



المصرف

إلتزام بالريادة
Committed to leadership

التقرير السنوي ٢٠١٠



المحتويات

٢	الرؤية، الرسالة، القيم
٤	مجلس الإدارة
٦	هيئة الرقابة الشرعية
٧	الإدارة التنفيذية
٨	تقرير مجلس الإدارة
١١	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
١٢	تقرير الرئيس التنفيذي
١٨	مجموعة الأعمال المحلية
٢٠	المجموعة المالية
٢٢	مجموعة المخاطر
٢٤	مجموعة العمليات والدعم
٢٦	المجموعة العقارية
٢٧	مجموعة رأس المال والأعمال الدولية
٢٨	مجموعة الموارد البشرية
٣٠	قطاع التسويق والاتصال
٣١	قطاع المشاريع
٣٢	الاستثمارات المحلية والعالمية
٣٤	الرقابة الشرعية
٣٥	التصنيف والجوائز
٣٧	المسؤولية الاجتماعية
٣٨	تقرير الحوكمة
٥٠	المؤشرات المالية ٢٠١٠
٥١	أهم المؤشرات المالية
٥٢	تقرير مدققي الحسابات
٥٣	الميزانية العمومية الموحدة
٥٤	قائمة الدخل الموحدة
٥٥	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة
٥٧	قائمة التدفقات النقدية الموحدة
٥٨	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة
٩٢	المقر الرئيسي والفروع



سمو
الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني
ولي العهد الأمين



حضرة صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
أمير البلاد المفدى

تأسس مصرف قطر الإسلامي في ٨ يوليو ١٩٨٢ كشركة مساهمة قطرية بموجب المرسوم الأميري رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بهدف تقديم الخدمات المصرفية ومزاولة النشاطات الاستثمارية والتمويلية من خلال العديد من أدوات التمويل الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والاستصناع وغيرها. يمارس المصرف أيضا النشاطات الاستثمارية لحسابه الخاص أو لحساب عملائه وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية في المصرف ووفقاً لأحكام نظامه الأساسي.



الرؤية.. الرسالة.. القيم

رؤيتنا

مصرف إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشترك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي، ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع القطري.

قيمنا

- النزاهة
- الشفافية
- العدل
- روح التعاون والعمل الجماعي
- الولاء والالتزام
- التميز

رسالتنا

- تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء.
- احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز.



المصرف - المملكة المتحدة

تأسس مطلع عام ٢٠٠٨، وهو بوابة المصرف للسوق الأوروبية خاصة فرنسا وألمانيا. ويقوم بإدارة مجموعة من الاستثمارات في مجالات حيوية خاصة في الاستثمار العقاري وامتلاك الأصول، وتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية للجالية الإسلامية في أوروبا، في ظل تزايد الطلب على الصيرفة الإسلامية هناك.

مجلس الإدارة



**عبد اللطيف بن عبد الله
آل محمود**
العضو المنتدب



محمد بن عبد اللطيف المانع
نائب رئيس مجلس الادارة



**الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم
بن جبر آل ثاني**
رئيس مجلس الادارة



عبد الرحمن عبد الله
عبد الغني
عضو



محمد بن عيسى المهدي
عضو



عيسى بن ربيعة الكواري
عضو



ناصر راشد سريع الكعبي
عضو



عبد الله بن سعيد العيده
عضو



منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو

هيئة الرقابة الشرعية



هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ/ وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ/ عبد القادر العماري
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ/ أ. د. علي المحمدي
عضو الهيئة

فضيلة/ أ. د. عبد الستار أبو غدة
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ/ نظام يعقوبي
عضو الهيئة

بيت التمويل العربي
ARAB FINANCE HOUSE



بيت التمويل العربي

أسسه المصرف مع شركاء إستراتيجيين من قطر ودول الخليج الأخرى في عام ٢٠٠٤ كأول مصرف إسلامي (تجاري واستثماري) متكامل في لبنان برأسمال ١٠٠ مليون دولار أمريكي. ويعمل بيت التمويل العربي على تقديم خدماته للأفراد والشركات منطلقاً من رؤية تقوم على تكامل الصيرفة الإسلامية في خدمة العملاء والمساهمين. كما يهدف بيت التمويل العربي لخدمة مواطني قطر ودول الخليج الأخرى الذين لديهم مصالح استثمارية واقتصادية أو الذين يقصدون لبنان للسياحة والتعليم والعلاج.

الإدارة التنفيذية



أحمد مشاري
الرئيس التنفيذي بالإنابة



الدكتور أحمد الكواري
المدير العام
الموارد البشرية



صلاح سلمان الهيل
المدير العام
الدائرة العقارية



سيد مقبول قادر
رئيس مجموعة المخاطر



مرتضى خضر
المدير العام
المجموعة المالية



تقرير مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم

نيابة عن مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي، يسعدني أن أقدم إليكم التقرير السنوي عن نتائج أعمال المصرف للعام المالي ٢٠١٠، محمداً أهم مؤشرات وإنجازاته خلال هذا العام، مع الإشارة إلى خطط وتطلعات العام المقبل.

بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي بوتيرة بطيئة خلال هذا العام، بعد فترة من الركود والتداعي خلال عام ٢٠٠٩، مما أجبر العديد من الحكومات والمصارف إلى اتخاذ الكثير من التدابير والإجراءات الاحترازية لوقف هذا التدهور، وقد حققت تلك الإجراءات بعض النتائج الإيجابية لتتجز نمواً قارب ٣,٨٪ في الاقتصاد العالمي، في حين حققت الاقتصاديات الناشئة نمواً على مستوى أفضل، وأداءً جيداً في عدة مناطق مثل دول آسيا والصين وتركيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، ولم تسلم اقتصاديات دول مجلس التعاون من تأثيرات هذا التدني، إذ رغم الانتعاش النسبي الذي تحقق في بعض دول المنطقة، إلا أن النشاط العقاري مازال يعاني من انخفاض كبير بعد أن كان المحرك الرئيس لاقتصادياتها.

أما الاقتصاد القطري فإنه مازال يحقق معدلات أداء ونمو جيدة، ومرجع ذلك إلى الدعم الفعال والقوى من الدولة، التي حققت معدل نمو في الناتج المحلي قارب ١٤٪ في عام ٢٠١٠، في حين أن صناعة الطاقة وقطاع الخدمات، تمضي قدماً في تطورات سريعة ضمن نهج الدولة لإنعاش الاقتصاد وضبط التنمية الشاملة، لمواجهة تبعات التزاماتها الدولية والمحلية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، في حين أن القطاع العقاري مازال في تراجع بسبب إمتداد تأثيرات دول الجوار.

أمام هذه التحديات، يشهد مصرفكم تحديات كبرى يسعى دوماً لمواجهتها، والتعاطي معها بحذر ومقدرة تمكنه من استمرار تحقيق النتائج المرجوة، لذلك فقد تم توجيه سياسات وتطلعات المصرف نحو الاهتمام بعناصر واعدة، منها الاهتمام بمجموعة الأعمال المحلية وشؤون تمويل الأفراد من جانب لضمان جودتها وتميزها، وعلى خط مواز يجري الاهتمام بقدر أوسع بأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة، وإعطائها دفعة قوية، كان أبرزها الاتفاقية التي أبرمها المصرف مع بنك قطر للتنمية للتعاون في تنفيذ برنامج "الضمين" الذي طرحه البنك ضمن منتجاته، كما أن المصرف قد حقق خطوات متقدمة نحو استقطاب أعمال مجموعة من الشركات الكبرى والسيادية، والتي وفر لها قدراً واسعاً من التسهيلات ذات الأمد المتوسط والطويل بشروط وعوائد مقبولة.

لقد حقق المصرف العديد من الإنجازات المميزة خلال عام ٢٠١٠ على كافة الأصعدة، إذ على مستوى دعم وتقوية موقعه المالي، تمكن من إصدار وطرح أول صكوك إسلامية عالمية للمصرف بقيمة (٧٥٠) مليون دولار، حيث أظهر الطلب عليها الذي فاق المستهدف بكثير، مدى ثقة المستثمرين في الأسواق المالية بدور المصرف كمؤسسة مالية إسلامية موثوقة، وفي ذات الوقت فقد شارك بنسبة عالية في صكوك الإجارة الإسلامية



لقد نجح المصرف في قطع شوط كبير نحو المواءمة مع متطلبات ومعايير بازل ٢، وسلامة محافظه التمويلية والإستثمارية، فضلاً عن تعزيز موقفه مخصصاته لتقوية مركزه المالي، في حين أنه تمكن من تبني خطة عمل تتسق مع الخطة الإستراتيجية الخمسية التي تمتد حتى عام ٢٠١٢، حيث يهدف من ورائها إلى تعزيز وتعظيم القيمة المضافة لمساهميّه والمستثمرين معه، وتعزيز موقعه المميز محلياً وعالمياً، وتطوير منتجاته وخدماته باستخدام أفضل التقنيات، فضلاً عن تقوية فريق العمل لتحقيق أعلى معدلات الإنتاج.



كيو إنفست Qinvest

حصل على الترخيص من مركز قطر للمال QFC في مايو ٢٠٠٧، برأسمال مصرح به مليار دولار أمريكي (المدفوع ٧٢٠ مليون دولار). ليكون بذلك أكبر مؤسسة مالية تنطلق من مركز قطر للمال. ويملك المصرف نسبة ٤٩,٥% وبيت التمويل الخليجي بنسبة ٥%, فيما نسبة ٤٥,٥% لشركاء إستراتيجيين من شركات وأفراد.

التي أصدرتها الدولة من خلال مصرف قطر المركزي ليعزز مشاركته الإيجابية في دعم الاقتصاد الوطني، كما تمكن على الصعيد الدولي من ترتيب استثماراته الخارجية، وتنظيم وإعادة هيكلة المؤسسات التابعة والشقيقة، وأهمها بنك التمويل الآسيوي الذي عزز تواجده فيه كمؤسس أساسي، وبيت التمويل الأوروبي الذي تحول إلى فرع تابع للمصرف في المملكة المتحدة يخضع للرقابة المباشرة من المصرف، حيث حقق بذلك النتائج المرجوة لدعم قدراته.

وعلى الصعيد المحلي، فقد تمكن المصرف من بناء علاقات استثمار وتعاون بكبريات المؤسسات الاقتصادية والعقارية في الدولة من خلال توفير التسهيلات المطلوبة باتفاقيات مجدية للطرفين، ومنها الديار القطرية وبروة العقارية والعديد من الشركات الوطنية المساهمة أو الخاصة التي تشكل أحد الأركان الهامة لاقتصاديات الدولة، وفي ذات الوقت تمكن من توقيع اتفاقية شراكة دولية مع إحدى أكبر الشركات الاقتصادية في المنطقة وهي مجموعة الفطيم وذلك بدخولها مشاركاً في مشروع بوابة الشمال الذي يساهم فيه المصرف بشكل أساسي مع بعض شركاته الشقيقة ورأس المال الوطني الخاص.

أما على صعيد ترتيب شؤون البيت، فقد عزز المصرف من قدرات قطاع الحاسب الآلي والموارد البشرية التي تمكنت من التحول إلى النظام الآلي في كافة خدماتها، كما قطع شوطاً كبيراً في تأهيل وتدريب العاملين، وتقطير الوظائف وفق متطلبات الجهات المختصة في الدولة، بينما قطع شوطاً واسعاً لإيصال خدماته في كافة المناطق من خلال الزيارات المستمرة في فروعته المحلية التي يخطط المصرف لوصولها إلى ٣٥ فرعاً خلال هذا العام.

تمكن المصرف من تبني خطة عمل تتسق مع الخطة الإستراتيجية الخمسية التي تمتد حتى عام ٢٠١٢، حيث يهدف من ورائها إلى تعزيز وتعظيم القيمة المضافة لمساهميّه والمستثمرين معه، وتعزيز موقعه المميز محلياً وعالمياً، وتطوير منتجاته وخدماته باستخدام أفضل التقنيات.

وأمام هذه النتائج فقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصية إلى جمعيتكم الموقرة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة ٥٠٪، بواقع (٥) ريالاً لكل سهم.

لا يسعني في الختام، بالإنباء عن مجلس الإدارة إلا أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، وإلى سمو الشيخ/تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد الأمين، وإلى حكومة دولة قطر الموقرة لدعمهم وتشجيعهم المستمرين للقطاع المصرفي في الدولة.

كما أسجل الشكر والتقدير لكافة المسؤولين في الجهات المعنية بالعمل المصرفي في الدولة، لما يقدمونه للمصرف من توجيهات سديدة ودعم متواصل، وإلى كافة العملاء والمستثمرين والمساهمين، كل الشكر والتقدير لثقتهم وولائهم للمصرف، والشكر موصول لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وإلى الإدارة التنفيذية وجميع العاملين في المصرف، لجهودهم المخلصة وتفانيهم في خدمة المصرف.

وفقنا لله وإياكم لما فيه رفعة هذه المؤسسة وتطورها ونمائها.

**جاسم بن حمد
بن جاسم بن جبر آل ثاني**

رئيس مجلس الإدارة

ومن جانب آخر، فقد أنشأ ضمن تطبيق الهيكلية المعتمدة مجموعة جديدة تعني بالإستراتيجيات والتسويق، والتي تمكنت من الاسهام بشكل فاعل في إنجاز العديد من المشاريع، وعقد الاتفاقيات الإستشارية والتطويرية مع بيوت الخبرة ذات السمعة العالمية، مما يسهل تطبيق وتنفيذ العديد من الإجراءات والأدوات المالية التي توافق متطلبات وتعديلات جهات الرقابة في الدولة.

الأخوة الكرام،

لقد نجح المصرف في قطع شوط كبير نحو المواءمة مع متطلبات ومعايير بازل ٢، وسلامة محافظه التمولية والإستثمارية، فضلاً عن تعزيز موقف مخصصاته لتقوية مركزه المالي، في حين أنه تمكن من تبني خطة عمل تتسق مع الخطة الإستراتيجية الخمسية التي تمتد حتى عام ٢٠١٢، حيث يهدف من ورائها إلى تعزيز وتعظيم القيمة المضافة لمساهميّه والمستثمرين معه، وتعزيز موقعه المميز محلياً وعالمياً، وتطوير منتجاته وخدماته باستخدام أفضل التقنيات، فضلاً عن تقوية فريق العمل لتحقيق أعلى معدلات الإنتاج.

لقد واصل المصرف تحقيق أهدافه لبلوغ نتائج طيبة على صعيد نتائج الأعمال لعام ٢٠١٠، فقد ارتفعت موجوداته إلى مبلغ (٥١,٨) مليار ريال مقارنة بمبلغ (٣٩,٣) لعام ٢٠٠٩، محققاً نمواً بنسبة ٣٢٪، كما حقق صافياً في إيرادات التشغيل قدره (٢,٣٥٣) مليون ريال ليحقق بذلك صافياً في الأرباح قدره (١,٣٣٤) مليون ريال بعد خصم نصيب أصحاب الودائع وحقوق الأقلية وحملة الصكوك من الأرباح، كما بلغت المحفظة التمولية للمصرف (٢٩,٣) مليار ريال لهذا العام بنسبة نمو قدرها ٣٠٪، شكل التمويل المحلي منها ٩٧٪، مما يعكس مدى انخفاض مخاطر التشغيل ومتغيرات وتقلبات السوق العالمية.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن أعمال السنة المالية ٢٠١٠ م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد ..

وتؤكد الهيئة بأن مسؤولية تطبيق الضوابط الشرعية تقع أساساً على إدارة المصرف، أما مسئوليتها فتتخصر في الفتوى والرقابة على المعاملات التي تعرض عليها، ومن خلال التدقيق الشرعي في حدود الإمكانيات المتاحة له. وتشكر الهيئة القائمين على المصرف، وتدعو الله أن يوفقهم لخدمة الاقتصاد الإسلامي، وأن يبارك في أموال المساهمين في المصرف والمتعاملين معه، وأن يرزق الجميع الإخلاص في القول والعمل. وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

فإن هيئة الرقابة الشرعية لمصرف قطر الإسلامي قد قامت بمراجعة العقود التي عرضت عليها وأجابت عن أسئلة الإدارة وساهمت في وضع الحلول للصعوبات العملية التي قد تظهر عند التطبيق. كما قامت من خلال اللجنة التنفيذية والتدقيق الشرعي بالإشراف المباشر على أعمال المصرف والاطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقررته الهيئة. وترى أن ما عرض عليها قد تم وفق ضوابط الهيئة في الجملة، وقد صححت المعاملات التي وقعت فيها أخطاء أثناء التطبيق العملي، كما أن الهيئة قد اطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠١٠م وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ/ وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ/ أ. د. علي المحمدي
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ/ عبد القادر العماري
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ/ نظام يعقوبي
عضو الهيئة

فضيلة/ أ. د. عبد الستار أبو غدة
عضو الهيئة

تقرير الرئيس التنفيذي

على الرغم من انعكاسات الظروف المالية العالمية، حققت ميزانية المصرف خلال عام ٢٠١٠ نمواً إيجابياً في حقوق المساهمين والموجودات والودائع وإيرادات الأنشطة التمويلية.

وقد بدأ المصرف خطوات عملية لتحقيق ذلك مستعيناً ببيت خبرة عالمي لتطوير إستراتيجيات عمل متقدمة، تشمل إعادة هيكلة مجموعة المصرف، لمواكبة المستجدات في السوق المالية المحلية والإقليمية والعالمية وتحديث وتطوير أنظمة العمل بالمصرف،



الاقتصاد العالمي

شهد عام ٢٠١٠ بداية التعافي البطيء للاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي ماضٍ على الطريق للانتقال من مرحلة التعافي والخروج من آثار الأزمة المالية إلى النمو. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي ارتفع بنسبة ٣,٨٪ في عام ٢٠١٠. وسجلت بلدان العالم النامية نمواً بنسبة ٧٪ في عام ٢٠١٠، فيما بلغ النمو عند البلدان مرتفعة الدخل نسبة ٢,٨٪ في عام ٢٠١٠.

ويفيد تقرير البنك الدولي بأن صافي تدفقات الاستثمار الدولية إلى البلدان النامية قد شهدت زيادة حادة في عام ٢٠١٠ بلغت نسبة ٤٢٪ في أسهم رأس المال، ونسبة ٣٠٪ في السندات والصكوك. وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية بنسبة أقل تبلغ ١٦ في المائة في عام ٢٠١٠، لتصل إلى ٤١٠ مليارات دولار بعد هبوطها بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويُعزى جانب كبير من هذا الانتعاش إلى ارتفاع التدفقات الاستثمارية فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما تلك الاستثمارات الوافدة من آسيا.

وشهدت البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط انتعاشاً طفيفاً للنمو في عام ٢٠١٠، وذلك نتيجة لتحسن البيئة الخارجية واستمرار آثار برامج التحفيز الاقتصادي التي تم تطبيقها في وقت سابق. وعاد ارتفاع أسعار النفط هذا العام بالنفع على البلدان النامية المصدرة للنفط، في حين ساعد الانتعاش في أجزاء من منطقة اليورو والنمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتفعة الدخل على تنشيط الصادرات، وتعزيز تحويلات المغتربين، وعائدات السياحة. وبعد تحقيق معدل نمو نسبته ٣,٣٪ في عام ٢٠١٠، من المتوقع أن تحقق المنطقة



بنك التمويل الآسيوي

تم تأسيسه في ماليزيا نهاية مارس ٢٠٠٧، حيث يمتلك المصرف وشركاؤه الإستراتيجيون نسبة ٧٠٪، وبنك رصد نسبة ٢٠٪، وغلوبال نسبة ١٠٪ والبنك يعتبر بوابة المصرف على دول آسيا التي تشكل واحدة من أهم الكتل الاقتصادية في العالم. ويركز البنك على الاستثمارات الكبرى وتمويل الشركات في ماليزيا وفي الدول المجاورة التي لها ارتباط بأنشطة استثمارية في الخليج. ويهدف للتوسع في أندونيسيا وبروناي.



ويتوقع أن لا تقل موازنة العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ عن الموازنة الحالية، والتي يقدر حجمها بنحو ٣٥ مليار دولار. كما يتوقع أن تضخ قطر حوالي ١٤٠ مليار دولار في تعزيز مشاريع البنية التحتية خلال السنوات العشر المقبلة، دون أن يشمل هذا الإنفاق قطاع النفط والغاز. كما استثمرت قطر منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية أكثر من ٣٠ مليار دولار في صفقات استثمارية عديدة حول العالم، وذلك بالاستحواذ على أصول جيدة في الأسواق العالمية.

وقد عزز فوز قطر باستضافة كأس العالم ٢٠٢٢ من مناخ الاستثمار، حيث يتوقع أن يكون لذلك انعكاس إيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة مشروعات البنية التحتية، وقطاعات المقاولات والمواصلات.

الصيرفة الإسلامية عالمياً

تقدر التقارير الإحصائية أن إجمالي أصول المصارف الإسلامية حول العالم، والتي يزيد عددها عن ٥٥٠ مؤسسة مالية، قد بلغ حوالي ٧٠٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٠، منها حوالي ٣٠٠ مليار دولار من الأصول وحوالي ٤٠٠ مليار دولار من الاستثمارات المالية، بزيادة بلغت حوالي ٥٥٠ مليار دولار خلال العقد الأخير.

وتؤكد هذه التقارير أن نمو أصول المؤسسات المصرفية الإسلامية فاق نسبة نمو أصول المصارف التقليدية خلال السنوات العشر الماضية، ويتركز نشاط الصيرفة الإسلامية بشكل كبير في دول الخليج العربي، حيث يوجد نحو ثلثي الأصول المالية الإسلامية، في حين يوجد نحو ٢٠٪ من هذه الأصول في جنوب شرقي آسيا.

وقد أثبتت المصارف الإسلامية قدرتها على تفادي تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في النصف الثاني من ٢٠٠٧ ووصلت ذروتها في ٢٠٠٩، مما

نموا أكثر قوة نسبيته ٤,٣٪ و ٤,٤٪ في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ على التوالي مع استمرار نمو الطلب المحلي وتحسن أسواق التصدير وبقاء أسعار النفط على مستوياتها المرتفعة.

وأوضحت مؤسسات اقتصادية دولية ومن بينها البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي أن الدول الآسيوية ستقود النمو الاقتصادي العالمي عام ٢٠١١ حال نجاحها في تقليص الاعتماد المفرط على الاستيراد ودعم النمو الاقتصادي المرتكز على السوق المحلية لتفادي الصدمات الناجمة عن الأزمات المالية الدولية كأزمة الديون الأوروبية وتراجع معدلات الطلب بأسواق الولايات المتحدة.

مناخ الاقتصاد القطري

تشير التقارير الاقتصادية العالمية إلى أن مناخ الاقتصاد القطري يعد الأفضل إقليمياً وعالمياً نظراً لما تتمتع به قطر من موارد حيوية في مجال الطاقة.

وتقدر هذه التقارير أن عائدات قطر من صادرات النفط والغاز قفزت في نهاية العام ٢٠١٠ إلى نحو ١٥٠ مليار ريال، مقابل ١٣٢ مليار ريال في العام ٢٠٠٩، كما أن قطر استطاعت زيادة طاقتها الإنتاجية من الغاز إلى ٧٧ مليون طن. كما يتوقع أن ترفع قطر إنتاجها من النفط من ٨٠٠ ألف برميل يومياً في الوقت الراهن، إلى أكثر من مليون برميل في غضون السنوات القليلة المقبلة.

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر في نهاية العام ٢٠١٠ حوالي ٤٣٧ مليار ريال بنسبة نمو اقتصادي تزيد عن ١٤٪، مقابل ٩٪ خلال العام الماضي، ويتوقع أن يصل لنمو اقتصادي إلى ٢١٪ في ٢٠١١، إذا ما استقرت أسعار النفط فوق ٧٠ دولاراً للبرميل.

جعل كثيراً من الخبراء الماليين في المصارف والمؤسسات المالية العالمية، يرون في الصيرفة الإسلامية بديلاً جديراً بالدراسة والتأمل والنظر في مقدرته على التعامل مع الأزمة.

وتعتبر الصكوك واحدة من أدوات المصارف الإسلامية الأكثر فاعلية في استقطاب الأموال لعمليات تمويل المشروعات الكبيرة، وبلغ حجم إصداراتها في ٢٠١٠ حوالي ١٤ مليار دولار بتراجع ٢٦٪ عن إصدارات ٢٠٠٩، ومن أهم هذه الإصدارات صكوك المصرف بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار، وصكوك بنك أبوظبي الوطني بقيمة ١٦٠ مليون دولار ويتوقع الخبراء الماليون أن ترتفع الإصدارات العالمية من الصكوك الإسلامية بنحو ٦٠٪ في ٢٠١١ لأكثر من ٢٢ مليار دولار مع انتعاش السوق بفعل التعافي الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط. ويتوقع أن تصدر معظم الصكوك هذا العام في ماليزيا والشرق الأوسط، وسيصدر بعضها في الولايات المتحدة وسنغافورة وإندونيسيا. وستكون البنوك والحكومات وشركات البنية الأساسية والعقارات والطاقة جهات الإصدار الرئيسية.

ويحتل المصرف مركزاً متقدماً بين مؤسسات الصيرفة الإسلامية حول العالم، فهو يأتي ضمن المصارف العشرة الأولى الكبرى بأصول تبلغ (١٢,٣٢) مليار دولار) من إجمالي الموجودات المجمعة لهذه المصارف العشرة التي تبلغ نحو ١٩٣ مليار دولار. وتحفظ المصارف الإسلامية بنسب رسملة ممتازة تمكّنها من تلبية متطلبات الرسملة وكفاية رأس المال الجديدة "بازل ٣". وتبلغ كفاءة رأس المال لدى المصرف نسبة ١٧,٤٪.

تطور ونمو المصارف القطرية

واصل القطاع المصرفي القطري نموه خلال العام الماضي حيث قفزت الموجودات إلى أكثر من ٤٧٧,٣ مليار ريال في نهاية ٢٠١٠ مقابل ٣٩٨,٥ مليار ريال في ٢٠٠٩ بنسبة نمو ١٩,٨٪. وبلغت الودائع حوالي ٣٢٢,٣ مليار ريال بنسبة نمو ٢٨,٢٪ عن ٢٠٠٩، وارتفع التمويل إلى ما يزيد عن ٢٧٥ مليار ريال بنسبة نمو ١٥,٥٪ عن ٢٠٠٩.

وحرصت دولة قطر على دعم القطاع المصرفي في مواجهة تأثيرات الأزمة المالية وذلك عبر دخول جهاز قطر للاستثمار بشراء أسهم أولوية في المؤسسات المالية الوطنية بنسبة تتراوح ما بين (١٠٪ - ٢٠٪). وتعمل المصارف القطرية على تبني إستراتيجيات حذرة تستهدف التوسع في أسشطتها تحت مظلة مصرف قطر المركزي الذي يمارس مهامه الإشرافية والرقابية بما يوفر بيئة مناسبة لتطور القطاع المصرفي بالبلاد.

الصيرفة الإسلامية في قطر

حققت الصيرفة الإسلامية في قطر بريادة المصرف تطوراً كبيراً نتيجة لمناخ النمو المتوازن، وأصبحت المصارف الإسلامية اليوم تستحوذ على حوالي ١٤٩ مليار ريال من حجم موجودات المصارف القطرية بحصة من السوق تزيد عن ٣١٪. ويحتل المصرف مركز الصدارة بين المصارف الإسلامية القطرية بحصة ٣٥٪ من إجمالي موجودات البنوك الإسلامية و ٣٠٪ من إجمالي التمويل. وبلغت حصة المصرف من إجمالي موجودات البنوك القطرية ككل حوالي ١١٪.

مساهمة المصرف في الاقتصاد القطري

ظل المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٨٢ يلعب دوراً ريادياً في الاقتصاد القطري، وأصبح في طليعة المصارف الوطنية التي تعمل على تلبية احتياجات المشروعات الوطنية للتمويل، وبرز دوره في الاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات في مختلف مجالات العمل

المصرفي تتمثل في:

- المساهمة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصة المشروعات الاستراتيجية.
- المساهمة في قيادة تأسيس مجموعة من المؤسسات المالية الوطنية الفاعلة مثل: مصرف كيو إنفست (مصرف استثماري إسلامي)، وشركة الجزيرة للتمويل، وشركة عقار، وشركة ضمان للتأمين الإسلامي (بيمة) بجانب المساهمة في رؤوس أموال شركات أخرى.
- الشراكة في عمليات التمويل والاستثمار الكبيرة لمؤسسات الدولة والشركات الوطنية، داخل وخارج قطر، مثل شركات الديار القطرية، وبروة، والخطوط القطرية.
- تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهم النتائج والمؤشرات المالية في ٢٠١٠

لقد نجح المصرف خلال العام الماضي في الحفاظ على أداء متوازن رغم تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاقتصادية إقليمياً وعالمياً، وحقق نتائج جيدة عن أعماله المصرفية والاستثمارية. كما شهد العام الماضي تطورات هامة على صعيد توسعته المحلية، وتحديث أنظمتها التقنية، ومننتاجاته للعملاء واستغلال هذه الفترة لوضع ترتيباته الداخلية والاستعداد للنمو المستقبلي.

المؤشرات المالية في ٢٠١٠

- على الرغم من انعكاسات الظروف المالية العالمية، حققت ميزانية المصرف خلال عام ٢٠١٠ نمواً إيجابياً في حقوق المساهمين والموجودات والودائع وإيرادات الأنشطة التمويلية، وذلك ما تعكسه المؤشرات التالية:
- ارتفعت الموجودات إلى ٥١٨ مليار ريال مقابل ٣٩٨,٣ مليار ريال في نهاية ٢٠٠٩ وذلك بنسبة نمو ٣٢٪.
- بلغت ودائع العملاء وودائع الاستثمار المطلقة: ٣,٣ مليار ريال مقابل ٢,٤ مليار ريال عام ٢٠٠٩ بنسبة نمو ٤٩٪.
- ارتفعت المحفظة التمويلية إلى ٢٩٩,٣ مليار ريال مقابل ٢٢٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩ بنسبة نمو ٣٠٪.
- بلغت إيرادات التمويل ١,٨٦٣ مليار ريال مقابل ١,٨١٦ مليار ريال في ٢٠٠٩ بنمو ٣٪.
- بلغ صافي الأرباح ١,٣٣٤ مليار ريال قطري مقابل ١,٣٢٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩.
- ارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى ٩,١ مليارات ريال مقابل ٩ مليار ريال في ٢٠٠٩.
- بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين ١٧,٩٪ مقابل ٢٠,٤٪ في ٢٠٠٩.
- حقق العائد على السهم ٦,٢ ريال في عام ٢٠١٠ مقابل ٦,١ ريال عام ٢٠٠٩.
- بلغ معدل كفاية رأس المال ١٧,٤٪، في حين تبلغ النسبة المطلوبة من المصرف المركزي ١٠٪.

أهم الإنجازات في ٢٠١٠

- حقق المصرف خلال هذا العام مجموعة من الإنجازات الهامة على طريق مسيرته الرائدة. ومن أهم هذه الإنجازات التي سيرد ذكرها مفصلة في تقارير المجموعات:
- نجح المصرف في طرح أول صكوك عالمية بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، حيث

• البطاقات المصرفية

اهتم المصرف بتطوير منتجات البطاقات المصرفية الائتمانية، وإدخال منتجات جديدة خلال عام ٢٠١٠ منها: بطاقة جني، وبطاقة إنفينتي، وبطاقات الإنترنت.

• القنوات البديلة

حقق المصرف فغزة نوعية جديدة في خدمات القنوات البديلة، حيث تم تعزيز القدرات التقنية والبشرية لمركز خدمة العملاء ونقله لمقر جديد، وتطبيق نظام الاتصال الهاتفي على الإنترنت، وإدخال خدمة الإنترنت البنكي للشركات، وتعزيز قدرات الإنترنت البنكي للأفراد، وتطوير وترقية أنظمة الصراف الآلي.

• عزز المصرف من خدماته المصرفية الخاصة لكبار العملاء من الأفراد والشخصيات الاعتبارية، حيث يدير أرصدة تزيد عن ٢,٤مليار ريال قطري لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة.

العمليات والدعم

استنطاع المصرف خلال عام ٢٠١٠ تطوير أنظمة العمليات والدعم، حيث حقق تقدماً كبيراً على مستوى التحول إلى مركزية عمليات التمويل بالتجزئة، وترقية الوعي بالمخاطر التشغيلية في عموم العمليات، وتفعيل معايير المساءلة من خلال نظام الحوكمة بالمصرف. وتطوير أنظمة العمل في قطاع العمليات. وتحديث أنظمة تقنية المعلومات لتعزيز البنية الأساسية للخدمات.

وعلى الصعيد الإداري تم تنفيذ إستراتيجية فعالة للحد من التكاليف التشغيلية، وتحديث أنظمة الدوائر التلفزيونية المغلقة لشبكة أجهزة الصراف الآلي، وإعداد خطة لإنشاء غرفة عمليات أمن رئيسية بحسب تعليمات مصرف قطر المركزي، وتحسين شروط نظامي التأمين الطبي والتكافلي لموظفي المصرف، وشروط برامج التأمين على الأموال والممتلكات، والبدء في تنفيذ نظام الأرشيف الإلكتروني بالتنسيق مع قطاع تقنية المعلومات.

الأعمال العقارية

واصلت المجموعة العقارية خلال عام ٢٠١٠ تنفيذ مجموعة من عمليات التمويل العقاري التي قدمها المصرف بموجب عقود للاستئناج وعقود الإجارة المنتهية بالتملك، وعقود المشاركة. وبلغ حجم المشروعات العقارية التي قامت بإدارتها المجموعة العقارية خلال ٢٠١٠ داخل وخارج قطر (المسلمة وتحت التنفيذ) ما قيمته حوالي ٥ مليارات ريال قطري بخلاف المشاريع المستهدفة.

إدارة فاعلة للمخاطر

حقق المصرف خلال عام ٢٠١٠ تقدماً كبيراً في تطبيق إستراتيجية المخاطر وتوفير رقابة عامة مستقلة على كل ما يتعلق بمراقبة وقياس المخاطر وسبل السيطرة عليها. حيث تقوم مجموعة المخاطر بالاشتراك مع الجهات القائمة على مختلف أنشطة المصرف بالعمل على تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بأنشطة واستراتيجيات المصرف والحد منها وضبطها. وتحقيق الإدارة التفاعلية/الاستباقية لمحفظة التمويل بهدف تعظيم قدراتها والحد من مخاطر الائتمان لأدنى مستوى ممكن. ولعب دور موسع لتحقيق إدارة فاعلة للاستثمارات.

بلغ حجم الطلب على هذه الصكوك ٦ مليارات دولار (ثمانية أضعاف المطلوب). وهذا يعكس ثقة المستثمرين في الأسواق العالمية في المصرف كمؤسسة مالية قطرية رائدة.

• المشاركة بمبلغ ٢,٥مليار ريال قطري في صكوك التأجير الإسلامية التي أصدرها مصرف قطر المركزي نيابة عن حكومة دولة قطر.

• تقديم تمويل بالمراوحة بقيمة ٢ مليار ريال قطري لمجموعة بروة العقارية.

• حصل المصرف على مجموعة من الجوائز العالمية التي تؤكد مكانته وريادته للصيرفة الإسلامية في قطر وخارجها، في مجالات تمويل المشروعات، وأمن المعلومات المصرفية، والتسويات المالية الدولية وذلك على النحو الوارد ذكره في التصنيف والجوائز.

• توقيع اتفاقية شراكة دولية بقيمة ٦ مليارات ريال قطري مع مجموعة الفطيم الإماراتية، وشركة عقار للاستثمار العقاري، لإنشاء مجمع (بوابة الشمال).

• تحقيق نجاح كبير في تسويق ٣ صناديق من منتج " حماية " الذي يديره (المصرف - المملكة المتحدة) وهو منتج استثماري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويؤمن فرصاً جيدة للاستثمار تحقق عائداً متوقعاً يزيد عن حوالي ١٠٪ سنوياً.

• توقيع مذكرة تفاهم مع شركة ووري للإستثمار والأوراق المالية Woori Investment & Securities، وتهدف المذكرة إلى التعاون بين الجانبين لدراسة الفرص المالية والاستثمارية المتاحة في الأسواق الآسيوية، خاصة الكورية والقطرية.

• توقيع مذكرة تفاهم مع المجموعة المصرفية الفرنسية الكبرى المسماة (ب.بي.سي.سي.تي BPCE) بهدف تعزيز التعاون لأجل طرح منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للأفراد، وتقديم منتجات إسلامية منها إصدار الصكوك في السوق الفرنسي.

الأعمال المحلية

نظراً إلى أن قطاع الأعمال المحلية يشكل أهم محاور أنشطة المصرف، لإرتباطه بالأعمال المصرفية للأفراد، وتمويل وخدمات الشركات، حرص المصرف خلال عام ٢٠١٠ على تنفيذ إستراتيجية ناجحة لتعزيز دور هذا القطاع، وكانت أهم نتائج ذلك:

• واصل قطاع تمويل وخدمات الشركات نموه خلال العام ٢٠١٠ وسجلت محفظته التمويلية نمواً بنسبة ٢٨٪ عن العام ٢٠٠٩. واستمر هذا القطاع في إنماء قاعدة عملائه من خلال استقطابه لعدد كبير من العملاء الجدد من مختلف القطاعات الاقتصادية بما يؤمن تنوع محفظة القطاع ومساهمة أشمل في تنمية الاقتصاد. ويتطلع قطاع تمويل وخدمات الشركات بإيجابية نحو العام ٢٠١١ هادفاً إلى استقطاب عدد أكبر من العملاء الجدد وإلى زيادة تعاملاته مع عملائه القائمين إضافة إلى استهداف تمويل مشاريع نوعية بما يتوافق مع القواعد الشرعية والائتمانية المعمول بها في المصرف ومع تعليمات مصرف قطر المركزي.

• تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

عزز المصرف حضوره على مستوى التمويل المحلي بالإهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة SME، وقام في هذا الاتجاه بتوقيع اتفاقية " الضمين " مع بنك قطر للتنمية.

• تطوير أعمال الخدمات المصرفية للأفراد، وطرح منتجات جديدة تلبى تمويل مختلف احتياجات الأفراد.

إن المصرف يدخل عام ٢٠١١ بعزمه أكيد وقوي على إحداث قفزة نوعية جديدة، متبنياً في ذلك إستراتيجية للتغيير تهدف إلى تطوير شامل يستند إلى الإستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة، والتي تهدف للانتقال بالمصرف إلى مرحلة جديدة من التحديث والنمو، لتحقيق تطلعات المساهمين والعملاء على حد سواء.

الموارد البشرية

يحظى قطاع الموارد البشرية باهتمام خاص، تمشياً مع استراتيجية المصرف الرامية لتنفيذ برامج مدروسة لتطوير قدرات وكفاءة الموظفين من مواطنين ومقيمين، لإكسابهم أحدث الخبرات المصرفية، التي تواكب مستجدات الصيرفة المحلية والعالمية. ولهذا نفذت إدارة التدريب بمجموعة الموارد البشرية ١٢٢ برنامجاً تدريبياً بالداخل والخارج خلال العام ٢٠١٠، وفرت ١٠١٩ فرصة تدريبية، منها ٥٥ برنامجاً تدريبياً داخلياً وفرت ٩٤١ فرصة تدريبية وبلغت الساعات التدريبية لهذه البرامج ١٦٦١١ ساعة. كما تم تنفيذ ٦٧ برنامجاً تدريبياً خارجياً استفاد منها ٧٨ موظفاً. وقد بلغت نسبة مشاركة الموظفين القطريين في هذه البرامج ٤٠٪.

وعلى صعيد الاستفادة من التقنيات الحديثة في التدريب حصل ١٦١ موظفاً على فرص التعليم الإلكتروني بالشراكة مع المجلس الأعلى للاتصالات (ICT Qatar). وقد أكمل ٨٦ من المشاركين البرامج تلك بنجاح، وحصلوا على الشهادات المهنية في عدة مجالات مثل (برامج الإدارة، الموارد البشرية، تقنية المعلومات، تنمية المهارات الشخصية.. الخ)

وقد أولى المصرف اهتماماً خاصاً بأعطاء الأولوية لاستقطاب الطلاب القطريين - حسب الاتفاقية الموقعة مع وزارة العمل - وابتعاثهم للدراسة في التخصصات التي تتناسب ومتطلبات المصرف، حيث يدرس حالياً ٢٠ طالباً بجامعة قطر وكلية شمال الأطلنطي لمدة ثلاث سنوات، سيتخرج ٩ منهم هذا العام ليلتحقوا للعمل في المصرف. كما تعاقد المصرف في أكتوبر ٢٠١٠ مع ١٥ طالباً وطالبة للدراسة بكلية شمال الأطلنطي لمدة عام، يلتحقون بعدها بالمصرف.

الاستثمارات المحلية والدولية

في إطار التوجهات الإستراتيجية لتعزيز استثماراته المحلية والدولية، قام المصرف خلال عام ٢٠١٠ باتخاذ مبادرات هامة، حيث قام بالمساهمة في تأسيس شركة ضمان للتأمين الإسلامي (بيمه Beema) بنسبة ٢٥٪ من رأسمال الشركة البالغ ٢٠٠ مليون ريال قطري، وهي شركة قطرية خاصة مغلقة تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ومخصص لها لتقديم كافة أنواع التأمين التكافلي العام والعائلي. وقام بإطلاق مشروع "بوابة الشمال" بشراكة مع مجموعة الفطيم وبعض الشركات الشقيقة ورأس المال الوطني الخاص. كما عمل المصرف مع شركائه على تطوير وتفعيل أعمال شركتي الجزيرة للتمويل التي يساهم فيها المصرف بنسبة ٣٠٪، وشركة عقار التي يساهم فيها بنسبة ٤٩٪.

وعلى صعيد الاستثمارات الدولية قام المصرف خلال عام ٢٠١٠ بإعادة هيكلة المؤسسات التابعة لشبكتة العالمية، حيث قام بزيادة حصة ملكيته في مصرف كيو إنفست إلى ٤٩,٥٪. كما عزز تواجهده في بنك التمويل الآسيوي بزيادة ملكيته إلى ٣٣٪، علماً بأن المصرف والشركاء القطريين يملكون نسبة ٧٠٪ من أسهم هذا البنك. كما تم تحويل (بيت التمويل الأوروبي) إلى وحدة تابعة مباشرة للمصرف تحت اسم «المصرف - المملكة المتحدة» QIB - UK.

ويدرس المصرف عدداً من الخيارات التوسعية للمرحلة المقبلة، بهدف إيجاد موضع قدم في أسواق جديدة ووضعا في الاعتبار المستجدات الاقتصادية والمالية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، واقتناص الفرص المناسبة والواعدة.

الخاتمة

إن المصرف يدخل عام ٢٠١١ بعزم أكيد وقوي على إحداث قفزة نوعية جديدة، متبنياً في ذلك إستراتيجية للتغيير تهدف إلى تطوير شامل يستند إلى الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة، والتي تهدف للانتقال بالمصرف إلى مرحلة جديدة من التحديث والنمو، لتحقيق تطلعات المساهمين والعملاء على حد سواء.

وقد بدأ المصرف خطوات عملية لتحقيق ذلك مستعيناً ببيت خبرة عالمي لتطوير إستراتيجيات عمل متقدمة، تشمل إعادة هيكلة مجموعة المصرف، لمواجهة المستجدات في السوق المالية المحلية والإقليمية والعالمية وتحديث وتطوير أنظمة العمل بالمصرف، وبناء منظومة متطورة من قواعد العمل والإجراءات، ووضع استراتيجية لتطوير المنتجات، بغضد أن يظل المصرف في ريادة الصيرفة الإسلامية، وهيئته للعب دور أكبر في الاقتصاد القطري.

أحمد مشاري

الرئيس التنفيذي بالإبابة

كما قام المصرف بتطوير منظومة من البرامج التي تتعلق بتطوير أنظمة الموارد البشرية فيما يتعلق بإجراءات العمل، والأجور، والحوافز، وتحسين بيئة العمل، بهدف تهيئة بيئة عمل مثالية، تساعد على تعزيز قدرات الموظفين، بقصد الارتقاء بمستويات الأداء، لتقديم خدمة أفضل للعملاء

المسؤولية الاجتماعية

يولي المصرف اهتماماً خاصاً ببرامج المسؤولية الاجتماعية، ويحرص على لعب دور فاعل تجاه المجتمع، منفذاً إستراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية عبر مساهمته في رعاية العديد من الأنشطة والبرامج من مؤتمرات وأنشطة (صحية، وتعليمية، واجتماعية، وثقافية، وبيئية، وخيرية)، وقدم المصرف لهذه الأنشطة حوالي ١٣ مليون ريال قطري. كما قدمت لجنة الزكاة بالمصرف خلال عام ٢٠١٠ أكثر من ٥,٦ مليون ريال مساعدات للفئات المختلفة كمصارف الزكاة، ليرتفع حجم ما قدمته من مساعدات خلال الأعوام الخمسة الماضية إلى حوالي ٢٤ مليون ريال قطري.

مجموعة الأعمال المحلية

واصل قطاع تمويل وخدمات الشركات تحقيق النتائج الممتازة خلال العام ٢٠١٠ من خلال تحقيقه لمعدل نمو في محفظته التمويلية بنسبة بلغت ٢٨٪، ما جعل القطاع المساهم الأكبر في ربحية المصرف للعام ٢٠١٠ وبالتالي المساهم الأكبر في تحقيق عوائد مجزية للمساهمين والمودعين.

قطاع تمويل وخدمات الشركات

يعتبر قطاع تمويل وخدمات الشركات من أهم قطاعات مجموعة الأعمال المحلية في مصرف قطر الاسلامي حيث يشغل الحيز الأكبر من أنشطة المصرف وتوليه إدارة المصرف اهتماماً كبيراً لمساهمته الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني لدولة قطر.

يلبي قطاع تمويل وخدمات الشركات كافة احتياجات وتطلعات عملائه من الشركات من خلال تقديمه لباقة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الحديثة المستندة إلى مفاهيم الشرع الإسلامي والمتوافقة مع أحكامه السليمة.

ويتميز القطاع بتوفير الخدمات المتميزة والطلول المالية للعملاء عن طريق إدارات متخصصة ومن قبل مسؤولي علاقة متمرسين. كما تتنوع الخدمات وآليات التمويل بتنوع نشاط العملاء بين التجاري، الصناعي، الخدمي، المالي، الاستثماري، العقاري، المقاولات، وغيرها، فمهما كانت طبيعة نشاط العملاء، فللقطاع الوقت الكافي لتفهمها، والقدرة على اقتراح الحلول المالية المناسبة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد واصل قطاع تمويل وخدمات الشركات تحقيق النتائج الممتازة خلال العام ٢٠١٠ من خلال تحقيقه لمعدل نمو في محفظته التمويلية بنسبة بلغت ٢٨٪، ما جعل القطاع المساهم الأكبر في ربحية المصرف للعام ٢٠١٠ وبالتالي المساهم الأكبر في تحقيق عوائد مجزية للمساهمين والمودعين. كذلك فقد استمر القطاع في إنماء قاعدة عملائه من خلال استقطابه لعدد كبير من العملاء الجدد من مختلف المجالات الاقتصادية بما يؤمن تنوعاً في محفظة القطاع ومساهمة أشمل في تنمية الاقتصاد.

ويتطلع قطاع تمويل وخدمات الشركات بإيجابية نحو العام ٢٠١١ هادفاً الى استقطاب عدد أكبر من العملاء الجدد والى زيادة تعاملاته مع عملائه القائمين إضافة الى استهداف تمويل مشاريع نوعية بما يتوافق مع القواعد الشرعية والائتمانية المعمول بها في المصرف ومع تعليمات مصرف قطر المركزي. وقد وضع القطاع الخطط اللازمة لتحقيق المستهدفات بما يكفل استمرار تحقيق النتائج المرضية لمساهمي المصرف ومودعيه.

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

يعد قطاع الخدمات المصرفية من أهم قطاعات المصرف، لأنه يضم الفروع المحلية التي تمثل النواخذ الرئيسية لتسويق المنتجات المصرفية والتمويلية والاستثمارية للمصرف. وقد أصبحت الفروع مراكز خدمات متكاملة، تدار على أسس تجعل من كل فرع وحدة مستقلة في إدارة عملياتها، وفق رؤية عصرية جعلت منها مراكز ربحية لتعظيم عائدات المصرف.

وقد حقق هذا القطاع نمواً مشهوداً خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع عدد الفروع إلى ٢٨ فرعاً في نهاية ٢٠١٠ بامتداد فرع شارع سحيم بن حمد. وينفذ المصرف إستراتيجية طموحة للوصول بعدد الفروع إلى ٣٥ فرعاً في عام ٢٠١٢.

وعلى صعيد الأداء المالي للفروع فقد حققت خلال عام ٢٠١٠ زيادة بنسبة حوالي ١٦٪ في الودائع ونسبة نمو بحوالي ١٤٪ في التمويل.

وتتم خلال العام الماضي تعزيز عمليات تسويق المنتجات المصرفية للأفراد وطرح منتجات جديدة تستجيب لتلبية احتياجات عملاء المصرف.

واستطاعت أن تحقق زيادة مقدره في مشاركة العملاء بما يفوق ١٢٣ مليون ريال قطري في الاستثمارات المطروحة في المشروعات العقارية والمحافظ والصناديق الاستثمارية، والاستثمار في السلع والمعادن وغيرها من الأنشطة المصرفية.

وتشمل الخدمات المصرفية الخاصة التي تقدمها هذه الإدارة للعملاء مجالات منها إدارة الحسابات المصرفية توفير الفرص الجيدة للاستثمارات وتقديم الاستشارات المتعلقة بذلك وتقديم خدمات الصراف المتجول لاستلام الإيداعات ونقل الأموال والمستندات الهامة ومتابعة شركة البطاقات المصرفية للعملاء. وتخطط الإدارة خلال ٢٠١١ افتتاح أول مركز لتقديم خدمة متكاملة لتلبية احتياجات وتطلعات كبار العملاء، وتواكب المكانة العالمية للمصرف.

ويسعى قطاع الفروع باستمرار لتقديم خدمات مصرفية منافسة تؤدي الى تدعيم وجود المصرف في السوق المحلي بما يساعد في منافسة البنوك الاخرى واجتياز الازمات التي قد يتعرض لها القطاع المالي.

القنوات البديلة

حقق المصرف قفزة نوعية جديدة في خدمات القنوات البديلة، التي تأسست بهدف إنشاء علاقات عمل محورها العملاء، واستخدام تقنيات مصرفية متطورة توفر ميزات عديدة لخدمة عملاء المصرف. وتم في هذا المجال تعزيز قدرات مركز خدمة العملاء التقنية والبشرية ونقله لمقر جديد، وتطبيق نظام الاتصال الهاتفي على الإنترنت. وإدخال خدمة الإنترنت البنكي للشركات، وتعزيز قدرات الإنترنت البنكي للأفراد، وتطوير نظام الرسائل النصية الخاصة بالخدمات المصرفية، بجانب العديد من المميزات الأخرى. كما تم تطوير وترقية أنظمة الصراف الآلي، وتوسيع شبكة المصرف لتصل إلى ١١٢ جهاز صراف، وإدخال خدمات جديدة عبر الصراف الآلي مثل خدمة الإيداع الذكي، ومقاصة الشيكات، وسداد فواتير الكهرباء والماء.

الخدمات المصرفية الخاصة

تعتبر إدارة الخدمات المصرفية الخاصة واجهة المصرف لخدمة كبار العملاء من الأفراد والشخصيات الاعتبارية، حيث يقدم المصرف لهذه الشريحة الهامة من العملاء خدمات متميزة في إطار من الخصوصية التامة، نظراً لأن هذه الشريحة لديها حسابات بمبالغ كبيرة، مما يجعل المصرف يوليها اهتماماً خاصاً، حيث تدير هذه الإدارة أرصدة تزيد عن ٢,٤ مليار ريال قطري.

المجموعة المالية

تم خلال العام ٢٠١٠ تطبيق نظام التسويات الجديد وتحسين النظم المالية، تحسيناً للفاعلية. كما تم استكمال نظام تقارير نظم المعلومات الادارية الجديد، ويقوم النظام بتوفير حزمة من التقارير لمجموعات العمل المختلفة مستندا على قاعدة بيانات العملاء، تركيزاً على ربحية القطاعات، المنتجات، العملاء، والأداء الربحي والعملياتي لمسؤولي العلاقة بجانب توفير مؤشرات كمية لمتابعة وتطوير الأداء ،

ولتحقيق وتعظيم القيمة المضافة من النظام الجديد فقد عملت المجموعة على عقد دورات تدريبية للمختصين في مجموعات العمل الرئيسية لتمكينهم من معرفة النظام ومخرجاته بما يساعدهم في الاستخدام الامثل للتقارير التي تصدر منه في تقييمه وقياس الأداء واقتراح الإجراءات الملائمة تطويرا وتجويدا للاداء. ومما لاشك فيه أنه من أفضل الأنظمة المطبقة على مستوى القطاع المصرفي.

بالإضافة إلى ذلك فإن المجموعة تعمل بالتنسيق مع نظم المعلومات لتطوير العديد من أنظمة الدعم مثل الموازنة وصولاً لتطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات. كما أن المجموعة في اطار نهج الشراكة قد تفاعلت وبشكل إيجابي مع مبادرات تنفيذ النظم بالمصرف مثل نظام إدارة الموجودات والمطلوبات ونظام الدفع الآلي، ونظام التسعير الداخلي.

وشاركت المجموعة المالية بفاعليه وعلى جميع المستويات في جميع مراحل إصدار أول صكوك إسلامية بواسطة المصرف بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار، والإيفاء بمتطلبات جميع الأطراف ذات العلاقة، في اطار من الشفافية والالتزام. كما تستمر المجموعة في تواصلها الجاد مع الاسواق المحلية والمحليين الماليين لتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة واتخاذ القرارات الاستثمارية والتقييمية الراشدة مع مراعاة الانظمة الوطنية المنظمة.

كما تقوم المجموعة بقيادة وتنسيق الجهود وتقديم الدعم الفني لوكالات التقييم الدولية المعروفة مما أدى الى تثبيت تصنيف المصرف بواسطة وكالتي فيتش وكابيتال إنتلجانس.

تلعب الإدارة المالية الحكيمة دوراً فعالاً في مراقبة السيولة والالتزام التام بالبيئة النظامية إيماناً منها بأن ذلك يمثل القوى الدافعة للمصرف لمواصلة النمو وزيادة حقوق المساهمين.

وقد عملت المجموعة المالية على تطبيق الممارسات المحاسبية العالمية بجانب أحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات الأمر الذي يؤدي إلى المحافظة على معدلات النمو في المركز المالي وصافي الدخل وتعزيزها وتقديم مستوى عالٍ من الدعم اللازم لجميع وحدات الأعمال بما يساعدها في تحقيق أهدافها.

تعمل المجموعة المالية بشكل مستمر على تطوير أعمالها وهيكلها وقد قامت بتجديد رسالتها القيمة لبلورة مفاهيم الرقابة المالية والتخطيط ودعم الأعمال من خلال تعزيز نظم المعلومات الادارية.

وتواصل المجموعة بفريقها المكوّن من مهنيين محترفين جهودها لتطبيق الأنظمة والسياسات والإجراءات والممارسات المالية الملائمة، وتعمل على اتمته جميع أعمالها للحد من التدخل اليدوي وذلك بالتنسيق مع تقنية المعلومات. حيث تم خلال العام ٢٠١٠ تطبيق نظام التسويات الجديد وتحسين النظم المالية، تحسيناً للفاعلية. كما تم استكمال نظام تقارير نظم المعلومات الادارية الجديد، ويقوم النظام بتوفير حزمة من التقارير لمجموعات العمل المختلفة مستندا على قاعدة بيانات العملاء، تركيزاً على ربحية القطاعات، المنتجات، العملاء، والأداء الربحي والعملياتي لمسؤولي العلاقة بجانب توفير مؤشرات كمية لمتابعة وتطوير الأداء، علاوة على إدخال مراكز التكلفة والربحية في النظام، وتطبيق نظام التسعير الداخلي في النظام الجديد.

يتمتع فريق عمل المجموعة المالية بروح عالية والتزام مهني أكيد لتلبية متطلبات المهام المالية. بالإضافة إلى مواصلة الجهود بهدف تقديم أفضل نموذج لعمل ناجح مدعوم بأنسب ما توصلت إليه التقنية وأفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والتي تعمل بشكل فعال على تقديم المعلومات التي تمكن من اتخاذ القرار وقطاعات الأعمال من اتخاذ القرار السليم مما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف في المحافظة على نمو الأعمال وتعظيم الربحية.

كما لعبت المجموعة المالية دوراً هاماً عبر مشاركتها في مجلس معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتطوير وإعداد المعايير اللازمة.

وانطلاقاً إلى المستقبل فقد خطت المجموعة المالية لمزيد من التطوير والتحسين لبيئة التقارير المالية وإدارة نظام الضبط الداخلي من خلال تقديمها لمستوى عال من الدعم الفعّال لرسم وتحقيق الأهداف الموضوعية لعام ٢٠١١، ومواصلة دورها في إدارة وتطوير أنظمة مالية متكاملة لمواكبة الخطة الإستراتيجية للمصرف في التوسّع محلياً وخارجياً ومقابلة متطلبات نمو الأعمال.

مجموعة المخاطر

تتمثل نقاط القوة ومحددات القيمة للمجموعة في وجود إطار عام لإدارة المخاطر يغطي جميع المخاطر بالمصرف. ونظام منضبط لإدارة مخاطر الائتمان. هذا بجانب الأساس المتين الذي يشكله برنامج إدارة المخاطر بالمصرف، الذي تواصل المجموعة تطبيقه على مختلف مستويات المصرف، من خلال تحديد وتطبيق أفضل الممارسات. كما أن المشاركة الفعالة مع خطوط الأعمال في المجموعة يحقق الفهم السليم وإدارة المخاطر بالشكل الصحيح.

قطاع مراجعة وتحليل العمليات الدولية

مسؤولية هذا القطاع هي تحديد وتقييم وقياس المخاطر الناتجة عن عمليات المصرف في التمويل والاستثمار على المستوى الدولي، وكذلك عن إدارة محافظ الأصول الخاصة.

قطاع إدارة المخاطر

يؤمن هذا القطاع رقابة مستقلة للصد والقياس والسيطرة على مخاطر الائتمان والسوق، ومخاطر التشغيل ومخاطر أمن المعلومات، وهو أيضاً مسؤول عن إعداد التقارير ورسم السياسات والنظم على نطاق عمل المصرف ككل.

القطاع القانوني

يتكفل القطاع القانوني بتغطية المصرف من جهة المخاطر التعاقدية، ومخاطر المنازعات، والمخاطر التشريعية، وتلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وخطر الملكية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ويتولى هذا القطاع مهام المراجعة ووضع التوصيات بالتغييرات حيثما كان ذلك ضرورياً لجميع العقود والاتفاقات، بما يتماشى مع القوانين والأنظمة التي تحكم المصرف.

نقاط القوة ومحددات القيمة

تتمثل نقاط القوة ومحددات القيمة للمجموعة في وجود إطار عام لإدارة المخاطر يغطي جميع المخاطر بالمصرف. ونظام منضبط لإدارة مخاطر الائتمان. هذا بجانب الأساس المتين الذي يشكله برنامج إدارة المخاطر بالمصرف، الذي تواصل المجموعة تطبيقه على مختلف مستويات المصرف، من خلال تحديد وتطبيق أفضل الممارسات. كما أن المشاركة الفعالة مع خطوط الأعمال في المجموعة يحقق الفهم السليم وإدارة المخاطر بالشكل الصحيح.

كما توجد إدارة تفاعلية للمحافظ الاستثمارية للمصرف بما يحقق تعظيم المبالغ المستردة من الحسابات التي تعاني من مشاكل.

مجموعة المخاطر هي المسؤولة عن رسم إستراتيجية المخاطر وتوفير رقابة عامة مستقلة على كل ما يتعلق بمراقبة وقياس المخاطر وسبل السيطرة عليها. وتعمل هذه المجموعة بالاشتراك مع الجهات القائمة على مختلف أنشطة المصرف، على تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بأنشطة وإستراتيجيات المصرف والحد منها وضبطها.

وتتصلع مجموعة المخاطر بالعديد من الأنشطة الهامة منها :

- تحديد مستويات المخاطر المقبولة لدى المصرف.
 - وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر بما يتوافق مع مستويات المخاطر المقبولة لدى المصرف وإستراتيجية الأعمال.
 - رسم وتبليغ النظم والإجراءات والسقوف بهدف التحكم في المخاطر بما يتوافق مع إستراتيجية المخاطر لدى المصرف.
 - قياس وضبط مستويات المخاطر ورفع تقارير بمستوياتها.
 - تحديد وتقييم المخاطر الناشئة وإلإستراتيجية.
 - البت في المعاملات التي تتجاوز سقوف المخاطر المحددة لمختلف مسارات العمل.
- وتتضمن مجموعة المخاطر أربعة قطاعات أساسية تعمل بصورة مستقلة عن جهات تنفيذ الأعمال بالمصرف وهي :

قطاع دعم المخاطر

ومهمة هذا القطاع القيام بمهام الرقابة على الائتمان المحلي المرتبط بعمليات تمويل الأفراد والتمويل التجاري، علاوة على الإدارة التنفيذية للائتمان ومهام تدارك الأخطاء.

إنجازات مجموعة المخاطر في ٢٠١٠

- تعمل إدارة المخاطر بشكل فعال في بيئة اقتصادية متغيرة، وحققت خلال عام ٢٠١٠ أهدافاً وإنجازات تتمثل في:
- تقديم أداءٍ ائتماني قوي قلل كثيراً من خسائر الائتمان خلال ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.
- إدارة مراكز مخاطر السوق دون تقلبات كبيرة.
- العمل مع مجموعات المصرف على تقديم مبادرات أعمال جديدة تتماشى مع مستويات المخاطر المقبولة.
- العمل مع مجموعات المصرف من أجل تعزيز ثقافة المخاطر وزيادة الشفافية في هذا الميدان.
- العمل ضمن إطار مستقل من الرقابة العامة وسقوف المخاطر المعتمدة بالمؤسسة لتلبية احتياجات العملاء.

وبالإضافة إلى زيادة تعزيز ممارسة إدارة المخاطر من خلال توسيع نطاق قدراتها ومتابعة التحسين المستمر، فإن المجموعة تقوم بـ :

- تعزيز أسس فلسفة المخاطر بالمصرف.
- تعزيز قدرات المصرف على تحمل اختبار الاجهاد.
- تحديد مستويات المهارات والاختصاص في إدارة المخاطر لضمان أن المهام المسندة لموظفي المجموعة تناسب قدراتهم.

أولويات مجموعة المخاطر

- لمجموعة المخاطر أولويات تعمل على تحقيقها من أبرزها :
- إدارة المخاطر بشكل فاعل على امتداد الدورة الاقتصادية ككل.
- تعزيز العلم بالمخاطر وإدارتها، وفهم أبعادهما على مستوى مختلف أنشطة المصرف.
- زيادة رقعة تقبل المصرف للمخاطر عبر خطوط أعماله المتنوعة.
- مواصلة تنفيذ مبادرات إدارة المخاطر، وتعزيز القدرات، وإدخال طرائق وأساليب جديدة لقياس ورصد المخاطر، والتبليغ عنها بشفافية ووضوح على مستوى جميع وحدات المصرف.
- تعظيم قيمة مبالغ التمويل غير المستوفاة والحسابات ذات المشاكل.
- الحفاظ على علاقات قوية مع الجهات المنظمة لأعمال المصرف.

الطريق إلى التميز

- وسعياً لتحقيق التميز تسلك مجموعة المخاطر طريقاً يهدف للوصول إلى :
- تعزيز إطار عمل مهام إدارة المخاطر، والذي يقضي بأن تتحمل كل واحدة من مجموعات الأعمال ما يخصها من مخاطر عملياتها. وتقدم مجموعة المخاطر لمجلس الإدارة رؤية عامة مستقلة.
- تعزيز تركيز البنك على العملاء، ضمن الرقابة العامة المستقلة، وسقوف مستويات المخاطر المقبولة.
- تعزيز التميز في إدارة المخاطر باعتبارها السمة المميزة للمصرف، داخلياً وخارجياً.
- الاضطلاع بدور ريادي في إدارة المخاطر المؤسسية في المشاريع الناشئة فيما له صلة بالمخاطر.

مجموعة العمليات والدعم

إن المهمة الأساسية لمجموعة العمليات والدعم باعتبارها مجموعة محورية و أساسية من مجموعات المصرف، هي توفير الدعم لتقديم الخدمات لجميع مناحي أنشطة المصرف بما يتيح تحقيق الأهداف الإستراتيجية المرجوة.

قطاع العمليات

ويتكون من مهام مركزية تعالج منتجات تمويل الأصول للشركات والأفراد، والمعاملات ذات الصلة بعمليات المقاصة والرواتب، وغيرها من وظائف معالجة حسابات العملاء، والبطاقات، والمكتب الخلفي لعمليات الخزنة، وعمليات الاستثمار، و تمويل التجارة.

قطاع الشؤون الإدارية

ويقوم بإدارة الأصول الثابتة في مختلف قطاعات المصرف، بالإضافة إلى غيرها من خدمات الدعم الأساسية، مثل توفير الأمن المادي لأماكن العمل، والقرطاسية، وحركة البريد بين الفروع ... إلخ.

قطاع تقنية المعلومات

وهو قطاع منوط بمجموعة متكاملة من المهام تتمثل في توفير الدعم الفني من حيث البنية التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية لجميع اختصاصات المؤسسة والفروع، وكذا لجميع المنتجات المقدمة للعملاء. ويحكم عمل مجموعة العمليات والدعم عدة أنماط تشغيلية وفنية تتطلب قيادة قوية، وإخلاصاً وخبرة ودراية تقنية لتوجيه مجموعات موظفي التشغيل وفق معايير تراعى فيها المخاطر وترضية العملاء بدرجة عالية، وتحقيق معدلات عالية من الإنتاجية ويراعى فيها الكيف لأجل تحقيق الأهداف من خلال الاستغلال الأمثل للموارد في ظل سيولة محدودة وخدمة تؤدي أثناء الأوقات المستقطعة باتباع مختلف الأساليب الإدارية ومقاييس الأداء لمجابهة متطلبات التوسع في الأعمال وتلبية توقعات العملاء. وحقق مجموعة العمليات والدعم مجموعة من الإنجازات خلال ٢٠١٠ منها :

على مستوى العمليات

تم إحداث تقدم في التحول إلى مركزية عمليات التمويل بالتجزئة، وإدخال نظام تقارير الإنتاجية لقياس إنتاجية فريق العمل أثناء التنفيذ.

وترقية الوعي بالمخاطر التشغيلية في عموم العمليات، وتفعيل معايير المساءلة من خلال نظام الحوكمة بالمصرف، وتطبيق نظام لوحة بيانات الإدارة لتوفير المعلومات الإدارية الضرورية لحجم كل نوع من الأعمال.

على مستوى الشؤون الإدارية

لم تحذر إدارة الشؤون الإدارية وسعاً في سبيل تقديم دعم غير محدود لجميع وحدات العمل بالمصرف لتمكينها من أداء مهامها بالشكل المطلوب. وقد حققت الشؤون الإدارية مجموعة من الأهداف الاستراتيجية خلال عام ٢٠١٠ منها : تنفيذ توجيهات الإدارة بشأن الحد من التكاليف التشغيلية بما يتماشى مع توجيهات الإدارة العامة. وإنجاز تحديث الهيكل التنظيمي الجديد بعد إقراره، وتحديث أنظمة الدوائر التلفزيونية المغلقة لشبكة أجهزة الصراف الآلي. وإعداد خطة لإنشاء غرفة عمليات أمن رئيسية بسبب تعليمات مصرف قطر المركزي. وتحسين شروط نظامي التأمين الطبي والتكافلي لموظفي المصرف، وكذلك شروط برامج التأمين على الأموال والممتلكات. بدء تنفيذ نظام الأرشيف الإلكتروني بالتنسيق مع قطاع تقنية المعلومات. والعمل على تحسين مستويات الأداء لموظفي الإدارة.

قطاع تقنية المعلومات

يعتبر قطاع تقنية المعلومات أحد أهم القطاعات الحيوية في المصرف ويحظى هذا القطاع باهتمام خاص، نظراً لأهمية تقنية المعلومات في تشغيل الأنظمة التقنية التي ترتبط بتقديم الخدمات للعملاء، عبر فروع المصرف المختلفة وأجهزة الصراف الآلي.

وقد حقق هذا القطاع تطوراً ملموساً في أنظمة تقنية المعلومات خلال عام ٢٠١٠، وذلك بتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات المستخدمة، وما يرتبط بها من برامج تشغيلية، وأنظمة حماية لأمن المعلومات.

البطاقات الإلكترونية

تقوم إدارة البطاقات الالكترونية بخدمة قاعدة كبيرة من عملاء المصرف عن طريق إصدار بطاقات الصراف الآلي والبطاقات الائتمانية بأنواعها والبطاقات مسبقة الدفع. كما تقدم هذه الإدارة العديد من الخدمات لما بعد البيع، ومعالجة شكاوى العملاء المتعلقة ببطاقات الصراف الآلي والبطاقات الائتمانية داخل وخارج دولة قطر، وتقوم أيضاً بتغذية أجهزة الصراف الآلي بالنقد بصفة يومية.

ومن أهم إنجازات هذه الإدارة لعام ٢٠١٠: إصدار بطاقة الإنترنت، وإصدار بطاقة إلكترونية (Electronic Journal) واستخدام نظام الروول الإلكترونية (Electronic Journal) لأجهزة الصراف الآلي.

الرؤية المستقبلية لمجموعة العمليات والدعم

لقد شرعت مجموعة العمليات والدعم في إحداث تحول رئيسي في الطرائق المنهجية المستخدمة لتطبيق الأهداف الاستراتيجية، حيث بدأت تخطو أولى خطواتها على الأرضية الصلبة التي تم إرساؤها خلال عام ٢٠١٠ للانتقال تدريجياً والمضي قدماً في المبادرات المختلفة ضمن مسؤوليات وأطر زمنية محددة، وتستهدف المبادرات الرئيسية للعمليات لعام ٢٠١١ وضع اللمسات الأخيرة على مركزية لجميع الوظائف التي ليس فيها مواجهة للعملاء من الفروع إلى إدارات العمليات المركزية، وتحسين الكفاءة على جميع المستويات، وتحويل وجهة عمل فرق العاملين من كونها محض تنفيذ إجراءات للعمليات إلى نهج موجه تماماً نحو العملاء من خلال اتفاقيات محددة لمستوى الخدمة. وفيما يتعلق بتقنية المعلومات، فإن جهود العمل سوف تتضافر مع جهود شركاء الأعمال لضمان التنفيذ الناجح لنظام Temanos للواجهة الأمامية تليها، في المرحلة الثانية، الواجهة الخلفية للنظام.

ويضم هذا القطاع أربع إدارات هي :

- إدارة التطبيقات Application Department
 - إدارة البنية التحتية Infrastructure Department
 - إدارة خدمات تقنية المعلومات IT Service Desk Department
 - إدارة أمن تشغيل تكنولوجيا المعلومات IT Operational Security Department
- وقد حققت إدارات هذا القطاع مجموعة من الإنجازات خلال عام ٢٠١٠ منها:
- الإنترنت المصرفي للشركات والمؤسسات
 - نظام التحويل الآلي الخاص بغرفة المقاصة بين البنوك القطرية
 - النهوض بخدمات مركز خدمة العملاء
 - تحقيق الأداء الأمثل للأنظمة الوسيطة ودمج نظام الرسائل النصية
 - نظام الخزينة، ويلبي هذا النظام كافة مطالب المكاتب المساندة ومكاتب التعامل مع العملاء، إضافة إلى المكتب الوسيط والصفقات والأنشطة.
 - نظام بازل - ٢، وهو يكفل توفير المتطلبات الأمنية للعمليات المصرفية ولسائر الأنشطة المالية للمؤسسة.
 - تأسيس ترايط متين واتصال مستقر مع دائرتي الموارد البشرية والشؤون الإدارية لتجهيز جميع المستخدمين بما يلزمهم من أجهزة وبرامج لتمكينهم من البدء الفوري في مزاولة مهام أعمالهم.
 - نظام سداد فواتير استهلاك الكهرباء والمياه
 - الإنترنت المصرفي للشركات والمؤسسات: إن الهدف من هذا الحل هو تعزيز مركز المصرف في السوق من خلال طرح نطاق عريض من الخدمات للاستخدام من قبل قاعدة العملاء.

المجموعة العقارية

تقوم المجموعة العقارية بتصميم عدد من المشاريع الكبرى مثل أسواق الدوحة، ومركز تقنية المعلومات الخاص بالمصرف و برج للمصرف بمارينا لوسيل ومجمع جبل ثعلب السكني وفندق بمارينا لوسيل.

ه ابراج في جزيرة اللؤلؤة، وبرج الفيصل القابضة، وبرج الشيخ عبد الله بن خالد، وبرج السلويت وفندق الانتركونتيننتال، وبرج السامرية المتماثلان، وبرج الرامس، وبرج جمانة، وبرج الرفاع، وبرج الريان، ومجمع الخور والخزيرة السكني، وبرج مارينا بالوسيل، ومبنى معارض الشيخ عبدالله بن خالد، ومقر سيجري.

وتقوم الدائرة العقارية بتصميم عدد من المشاريع الكبرى مثل أسواق الدوحة، ومركز تقنية المعلومات الخاص بالمصرف و برج للمصرف بمارينا لوسيل ومجمع جبل ثعلب السكني وفندق بمارينا لوسيل.

وسبق للدائرة أن نفذت قبل ذلك مجموعة من الأبراج منها برج وزارة التربية والتعليم، برج اللجنة الأولمبية، برج السليبي (وزارة العدل وكهراء)، برج المحاكم العدلية، برج الوكيل، برج الفيصل (أشغال)، برج العونية، برج العسيري، معرض البنتلي، برج فندق رتاج الريان، قرية لافندر، قرية النخيل، مجمع سكني إداري ومبنى اداري لهيئة الاوقاف، ومجمع المول، والعديد من المنشآت الأخرى.

وتتميز إنجازات المجموعة العقارية بأنها إضافة نوعية لمشاريع النهضة العمرانية بالبلاد، وتشكل تجربة ثرية في مجال تطبيق التمويل الإسلامي، مما جعلها مرجعاً للكثير من المؤسسات المالية الإسلامية داخل وخارج قطر.

تعد المجموعة العقارية واحدة من أهم مجموعات المصرف. وتقوم المجموعة العقارية منذ تاسيسها مطلع التسعينات بدور مهم في خدمة عملاء المصرف، في مجال المشاريع الإنشائية والاستثمارات العقارية. وعبر هذه المجموعة استطاع المصرف أن يلعب دوراً رائداً في النهضة العمرانية الحديثة لدولة قطر، من خلال تنفيذ المشروعات التي يتم تمويلها من المصرف حسب صيغ التمويل الإسلامي مثل الاستئجار والإجارة المنتهية بالتملك والمشاركة المتناقصة.. وغيرها من أدوات التمويل الإسلامي.

وتقوم المجموعة العقارية بتقديم المشورة الفنية والهندسية لعملاء المصرف، ودراسة وتقييم المشاريع فنياً وهندسياً ومراجعة دراسات الجدوى الاقتصادية ورفع التقارير بشأنها للإدارات المختصة بالمصرف تمهيداً للتعاقد مع العملاء على تمويلها وتنفيذها. كما تقوم بالإشراف على إنشاء وتجهيز الفروع الجديدة للمصرف.

وتقوم المجموعة العقارية بإدارة المشاريع التي يمتلكها المصرف أو يتعاقد على تمويلها وإدارتها ومراقبة وتقييم أداء القائمين على التنفيذ والإشراف. وتمتد خدمات الدائرة العقارية منذ مراحل التخطيط الأولى للمشروع وأثناء التصميم، ثم المناقصة والتعاقد مع المقاول وأثناء التنفيذ وحتى التسليم الابتدائي وكذلك فترة الصيانة وحتى التسليم النهائي للمشروع.

وتقدر ميزانية المشاريع التي تديرها المجموعة العقارية سواء داخل دولة قطر أو خارجها بمليارات الريالات. وبلغ حجم المشروعات العقارية التي قامت بإدارتها خلال ٢٠١٠ داخل وخارج قطر (المسلمة وتحت التنفيذ) ما قيمته حوالي ٥ مليارات ريال قطري بخلاف المشاريع المستهدفة، ومن أهم هذه المشروعات :

مجموعة رأس المال والأعمال الدولية

لقد كان العام ٢٠١٠ هو الآخر عاما صعباً ومجزياً في آن واحد بالنسبة لمجموعة رأس المال والأعمال الدولية، واصلت فيه المجموعة مساعيها للتحويل إلى منصة خدمات حقيقية مهتمة بالعميل في المقام الأول، والتحول إلى كيان تجاري على درجة عالية من الاحتراف. وقد أثبتت مبادرات إعادة الهيكلة نجاحها بالنسبة لهذه المجموعة، كما عادت على المصرف بالفائدة سواء من حيث النفاذ إلى الأسواق أو العمل كجزء من إستراتيجية المصرف للنمو، بوجه عام.

إن هذه المجموعة التي يمثل العميل والبنية التحتية محور اهتمامها، قامت منذ البداية على فرضية أساسية قوامها إيجاد جملة من العناصر الفاعلة تجمع بين الخدمات المصرفية للشركات، والتمويل، ومهام الخدمات المصرفية الاستثمارية تحت مظلة واحدة. وهي تواصل سعيها لتأسيس علاقات راسخة مع كبار العملاء الرئيسيين والإستراتيجيين من الشركات والمؤسسات.

إدارة الأعمال الدولية

تعتبر إدارة الأعمال الدولية واحدة من أهم إدارات مجموعة رأس المال والأعمال الدولية، وهي وليدة جهود داخلية كبيرة لإعادة تسمية الأنشطة الدولية للمصرف. إن دور هذه الإدارة هو توسيع عمليات المصرف الخارجية من أجل تنويع قاعدة العملاء ومصادر الدخل، وتلبية متطلبات النمو الدولي لأنشطة مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي عام ٢٠١٠، اشتملت أعمال تلك الإدارة أساساً على الأنشطة الآتية:

خلق القيمة وعمليات البيع المتبادل أساساً في ماليزيا، والمملكة المتحدة ولبنان حيث توجد للمصرف استثمارات إستراتيجية.

اجراء الدراسات والأنشطة الرامية إلى دخول أسواق جديدة محتملة تقدم فرص أعمال لحفظه العمليات الدولية للمصرف ومنها على سبيل المثال لا الحصر، تركيا وإندونيسيا وفرنسا.

وبالرغم من كونه نشاطاً إستراتيجياً ذا أهداف طويلة المدى، إلا أن أداء محفظة الاستثمارات الدولية في حصص الملكية يتم رصده عن كثب، وهو ما يتطلب تقييماً دورياً لخصص الملكية والاستثمارات أو التصفيات وفقاً لسيناريوهات العمل المختلفة.

الإدارة الدولية للاستثمار العقاري (IRED)

هي الإدارة المسؤولة عن جميع استثمارات المصرف العقارية خارج دولة قطر. ويشرف فريق العاملين بتلك الإدارة على إدارة أصول حجمها ٥٤٨ مليون ريال قطري، تمثل استثمارات مباشرة في أصول وصناديق عقارية في أوروبا، ودول مجلس التعاون الخليجي، وشمال افريقيا، وآسيا، والولايات المتحدة. في السنة المالية ٢٠١٠ سجلت IRED ربحاً صافياً قدره ٤٣ مليون ريال قطري. وقد أمكن تحقيق هذا الرقم بالرغم من الركود الشديد في النشاط العقاري بسبب آثار الأزمة المالية العالمية، كما قامت الإدارة بالتنسيق مع الشركات والبنوك التابعة للمصرف من أجل وضع إستراتيجية عالمية للاستثمار العقاري للمجموعة ككل. ومن المقرر أن تأخذ نتائج تلك الاستراتيجية طريقها إلى السوق في عام ٢٠١١.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن «فريق تنمية العملاء» الذي أنشئ في أبريل ٢٠٠٩ ظل ملتزماً ببناء وتعزيز العلاقة مع ثلاث مجموعات رئيسية من العملاء، وذلك من أجل:

- تلبية احتياجات العملاء من الشركات الكبرى المصنفة بالنسبة للمصرف على أنها ذات أهمية حيوية وإستراتيجية، من خلال نافذة تفاعلية واحدة (منصة تسليم الخدمة). وتتميز تلك الفئة من العملاء أساساً بأن لها معاملات مصرفية كشركات، واحتياجات استثمارية كبيرة ومستمرة منتشرة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

- تنفيذ وتعزيز إستراتيجية التغطية الدولية للمصرف بالتعاون مع شبكة الشركات الدولية التابعة للمصرف في قطاعات وأسواق للمصرف إلام جيد بها.

- تقديم حلول مالية واستثمارية شاملة لشريحة مختارة من العملاء من المؤسسات والشركات، فضلاً عن أفراد من ذوي الملاءة المالية العالية ممن لهم احتياجات استثمارية كبيرة.

وبغض النظر عن كون أنموذج العمل لهذه المجموعة التي تم تطعيمها بفريق مؤهل من المهنيين من ذوى الخلفيات والمهارات والخبرات المتنوعة يعتبر جيداً نسبياً، إلا أن الفريق أحرز إنجازات كبيرة وثابتة على أرض الواقع من حيث مكتسبات العملاء، والنفاذ إلى سوق الشركات الكبيرة في مختلف المجالات، بما في ذلك الشحن والنقل والعقارات، والمجالات المتصلة بقطاع الطاقة، والتجارة والتصنيع والقطاعات الحكومية وشبه الحكومية، حيث بلغ مجموع التمويل المحقق على أيدي ذلك الفريق حوالي ٨,٧ مليار ريال قطري في عام ٢٠١٠.

ونظراً للتحديات التي واجهت هذا القطاع في عام ٢٠١٠، فإن تلك النتائج تعتبر إنجازاً كبيراً، يرجع أساساً لفرق معدلات أسعار الصرف والتفاضل بين الأسواق القطرية والإقليمية والدولية، ولفرص الشراء والبيع الفوري التي ظهرت من جراء ذلك، مما أدى إلى تغيير الخريطة التنافسية لصالح المؤسسات المالية الدولية والإقليمية في أغلب الأحيان.

مجموعة الموارد البشرية

وفي إطار الخطة الإستراتيجية للمصرف، شرع قطاع الموارد البشرية في عام ٢٠١٠، في العمل على العديد من المشروعات والمبادرات الحيوية منها تجديد الشعار والتحول من وظيفة الموارد البشرية إلى وظيفة رأس المال البشري، بهدف استراتيجي هو الاستثمار في العنصر البشري للوصول بالمصرف لأن يصبح جهة العمل المفضلة.

لقد كان عام ٢٠١٠ عاماً صعباً بسبب التدهور الاقتصادي العالمي، وعليه، اعتمد المصرف موقف "الانتظار والترقب" لحين التأكد من أن سياسات التوظيف تحت السيطرة وأنها تحقق المردود الأمثل، تحقيقاً للمنفعة الحدية في تكلفة العمليات.

وقد نجحت مجموعة الموارد البشرية في توظيف ٧٤ عنصراً جديداً مع التركيز على التوجه نحو توظيف الوظائف بحيث ذهبت نسبة ٢٥% من هذه الوظائف إلى القطريين، الذين حصلوا بدورهم على نسبة ٤٠% من فرص التدريب التي نفذها المصرف العام الماضي، وهو ما استحق به المصرف جائزة أفضل مؤسسة في التوظيف الوظيفي الممنوحة من لجنة التوظيف لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي. كذلك شهد العام الاحتفاظ بالموظفين القطريين تحسناً من خلال إشراكهم في دورات تدريبية بمواقع العمل، ودورات خارجية.

وفي إطار السياسات الجديدة للموارد البشرية في هذا الميدان، وقع المصرف على مذكرة تفاهم مع وزارة العمل القطرية لدعم عشرة من الطلاب القطريين، هذا بجانب تكفل المصرف بعدد ٢١ من الطلبة القطريين المتميزين الذين يدرسون على حساب المصرف للاتحاق للعمل به.

كما طبقت إدارة رأس المال البشري برنامجاً للتعليم عن طريق الإنترنت في ٢٠١٠ كخطوة أولى لإدخال ثقافة التعلم الذاتي بالمصرف. وقد سجل ١٦ موظفاً وموظفة، في مختلف أنشطة هذا البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع أيام التدريب في هذا العام بلغت (٩٠٠) يوم موزعة بين برامج تدريبية داخلية وخارجية، تغطي جميع العاملين بالمصرف. وفي فترة الصيف استفاد (٢٦) من الموظفين القطريين من برامج تدريب طويلة الأجل بالخارج. كما تم ابتعاث فريق من الإدارة العليا للمصرف لدورة "أكسفورد لمهارات القيادة" لضمان تعزيز مهارات القيادة.

تعتبر مجموعة الموارد البشرية واحدة من أهم مجموعات المصرف، وتم استحداثها كمجموعة مستقلة في هيكل المصرف، نظراً لحرص المصرف على الاهتمام بتطوير وتعزيز قدرات الموارد البشرية من أجل النهوض بمسؤوليات تطبيق إستراتيجية العمل للمرحلة المقبلة. وتقوم هذه المجموعة بتنفيذ مهامها من خلال خمسة قطاعات :

التطوير التنظيمي: ويقوم بمهام الإشراف على المدخلات الخارجية، ومشروعات رأس المال البشري ذات الطابع الخاص، وإدارة الأداء، والتعويضات والمزايا ونظام إدارة الموارد البشرية.

التعلم والتطوير: ويقوم بإدارة أنشطة التدريب والتطوير

تخطيط القوى العاملة واكتساب المهارات: يهتم بالإشراف على تخطيط العمالة والتوظيف وسياسات الاحتفاظ بالموظفين.

التوظيف الوظيفي: ويقوم هذا القطاع بإدارة التوجه نحو توظيف الوظائف وإدارة أهداف المصرف في هذا المجال.

علاقات الموظفين: إدارة رواتب ومدفوعات الموظفين، والعلاقات مع الأجهزة الحكومية مثل التأشيرات والإقامات وطلبات الموظفين ومعاشات التقاعد... الخ.

وفي إطار الخطة الإستراتيجية للمصرف، شرع قطاع الموارد البشرية في عام ٢٠١٠، في العمل على العديد من المشروعات والمبادرات الحيوية منها تجديد الشعار والتحول من وظيفة الموارد البشرية إلى وظيفة رأس المال البشري، بهدف إستراتيجي هو الاستثمار في العنصر البشري للوصول بالمصرف لأن يصبح جهة العمل المفضلة.

- تطبيق السياسات والنظم التي تمت مراجعتها لتواكب أفضل المعايير المهنية في مجالها.
- تطوير برامج تدريب لموظفي الإدارة العليا، وتطوير القدرات على خوض غمار التعليم عن طريق الإنترنت، وإنشاء فرع افتراضي لتسهيلات التدريب لإكساب خبرة تدريبية بمواقع العمل.
- دعم التوجه نحو توظيف الوظائف. ورفع قدرات المزيد من الموظفين القطريين من خلال برامج رعاية، وبرامج تطوير مدعومة من وزارة العمل القطرية.

وتماشيا أيضا مع التوجه نحو النهوض بالممارسات المتبعة بالمصرف بوجه عام وتحقيقا لمواكبتها لأحدث ما وصلت إليه في هذا الميدان، فقد أنجزت مجموعة الموارد البشرية عملية إعادة رسم الهيكل التنظيمي للمصرف بالتنسيق مع مكتب أرنست آند يونغ الاستشاري، وقامت الموارد البشرية أيضاً بتحديث الوصف الوظيفي ونظام الأداء الجديد على مستوى جميع قطاعات المصرف، ويجري حالياً تطبيق هيكل التعويضات والمزايا ونظام إدارة المكافآت، حيث يتوقع أن يزيد ذلك من فاعلية العمل بالمصرف، وأن يحسن من الأداء، ويرفع مستوى المنافسة.

أهم المبادرات في خطة ٢٠١١:

- مشروع تقييم الاختصاص ومدى الملاءمة للتعرف على فجوات المهارات وتنمية قدرات بالموظفين.
- تطبيق برامج إدارة المكافآت وإدارة الحوافز وصولاً لثقافة تميل لصالح الأداء.
- مشروع تخطيط العمالة لتحليل التوزيع الحالي للقوى العاملة في مقابل مستويات العمالة المثلى المطلوبة للمصرف بحسب الخطة الإستراتيجية.
- تخطيط الاستخلاف بالنسبة للإدارة العليا والوظائف القيادية.
- تطبيق هيكل التعويضات والمزايا الجديد لاجتذاب مزيد من الموظفين والاحتفاظ بالموجودين.

قطاع التسويق والاتصال

يولي المصرف اهتماماً كبيراً بقطاع التسويق والاتصال، وذلك بهدف إيجاد قنوات مثالية لإبراز صورة المصرف عبر وسائل الإعلام وقنوات الاتصال المناسبة لتسويق منتجاته وخدماته.

الإعلام

تقوم الوحدة بمباشرة كافة العمليات الإعلامية (حملات وبيانات ومؤتمرات صحفية) بالإضافة إلى الاطلاع على كافة الوسائل الإعلامية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية لمتابعة التطورات الدائمة في القطاع المصرفي بوجه عام والصيرفة الإسلامية بوجه خاص وذلك بالإضافة لمسؤوليتها في ترتيب وإجراء المقابلات الصحفية والتلفزيونية مع مسؤولي المصرف.

الاتصال

تقوم الوحدة بتنفيذ إستراتيجية الاتصال وفق رؤية تهدف لبناء صورة ذهنية قوية عن المصرف لدى المجتمع داخل قطر وخارجها، وذلك من خلال الحضور الإعلامي للمصرف عبر نشر الأخبار، والدعاية والإعلان ورعاية ودعم أنشطة المجتمع.

تقوم هذه الإدارة بتنفيذ إستراتيجية التسويق والاتصال وتضم وحدات التسويق والعلاقات العامة والإعلام والاتصال.

التسويق

تقوم هذه الوحدة بالعديد من المسؤوليات بدءاً من الحملات التسويقية وتوفير احتياجات قطاع الأفراد بالإضافة إلى تنظيم المؤتمرات والاجتماعات التي يقوم المصرف برعايتها وأخيراً إدارة إنتاج كافة المطبوعات والهدايا والحملات الإعلانية.

العلاقات العامة

تهتم وحدة العلاقات العامة بترشيح واختيار خبريات الأحداث في قطر لرعايتها سواء كانت (إسلامية اقتصادية، رياضية، اجتماعية، تعليمية وبيئية).

بالإضافة إلى التبرعات الخيرية لمختلف الجهات وذلك في إطار المسؤولية الاجتماعية للمصرف. هذا وقد أطلقت العلاقات العامة مؤخراً نظاماً جديداً للتعاون مع سفارات الدول التي يوجد بها فروع للمصرف.

قطاع المشاريع

تقوم رؤية هذا القطاع على الإسهام في الجهود المتضافرة لمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، لإعطاء دفعة قوية لفاعلية التشغيل، والحفاظ على اقتصادياته، والتنسيق مع القطاعات الأخرى، من أجل تحقيق الرؤية الشاملة للمصرف. ومن هذا المنطلق فإن مهمة إدارة المكتب المركزي لإدارة المشاريع، تعتبر جزءاً من المهمة الكلية للمصرف.

- نظام مكافحة غسل الأموال، بهدف إحكام الرقابة على كافة المعاملات المالية، وذلك بما يتمشى مع توجيهات مصرف قطر المركزي.
- نظام بازل ٢ لكفاية رأس المال، طبقاً لتوجيهات مصرف قطر المركزي.
- النظام الآلي لعمليات الخزينة، وضبط موقف الأصول والخصوم.
- خطة استمرارية الأعمال BCMS.
- نظام دفع الفواتير عن طريق الصراف الآلي.
- خدمة الجوال المصرفي Mobile Banking.
- نظام تحويل الأموال AMTS.
- تطوير نظام أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصرف ATM Aprta.
- مشروع البطاقات مسبقة الدفع.
- مشروع مركز قطر للمعلومات الإئتمانية e DATE.
- مشروع الإنترنت البنكي.
- مشروع النسخ الاحتياطي والتخزين.
- مشروع ATM Electronic Journal.

تأسست إدارة المكتب المركزي لإدارة قطاع المشاريع لهدف رئيسي هو القيام بمختلف المهام كمشروعات خاصة تستلزم تخطيطاً مكثفاً، وتنسيقاً للجهود، ورسم مسارات عمل في المجالات التي تجتمع فيها جهود أطراف متعددة، ويأتي على رأس الأهداف التنظيمية للإدارة تحقيق: إدارة المشروعات، وتأكيد الجودة.

وتقوم رؤية هذه الإدارة على الإسهام في الجهود المتضافرة لمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، لإعطاء دفعة قوية لفاعلية التشغيل، والحفاظ على اقتصادياته، والتنسيق مع القطاعات الأخرى، من أجل تحقيق الرؤية الشاملة للمصرف. ومن هذا المنطلق فإن مهمة إدارة المكتب المركزي لإدارة المشاريع، تعتبر جزءاً من المهمة الكلية للمصرف.

أنشطة قطاع المشاريع:

لقد حددت الإدارة أهدافها للمدى القصير والمدى البعيد منذ تأسيسها. وكجزء من مهامها الاعتيادية، تقوم هذه الإدارة بتسهيل تنسيق الجهود من أجل تطوير وتحديث وكفاءة التطبيق. فضلاً عن مساندة إدارة المصرف في تحقيق الانسجام وتضافر الجهود من خلال العمل على مشاريع عديدة حيوية مثل:

الاستثمارات المحلية والعالمية

يولي المصرف اهتماماً كبيراً للاستثمارات المحلية عبر المساهمة في تأسيس مجموعة من الشركات الناجحة في قطاعات التمويل والتطوير العقاري والتأمين التكافلي.



شركة ضمان للتأمين الإسلامي (بيمه Beema)

تأسست شركة ضمان للتأمين الإسلامي (بيمه Beema) في سبتمبر من عام ٢٠٠٩ برأسمال مدفوع قدره ٢٠٠ مليون ريال قطري. وهي شركة قطرية خاصة مغلقة تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ومرخص لها لتقديم كافة أنواع التأمين التكافلي العام والعائلي. ويساهم في الشركة كل من : المصرف بنسبة ٢٥٪، وشركة قطر للتأمين بنسبة ٢٥٪، ومصرف الريان بنسبة ٢٠٪، وشركة بروة العقارية بنسبة ٢٠٪، وبنك كيوان بنسبة ١٠٪.



عقار للاستثمار والتطوير العقاري

تأسست عام ٢٠٠٠ كمؤسسة مالية إسلامية يملك فيه المصرف نسبة ٤٩٪ وإدارة الأوقاف بنسبة ٣٤٪ وإدارة التركات والهيئة العامة لشؤون القاصرين بنسبة ١٧٪ وتخضع جميع أعمالها لأحكام الشريعة الإسلامية. وباشرت شركة «عقار» أعمالها مطلع عام ٢٠٠١م حيث قامت بتوفير المتخصصين في النشاط العقاري إضافة للخبرة السابقة التي اكتسبتها من خلال ممارسة الأنشطة العقارية كإحدى إدارات المصرف وذلك قبل تأسيسها بعشر سنين.



شركة الجزيرة للتمويل

تأسست في عام ١٩٨٩، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة يساهم فيها المصرف بنسبة ٣٠٪ والهيئة القطرية للأوقاف بنسبة ٢٠٪ وشركاء آخرون منهم بنك قطر الوطني وقطر للتأمين.

وتعمل شركة الجزيرة للتمويل على توفير أفضل الحلول لتلبية احتياجات العملاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتتم مراقبة كافة عملياتها من قبل هيئة الرقابة الشرعية لمصرف قطر الإسلامي. وتطبق الشركة المعاملات التجارية الإسلامية مثل: المساومة، المرابحة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، الإجارة وغيرها في كل نشاطاتها التجارية.

شركة بوابة الشمال العقارية

شركة بوابة الشمال العقارية، شركة مساهمة قطرية ذات مسؤولية محدودة، تأسست في نهاية عام ٢٠٠٧. ويشارك فيها: المصرف، وشركة عقار، ومستثمرون قطريون وخليجيون. وتعمل الشركة في الأنشطة المتعلقة بالمجال العقاري من تطوير للمشاريع، والإنشاءات وبيع وشراء العقارات. وتقوم الشركة حالياً بتنفيذ مشروع «قطر مول» على طريق الشمال السريع، ويعد أكبر مجمع تجزئة وحديقة ترفيهية وفندقين. وتبلغ تكلفة هذا المشروع حوالي ٦ مليارات ريال قطري. وستنجز المرحلة الأولى منه في الربع الأول من عام ٢٠١٢، ويكتمل المشروع في عام ٢٠١٥. ويتم تنفيذ هذا المشروع بالشراكة مع مجموعة الفطيم الإماراتية.

يملك المصرف رؤية وإستراتيجية استثمارية بعيدة المدى، وينظر لمحيطه الإقليمي والعالمي كوحدة متكاملة، من منطلق أن عصر العولمة المالية لم يعد فيه مكان لمصرف ينكفئ على الداخل. ولهذا فإن المصرف يتبنى إستراتيجية للتوسع خارجياً عبر انتقاء مراكز إقليمية وعالمية لاستثماراته الخارجية بحيث يكون له حضور وتواجد عالمي. وحقق المصرف هذه الرؤية عبر تأسيس مجموعة من بيوت التمويل.



بنك التمويل الآسيوي

تم تأسيسه في ماليزيا نهاية مارس ٢٠٠٧، حيث يمتلك المصرف وشركاؤه الإستراتيجيون نسبة ٧٠٪، وبنك رصد نسبة ٢٠٪، وغلوبال نسبة ١٠٪. والبنك يعتبر بوابة المصرف على دول آسيا التي تشكل واحدة من أهم الكتل الاقتصادية في العالم. ويركز البنك على الاستثمارات الكبرى وتمويل الشركات في ماليزيا وفي الدول المجاورة التي لها ارتباط بأنشطة استثمارية في الخليج. ويهدف للتوسع في أندونيسيا وبروناي.



المصرف - المملكة المتحدة

تأسس مطلع عام ٢٠٠٨، وهو بوابة المصرف للسوق الأوروبية خاصة فرنسا وألمانيا. ويقوم بإدارة مجموعة من الاستثمارات في مجالات حيوية خاصة في الاستثمار العقاري وامتلاك الأصول، وتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية للجالية الإسلامية في أوروبا، في ظل تزايد الطلب على الصيرفة الإسلامية هناك.



كيو إنفست Qinvest

حصل على الترخيص من مركز قطر للمال QFC في مايو ٢٠٠٧، برأسمال مصرح به مليار دولار أمريكي (المدفوع ٧٢٠ مليون دولار). ليكون بذلك أكبر مؤسسة مالية تنطلق من مركز قطر للمال. ويملك المصرف نسبة ٤٩,٥٪ وبيت التمويل الخليجي بنسبة ٥٪، فيما نسبة ٤٥,٥٪ لشركاء إستراتيجيين من شركات وأفراد.



بيت التمويل العربي

أسسه المصرف مع شركاء إستراتيجيين من قطر ودول الخليج الأخرى في عام ٢٠٠٤ كأول مصرف إسلامي (تجاري واستثماري) متكامل في لبنان برأسمال ١٠٠ مليون دولار أمريكي. ويعمل بيت التمويل العربي على تقديم خدماته للأفراد والشركات منطلقاً من رؤية تقوم على تكامل الصيرفة الإسلامية في خدمة العملاء والمساهمين. كما يهدف بيت التمويل العربي لخدمة مواطني قطر ودول الخليج الأخرى الذين لديهم مصالح استثمارية واقتصادية أو الذين يقصدون لبنان للسياحة والتعليم والعلاج.

الرقابة الشرعية

إن الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية ركن أساسي في عمل المصرف منذ نشأته حيث تشرف على المعاملات المتداولة بالمصرف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

إدارة التدقيق الشرعي:

تتكون إدارة التدقيق الشرعي من عدد من المدققين والمراقبين، ويتمثل دور إدارة التدقيق الشرعي في مراجعة العمليات المنفذة من قبل المصرف والتدقيق الشرعي عليها سواء قبل التنفيذ عند الهيكلة لمنتجات جديدة على سبيل المثال أو بعد تنفيذ المعاملات. ولإدارة مهام يومية وأعمال ربع سنوية. وكذلك تتولى مهمة تدريب وتعليم موظفي المصرف بالنواحي الشرعية المتعلقة بإجراءات العمل المصرفي الإسلامي. كما تراقب تطبيق توصيات الهيئة واللجنة التنفيذية. كما تعمل على التأكد من حسن التنسيق بين الهيئة واللجنة التنفيذية وبين إدارة المصرف، وذلك لتحقيق هدف الحفاظ على هوية العمل المصرفي الإسلامي وبث الطمأنينة في المساهمين والمودعين بأن الأعمال التي تتم في المصرف تخضع للرقابة الشرعية في ضوء ما يعرض عليها من الأعمال ومعاملات.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

وتتكون من علماء ومشايخ بارزين في مجال الفقه الإسلامي والمعاملات الإسلامية. ومن أجل تحسين الأداء ورفع جودة العمل المصرفي وفق الضوابط الشرعية وافقت الهيئة على تشكيل لجنة تنفيذية من أعضائها.

اللجنة التنفيذية:

وتقوم اللجنة التنفيذية للهيئة بمراجعة العقود والعمليات التي تعرض عليها وتساهم في وضع الحلول للصعوبات العملية التي قد تظهر عند التطبيق، وتقوم بإحاطة الهيئة بالقرارات التي اتخذتها كما تعرض عليها المواضيع التي لم يتم الفصل أو اتخاذ القرار فيها. وهذا من أجل التأكد من دقة المعاملات التي تتم في المصرف وملاءمتها للضوابط الشرعية.

التصنيف والجوائز

استطاع المصرف على مدى ٢٨ عاماً من تجربته المصرفية أن يرسخ مركزه محلياً وإقليمياً وعالمياً، وأصبح يحظى بتقدير مؤسسات التقييم العالمية، التي وضعت في مرتبة متقدمة بين مصارف المنطقة والمصارف الإسلامية عبر العالم.

الجوائز:

- حصل المصرف على جائزة مجلة يورو ويك للأسواق الناشئة عن إيرام أفضل صفقة مالية إسلامية لعام ٢٠١٠ عن طرح أول عملية صكوك عالمية.
- حصل المصرف على جائزة التميز كأفضل مؤسسة تمويل إسلامي في قطر لعام ٢٠١٠ من القمة العالمية للعقار IREF التي عقدت في لندن بتنظيم من مؤسسة ICG للمؤتمرات، ومنحت الجائزة للمصرف تقديراً لتميزه في تقديم مجموعة من عمليات التمويل الكبيرة للشركات والمؤسسات الوطنية، ودوره كمؤسسة مالية قطرية فاعلة وذات دور مقدر في الاقتصاد الوطني.
- حصل "المصرف" على جائزة أفضل مصرف لعام ٢٠١٠ من مؤسسة جوائز الأعمال العربية (Arabian Business Awards) باعتباره أنشط مؤسسة مالية في المنطقة. وتم استلام الجائزة خلال الحفل الذي أقيم مؤخراً بفندق الفورسيزون بالدوحة. ويعتبر المصرف هذه الجائزة بمثابة قوة دافعة على تكثيف أعمال استراتيجيته الرامية لتقديم حلول إسلامية رائدة تلبى متطلبات العملاء في جميع أنحاء العالم.
- حصل المصرف خلال ٢٠١٠ على شهادة الأيزو ISO 27001 لأمن المعلومات المصرفية، من منظمة الجودة العالمية ISO، وذلك نتيجة لامتلاك المصرف وتطبيقه لسياسات تقنية رفيعة المستوى تتعلق بأمن المعلومات.
- حصل المصرف على جائزة توظيفين الوظائف لعام ٢٠١٠ المقدمة من المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك تقديراً لالتزام المصرف بتطبيق استراتيجيته الدولية لتوظيفين الوظائف، وتهيئاً للدور الرائد الذي يقوم به في استقطاب الكوادر الوطنية.
- للعام الثاني على التوالي حصل المصرف، على جائزة النخبة للجودة لعام ٢٠١٠ من جيه بي مورغان لتميزه في الكفاءة التشغيلية من خلال تحقيق معدل ٩٩,٦٪ في المعاملات المباشرة في الدفعات بين البنوك (٢٠٢) ويشمل ذلك التحويلات المالية وتسوية الحسابات بين البنوك المراسلة عبر العالم.

تصنيف فيتش Fitch

قامت وكالة فيتش Fitch بتثبيت تصنيف المصرف السيادي للمدى الطويل على (A) وللمدى القصير على (F1)، والدعم (1) وصنفت الوضع بأنه مستقر، والتصنيف العام (A). وأشار التقرير الذي أصدرته وكالة "فيتش" إلى أن تأكيد التصنيف جاء نتيجة لريادة المصرف للعمل المصرفي الإسلامي والقدرة على توليد الإيرادات من الأنشطة الأساسية وتحقيق نسب أعلى لرأس المال.

تصنيف كابيتال انتلجانس CI

قامت وكالة التصنيف الدولية (كابيتال إنتيليجانس CI) بتثبيت تصنيف المصرف السيادي للمدى الطويل على (AA-) وللمدى القصير على (A1+). كما ثبتت على تصنيف المصرف للعمليات الأجنبية طويل الأجل على (A)، وقصير الأجل على (A2)، كما رفعت تصنيف الدعم إلى ٢ من ٣ وذلك على خلفية التصنيف السيادي لدولة قطر والدعم الذي قدمته للمصرف، كما أقيمت تصنيف القوة المالية للمصرف على (A)، وصنفت الوضع العام للمصرف بمستقر.

تقرير وكالة Credit Agricole Cheuvreux

أحرز «المصرف» مكانه كأحد أفضل ثلاثة خيارات للاستثمار في أسهم البورصات الخليجية خلال عام ٢٠٠٩، وذلك طبقاً لتقرير صادر عن وكالة كريدت أجريكول شيفرو Credit Agricole Cheuvreux إحدى أكبر شركات السمسرة في حصص الملكية بأوروبا. وقامت شيفرو برفع تصنيف المصرف إلى المركز الأول ضمن قائمة منتقاة، وثانياً بالتفوق في الأداء. وتتخصص وكالة شيفرو في مبيعات وتنفيذ أعمال المضاربة العالمية وأعمال الأبحاث الخاصة بذلك. كما قامت شيفرو باصدار تقرير خاص عن المصرف بعنوان «المصرف في طليعة التمويل الإسلامي».

حصل المصرف خلال ٢٠١٠ على شهادة الآيزو ISO 27001 لأمن المعلومات المصرفية، من منظمة الجودة العالمية ISO، وذلك نتيجة لامتلاك المصرف وتطبيقه لسياسات تقنية رفيعة المستوى تتعلق بأمن المعلومات.

- حصد «المصرف» جائزة أفضل مؤسسة تمويل إسلامي في دولة قطر في مجال التمويل الدولي لعام ٢٠٠٩، من مجلة «التمويل العالمية» Global Finance.
- جائزة «أفضل تمويل إسلامي للمشروعات لعام ٢٠٠٩» الممنوحة من قبل يوروموني EuroMoney للمؤتمرات المتخصصة في شؤون التمويل الدولي عن تمويل المصرف لمشروع رأس لفان للكهرباء والماء العام الماضي الذي يعتبر الأكبر من نوعه في المنطقة بأسرها، حيث قدم تمويلًا بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار وفق أحكام الشريعة الإسلامية لشركة كهرباء.
- حصل المصرف على جائزتي «أفضل بيت تمويل عقاري إسلامي» و«أسرع بيت تمويل إسلامي تطورًا»، من يوروموني للمؤتمرات في فبراير ٢٠٠٨.
- كما حصل أيضا على جائزتي أفضل تطوير هوية وحملة تسويق إعلانية من مجلة الأعمال والتمويل الإسلامية.
- صنفت مجموعة المؤتمرات الإسلامية ICG التي مقرها لندن المصرف كأفضل مؤسسة تمويل عقاري إسلامي في قطر، في عام ٢٠٠٨، وجاء هذا التصنيف نتيجة للمساهمة الكبيرة من المصرف في تمويل مشروعات النهضة العقارية في قطر من أبراج ومجمعات تجارية وإدارية، ومساهمة في مشروعات البنية التحتية.



المسؤولية الإجتماعية

إن المصرف يعمل على تحقيق التكامل مع المجتمع، ويحقق غاية وجوده كمؤسسة مصرفية إسلامية تعي وتدرك مسؤولياتها نحو المجتمع.

كما قامت لجنة الزكاة التابعة لمجلس الإدارة بتقديم مساعداتها ودعمها للعديد من المستفيدين حيث بلغ حجم هذه المساعدات في ٢٠١٠ حوالي ٥,٦ مليون ريال قطري، ليرتفع حجم ما قدمته من مساعدات خلال الأعوام الخمسة الماضية إلى حوالي ٢٤ مليون ريال قطري، صرفت على المستحقين لمصارف الزكاة الشرعية. وتتجمع أموال لجنة الزكاة من الصدقات التي يقدمها المساهمون وعملاء المصرف

إن المصرف بذلك يحقق التكامل مع المجتمع، ويحقق غاية وجوده كمؤسسة مصرفية إسلامية تعي وتدرك مسؤولياتها نحو المجتمع.

المصرف جزء أصيل من المجتمع القطري، ولهذا يحرص على أن يكون شريكاً إستراتيجياً في أنشطة المجتمع المختلفة، ويتفاعل ويتعاوى معها وفق رؤية حضارية إسلامية عصرية، ويعمل على تحقيق التواصل المستمر مع كافة قطاعات المجتمع، وحيثما يوجد نشاط يحتاج الدعم والمساندة فدائماً يكون المصرف في مقدمة الداعمين لفعاليات المجتمع القطري وخدمة أهداف قيادته الحكيمة في تحقيق التكامل والتعااض والتآزر، عملاً بقيم ديننا الإسلامي الحنيف وتحقيقاً لمبادئ السنة النبوية الشريفة.

وعلى ضوء ذلك فالمصرف شريك فاعل ورئيس في برامج المسؤولية الإجتماعية المختلفة عبر دعم أنشطة التعليم والثقافة والصحة والجمعيات الخيرية والأندية الرياضية وجمعيات المجتمع، وأنشطة طلابنا في المدارس، حيث قام خلال ٢٠١٠ بدعم ورعاية أنشطة بتكلفة حوالي ١٣ مليون ريال قطري.

تقرير الحوكمة

يلتزم المصرف بتطبيق قواعد الحوكمة/نهج الإدارة/نهج الإدارة السليمة للشركات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ثقافته في إدارة أنشطته اليومية الإستراتيجية. بالإضافة إلى تعزيز ثقافته فيما يتعلق بالمؤسسات والشركات، تهدف ممارسات الحوكمة/نهج الإدارة للشركات التي تطبقها المؤسسة إلى تحسين ضوابطها الداخلية والخارجية.

1- المقدمة

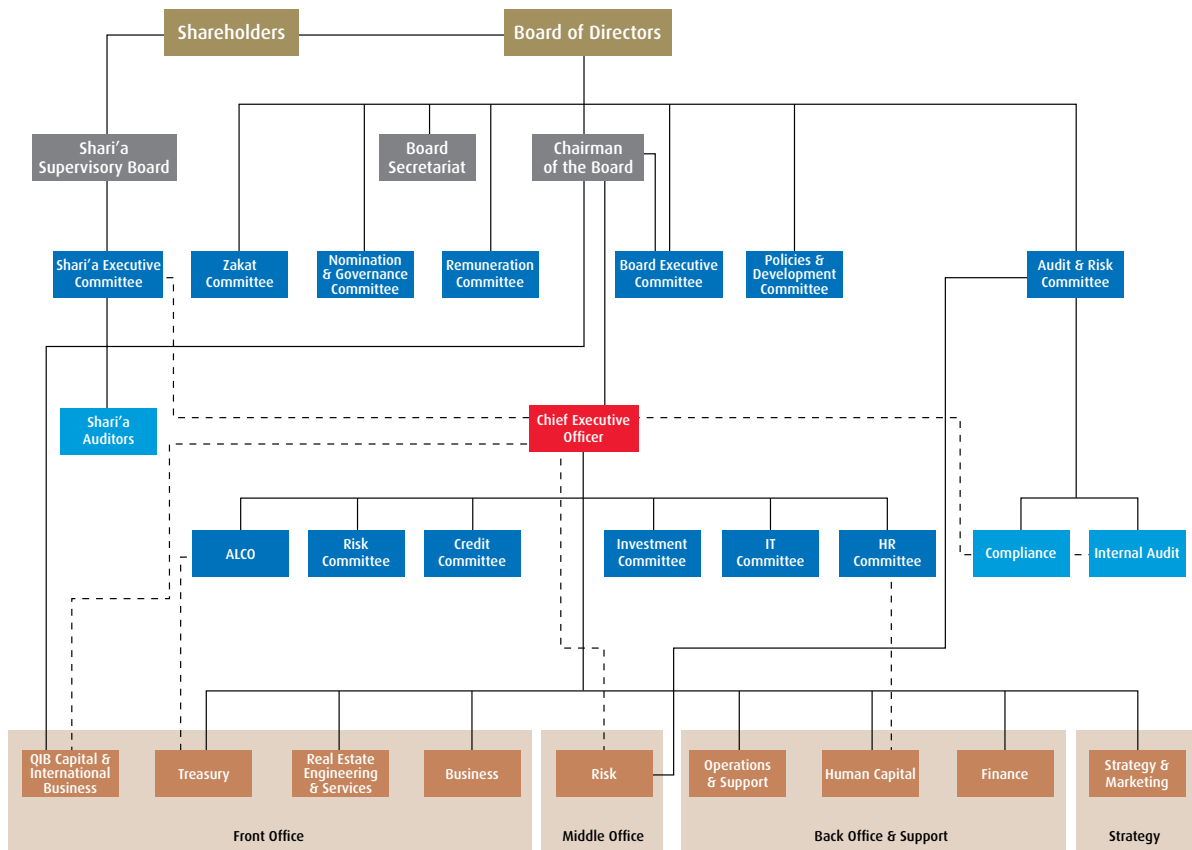
ويحدد الإطار العام للحوكمة/نهج الإدارة للشركات أيضاً مبادئ وسياسات عامة واضحة المعالم، وضوابط التعامل مع الأطراف المعنية، وتضارب المصالح، والمعاملات مع الأطراف المختلفة، إضافة لمواثيق قواعد الأخلاق وقواعد السلوك، ومعايير السلوك المهني لأعضاء المجلس.

وقياماً من المصرف بمسؤولياته حيال المساهمين، فقد اعتمد مجلس إدارته المعايير التالية في إطار موضوع الحوكمة/نهج الإدارة للشركات، ويعكس هذا التقرير عن الحوكمة/نهج الإدارة للشركات بالمؤسسة لعام ٢٠١٠ كحقيقة مؤداها أنه يحرص في جميع الأوقات على أفضل الممارسات في هذا المجال، وأن هذه الممارسات تؤمن الرقابة والإدارة الفعالة للمصرف.

إن الحوكمة/نهج الإدارة للشركات هي مسألة ذات أهمية حيوية وتعتبر جزءاً أساسياً من أعمال مصرف قطر الإسلامي (المصرف). يلتزم المصرف بالممارسات الراسخة للحوكمة/نهج الإدارة للشركات التي تضع أسس الحقوق والمسؤوليات لكل من مساهمي المصرف، ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لممارسة رقابة وإدارة فعالة للمصرف على نحو يعزز من القيمة للمساهمين. يلتزم المصرف بتطبيق قواعد الحوكمة/نهج الإدارة/نهج الإدارة السليمة للشركات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ثقافته في إدارة أنشطته اليومية والاستراتيجية، بالإضافة إلى تعزيز ثقافته فيما يتعلق بالمؤسسات والشركات، تهدف ممارسات الحوكمة/نهج الإدارة للشركات التي تطبقها المؤسسة إلى تحسين ضوابطها الداخلية والخارجية.

لقد وضع المصرف بالفعل إطاراً رسمياً للحوكمة/نهج الإدارة للشركات يغطي جميع جوانب الحوكمة/نهج الإدارة بمصرف قطر الإسلامي، حيث شمل اعتماد وتنفيذ مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات، والتحول التنظيمي الشامل الذي يتضمن إعادة تخطيط الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع وضع وصف وظيفي لجميع الوظائف يحدد بوضوح الصلاحيات والمسؤوليات ومتطلبات رفع التقارير الداخلية والخارجية ذات الصلة بأعمال التدقيق، والمخاطر والتطابق والالتزام، كما يحدد مسؤوليات مجلس الإدارة، وميثاق عمله، واختصاصات جميع اللجان التابعة له، فضلاً عن اللجان التنفيذية.

٢- الهيكل التنظيمي



٣- دور مجلس الإدارة وأعضاء المجلس

يتولى المجلس الإشراف على تسيير أعمال المصرف، وهو مسؤول أساساً عن تأمين هيمنة الحوكمة/نهج الإدارة الفعلية على الشؤون الحيوية للمصرف، بما في ذلك تعيين الإدارة التنفيذية، والموافقة على استراتيجيات الأعمال التجارية، وتقييم الأداء وتقييم المخاطر الرئيسية التي تواجه المصرف.

ويتعين على المجلس لأجل القيام بتلك الواجبات، ممارسة الحوكمة/نهج الإدارة بما يحقق مصلحة المصرف على أفضل نحو، وهو يعول في سبيل ذلك على إدارة المصرف التنفيذية لتطبيق الاستراتيجيات المعتمدة للمؤسسة، وإيجاد الحلول للمسائل التنفيذية اليومية، والحفاظ على وتعزيز معايير أخلاقية عالية.

وتحقيقاً لهذه المقاصد، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن ستة اجتماعات سنوية بحد أدنى، حيث يقوم باستعراض واعتماد الميزانية السنوية، وخطط العمل، وجميع النفقات الرأسمالية. كما يستعرض الإنجازات التي تحققت في ضوء إستراتيجية المصرف ويدخل عليها ما يراه من تعديلات جوهرية بحسب ما هو مطلوب وكذلك فمن مسؤوليته مجلس الإدارة ضمان الإطار الرقابي العام الذي يغطي مجالات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والالتزام.

٣-١- تشكيل مجلس الإدارة

يكون حجم المجلس طبقاً لما يقضي به النظام الأساسي للمصرف، وحسب مواد قانون الشركات، لذا فإن تشكيله يخضع لما يلي:

– يحدد من حين لآخر وفقاً لمتطلبات المصرف، وبما يتفق مع هذه المعايير.

– تبعاً لمدى استقلالية أعضاء المجلس، فإن المجلس سيتألف من عدد متوازن من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين.

لا يجوز أن يشغل نفس الشخص منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في آن واحد.

كذلك ينبغي أن يتوافر للمجلس في مجمله القدر الكافي من المعرفة المهنية والخبرة التجارية، والإلمام بأصول صناعة العمل المصرفي والمعرفة والحداثة المالية الكافية لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته، وأن تتوافر لإعضائه الخبرة والمهارات الفنية اللازمة لتحقيق الصالح العام للمؤسسة على أفضل وجه.

٣-٢- انتخاب أعضاء المجلس

يقوم المجلس باستعراض المهارات المناسبة والخصائص المطلوب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة من حين لآخر وشروط الأهلية لكبار المرشحين المحتملين لعضوية المجلس، والتوصية بمن يرى مناسبتهم للترشح للانتخاب لعضوية المجلس. ويتم ملء الشواغر في عضوية المجلس وفقاً لنصوص النظام الأساسي للمصرف ويجب أن يحصل الشخص المرشح لعضوية المجلس على أغلبية مطلقة من الأصوات في الانتخابات باجتماع المساهمين. هذا، وتسقط عضوية مجلس الإدارة لدى وقوع حوادث معينة منها، من بين أمور أخرى، إدانة عضو المجلس بجريمة مخلة بالشرف أو خيانة الأمانة أو إشهار إفلاسه.

٣-٣- مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والأعضاء

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والأعضاء تكون بحسب ما هو محدد في النظام الأساسي للمصرف.

٤-٣- مجلس الإدارة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، فإن مجلس إدارة المصرف يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الإسم	صفة العضوية
الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ محمد بن عبد اللطيف المانع	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود	العضو المنتدب
السيد/ محمد بن عيسى المهندي	عضو مجلس الإدارة
السيد/ عبد الرحمن عبد الله عبد الغني	عضو مجلس الإدارة
السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة
السيد/ عيسى بن ربيعة الكواري	عضو مجلس الإدارة
السيد/ عبد الله بن سعيد العيده	عضو مجلس الإدارة
السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي	عضو مجلس الإدارة

الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني هو رئيس مجلس إدارة المصرف وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة بنك قطر للاستثمار Q-Invest بالإضافة إلى مصرف قطر الاسلامي - المملكة المتحدة QIB-UK وعضو مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل، ورئيس مجلس إدارة شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)، ورئيس مجلس إدارة Q-RE (قيد الإنشاء)، وعضو مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية، وعضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين، وعضو مجلس إدارة بنك أركابيتا، وعضو مجلس إدارة مجموعة كريدي سويس.

السيد/ محمد بن عبد اللطيف المانع

السيد محمد بن عبد اللطيف المانع هو نائب رئيس مجلس الإدارة للمصرف كما أنه نائب رئيس اللجنة التنفيذية وهي إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي، وشركة الجزيرة للتمويل، شركة رتاج، بالإضافة إلى ان السيد المانع هو رئيس مجلس إدارة المجلس الأعلى لرعاية المسنين كما أنه الرئيس التنفيذي لشركة عقار للتطوير العقاري والاستثمار. السيد المانع حاصل على بكالوريوس في الشريعة والفقه الإسلامي من كلية الدراسات الإسلامية للشريعة والقانون من جامعة قطر، وعلى دبلوم في الإدارة العامة من معهد الإدارة في قطر.

السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود

السيد عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود هو حالياً عضو مجلس الإدارة المنتدب في المصرف، ورئيس لجنة السياسات وعضو في لجنة الزكاة وهو أيضاً رئيس مجلس في شركة رتاج للإدارة للتسويق وإدارة المشاريع ورئيس مجلس إدارة شركة المدائن للاستثمار والتنمية كما يعمل السيد آل محمود حالياً في منصب المدير العام لشركة الشرق للطباعة والنشر وقبل مناصبه الحالية، عمل السيد آل محمود في شركة قطر للبيترول (QP). السيد آل محمود حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سياتل (الولايات المتحدة).

السيد/ محمد بن عيسى المهندي

عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق وقد تولى السيد/عيسى المهندي منصب الرئيس التنفيذي لشركة الجزيرة الإسلامية ويشغل حالياً موقع العضو المنتدب بها، وكان يشغل منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء كما شغل عدة مناصب في الديوان الأميري وهو عضو مجلس إدارة كيوتل.

السيد/عيسى المهندي حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من إحدى الجامعات الأمريكية ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة.

السيد/ عبد الله عبد الرحمن عبد الغني ناصر

عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ويمتلك السيد/عبد الله عبد الغني خبرات عمل واسعة تدرج تحت إدارة محفظته من شركات بارزة في المنطقة تعمل في أنشطة متنوعة، وهو حالياً رئيس مجلس إدارة شركة عبد الله عبد الغني وإخوانه (تويوتا) بالإضافة إلى توليه لمنصب الرئيس لمجموعة من شركات عبد الله عبد الغني وأولاده للتجارة والمقاولات، وقد تولى أيضاً مناصب في الشركة المتحدة للتنمية (الشركة المتحدة للتنمية) وشركة الحفر قطر (الحفريات). السيد عبد الله عبد الغني يحمل البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاقتصاد من جامعة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ عيسى بن ربيعة الكواري

السيد عيسى الكواري عضو مجلس الإدارة قد حظي بكم هائل من الخبرات في مجالات متعددة منها المقاولات والعقارات والبترولوكيماويات من خلال محفظته من شركات تقع ضمن تلك القطاعات، وبالإضافة إلى كونه المالك لشركة رابحة للتجارة والمقاولات، يشارك السيد الكواري في أنشطة عامة في مجالات البناء والنقل وتوزيع المنتجات النفطية بالإضافة إلى الاستثمارات في العقارات وغيرها من الشركات. السيد/ عيسى الكواري عضو حالياً في مجلس إدارة شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري، بالإضافة إلى عمله في عضوية العديد من مجالس إدارات شركات يشارك السيد/عيسى الكواري كعضو في العديد من المنظمات والجهات الرسمية في دولة قطر، وتلخص في ما يلي: نائب رئيس مجلس الشورى (منذ ٢٠٠٥)، عضو مجلس الشورى (منذ ١٩٩٠)، رئيس لجنة مجلس الشورى للشؤون المحلية والخارجية، عضو في لجنة الجنسية في وزارة الداخلية (منذ عام ١٩٨٦) ورئيس لجنة الشكاوى والتعويضات في وزارة الشؤون البلدية والزراعة (١٩٨٠).

السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح

السيد منصور عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ورئيس لجنة الزكاة وهو رئيس مجلس إدارة شركة عقار للتطوير العقاري والاستثمار ومدارس الأندلس الخاصة وهو يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس أمناء المركز الإسلامي في مايفير، لندن. وبالإضافة إلى هذه الوظائف، يعمل السيد منصور كعضو في مجالس إدارات شركة الجزيرة للتمويل وشركة التأمين التكافلي (سوليدرتي) وبنك التضامن الإسلامي في صنعاء كما أنه قد قام بشغل منصب مدير مكتب وزير الداخلية، بالإضافة إلى امتلاكه وإدارته لشركات مختلفة. السيد منصور يحمل درجة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية من جامعة قطر.

السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة

السيد العيدة عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة المكافآت والحوافز وعضو لجنة التدقيق، كما يشارك السيد العيدة في مشاريع تجارية متعددة أخرى بما في ذلك الاستثمار وإدارة العقارات. السيد العيدة حاصل على شهادات من المملكة المتحدة.

السيد/ ناصر راشد الكعبي

السيد ناصر الكعبي عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ورئيس لجنة المكافآت والحوافز والسيد الكعبي لديه منجزات في المشاريع التجارية الناجحة التي يعود تاريخها إلى ١٩٧٤، عندما تأسست شركة سرايا للتجارة والمقاولات ومنذ ذلك الحين نمت للتحويل لإحدى كبرى الشركات القابضة «مجموعة سرايا القابضة» السيد الكعبي هو رئيس شركة قطر لمعالجة الرمال وشركة للخرسانة الجاهزة وهو يشغل أيضاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر الوطنية لصناعة الأغذية والتسويق وعضو مجلس الأمناء في جمعية قطر لمرضى السكري وهو أيضاً عضو في مجالس إدارة شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري بالإضافة إلى شركة اسمنت الخليج (الخليج القابضة) والشركة الإسلامية القطرية للتأمين. السيد الكعبي عضو في مجلس الشورى منذ عام ١٩٩٥ وعضو في مجموعة من المنظمات الأخرى بما في ذلك: الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون ورابطة رجال الأعمال القطريين، واللجنة المشتركة لرجال الأعمال القطريين وغرفة التجارة والصناعة لأبو ظبي ومجلس الأعمال القطري السوري المشترك.

٣-٥ اجتماعات المجلس

يعقد المجلس اجتماعاته بواقع مرة على الأقل كل شهرين بحد أدنى ويتم عقد الاجتماع بناء على دعوة سعادة رئيس مجلس الإدارة ويمكن ان يعقد الاجتماع بناء على رغبة من ثلثي الأعضاء عند حدوث أي طارئ وتتضمن الدعوة لعقد الاجتماع جدولاً بأعمال الاجتماع معتمداً من سعادة رئيس المجلس. يحرص أعضاء المجلس على حضور جميع الاجتماعات المدرجة بأنفسهم، وكذا اجتماعات لجان المجلس التي يتمتعون بعضويتها وبحق لأى منهم طلب إدراج مسألة معينة ضمن جدول الأعمال ويشترط لصحة انعقاد أى اجتماع للمجلس حضور نصف عدد الأعضاء بما فيهم الرئيس أو نائبه على ألا يقل عدد الحضور عن خمسة أعضاء. يجري التصويت في اجتماعات المجلس وفقاً لنظام المصرف الاساسي. ويتم عمل محضر بالمسائل التي نظر فيها والقرارات المتخذة، يحفظ لدى سكرتير المجلس وتزود إدارة الشركات بوزارة الأعمال والتجارة بالسجل لاعتماده.

٣-٦ لجان مجلس الإدارة

تعاون مجلس الإدارة على القيام بواجباته خمس لجان متخصصة ترفع تقاريرها مباشرة إليه، وتقوم بالمهام نيابة عنه لدعم ممارسات الإدارة الفعالة. وهذه اللجان هي:

(أ) اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة:

تتألف هذه اللجنة من عدد من أعضاء المجلس وكبار الموظفين المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات فيما بين المستويات الإدارية المختلفة ومجلس الإدارة وهي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة وبأبني على رأس مهامها ومسؤولياتها، تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات، والتشاور مع/إبداء الرأي للمجلس في القرارات الاستراتيجية، وإعداد قرارات التي من المقرر أن تصدر عن المجلس، كما تعمل اللجنة على وضع وتطبيق خطة عمل المصرف، وتراقب وتوجه عمليات المصرف اليومية لضمان فاعليتها وتبليتها لأحتياجات العملاء والمساهمين.

(ب) : لجنة التدقيق والمخاطر

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو مساعدة المجلس على استيفاء متطلبات الحوكمة/نهج الإدارة المنوطة به وعلى النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف. ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين ونظم العمل للبنوك. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم به من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس. كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتحقيق في أي نشاط يدخل في نطاق اختصاصاتها. ويحق لها طلب الحصول على أية معلومات من أي موظف، ويتم توجيه جميع الموظفين للتعاون مع أية طلبات تتقدم بها اللجنة في هذا الخصوص. وللجنة أيضا صلاحية طلب استشارات قانونية أو مهنية من جهات خارجية مستقلة والاستعانة بأطراف من خارج المؤسسة من ذوي الخبرة والدراية إذا ما رأيت ذلك ضروريا ولكن فقط بعد التشاور مع رئيس المجلس. وتتمتع اللجنة بصلاحيات مفتوحة للاتصال بمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين والإدارة العليا للمصرف وقد أنشئت اللجنة من قبل المجلس لمراجعة وتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر والمحاسبة، والرقابة الداخلية، وبيئة المخاطر والرقابة والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والتطابق والالتزام.

(ج) : لجنة السياسات والإجراءات

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات والنظم والخطط والميزانيات وتكفل اللجنة بإن تسيير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام، والتحقق من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضا مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة. ويشمل ذلك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال، ومواءمة المنتجات، وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف. وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الانحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لإتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة وهي مسؤولة أيضا عن رسم سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على ضوء ما يرفعه المصرف من قيم وشعارات.

(د) : لجنة التعيينات والمكافآت

تتولى هذه اللجنة اقتراح المرشحين لانتخابات عضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك منصب الرئيس أخذاً بعين الاعتبار مختلف القواعد والمبادئ العامة المتاحة بشأن استقلالية المجلس فيما يتعلق بالمصرف وإدارته العليا وكبار المساهمين وفقاً لمقتضيات معايير الحوكمة/نهج الإدارة للشركات الموضوعة من قبل مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر لأسواق المال (QFMA) وقانون الشركات التجارية. تشكل اللجنة من أعضاء المجلس من المصرف لتسمية المرشحين لعضويته، وكذلك لشغل مناصب بالإدارة التنفيذية للمصرف، ثم يجرى اقتراح على مستوى جميع الأعضاء المرشحين المتاحين، سواء الذين سمتهم اللجنة أم من تم ترشيحهم بعيداً عن خيارات اللجنة وذلك لإختيار الأنسب من بين الأشخاص المؤهلين من الشخصيات المعروفة التي تمثل مصالح المصرف على أفضل وجه. ملاحظة : تخضع توصيات اللجنة بخصوص شغل مقاعد المجلس دائماً للانتخاب من قبل الجمعية العمومية دون أن يؤثر ذلك على أي مساهم في ترشيح نفسه أو في الترشح من قبل اللجنة. وهذه اللجنة مسؤولة أيضاً عن وضع سياسة مكافآت تهدف لجذب العاملين والحفاظ عليهم وتحفيزهم، وكذا بالنسبة لموظفي إدارة المصرف والمجلس من ذوي الكفاءات العالية ممن لديهم المهارات اللازمة لتحقيق أهداف المصرف عاما بعد عام وكذلك تتكفل اللجنة بالحفاظ على التوازن بين مصالح كل من المساهمين والمصرف والموظفين. تجتمع اللجنة لمناقشة المسائل الخاصة بالمكافآت مرتين سنويا على الأقل ولا يجوز مطلقاً لأي شخص أن يكون حاضراً عند مناقشة ما يخصه من مكافأة أو ترتيبات تعاقدية.

(هـ) : لجنة الزكاة

تتولى اللجنة مسؤولية تعزيز روابط التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم من خلال توجيه أموال الزكاة لمستحقيها. وقد حددت اللجنة أبرز القنوات الشرعية لإنفاق تلك الأموال في أوجه المساعدات الإنسانية، والتنمية العامة وغيرها من القنوات التي يجوز أن تنفق فيها أموال الزكاة.

واللجنة مسؤولة كذلك عن تطوير علاقات جيدة مع الجمعيات والمنظمات الخيرية، وجماعات المساعدات الانسانية التي تقدم مساعدات في مجالات التنمية العامة وذلك بغرض تقييم الجهات التي تتلقى تلك الأموال. وهي مسؤولة أيضا عن وضع سياسات المصرف لجمع الزكاة وصرفها، ومراقبة أرصدة مخصصات الزكاة الشرعية والمساءلة عن أوجه صرفها، فضلا عن احتساب حصيلة أموال الزكاة وتوزيعها وفقاً للقواعد والأحكام الشرعية المنظمة لها.

٧-٣ أعضاء لجان مجلس الإدارة

يتولى المجلس تعيين أعضاء اللجان التابعة، ويكون لكل منها نظام العمل الخاص بها محدد فيه ما عليها من واجبات، وما لها من السلطات وصلاحيات على النحو الذي يحدده المجلس.

٨-٣ اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس:

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية منتظمة حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمصرف وهو ست مرات على الأقل في السنة، أو استجابة لطلب من الأعضاء. وقد اجتمع المجلس اثنتي عشرة مرة خلال عام ٢٠١٠، حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه في تلك الفترة:

عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام ٢٠١٠	المجلس واللجان المنبثقة عنه
١٢	مجلس الإدارة
٦	اللجنة التنفيذية
٥	لجنة التدقيق والمخاطر
٢	لجنة السياسات والإجراءات
٣	لجنة الترقيات والمكافآت
٥	لجنة الزكاة

٤- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

٤-١ هيئة الرقابة الشرعية

- فحص البيانات المالية لتحديد مدى ملاءمة توزيع الأرباح بين مساهمي المصرف وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- الموافقة على جميع المواد التسويقية للمصرف، وضمان أن يتم تقديم المنتجات والخدمات وبشكل واضح وعادل للعملاء حسب أحكام الشريعة الإسلامية.
- التأكد من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى أوجه الخير.
- التأكد من أن احتساب الزكاة يتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- نشر الفتاوى والأحكام والمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بأنشطة وأعمال المصرف.

- هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن ضمان الإمتثال المصارف العاملة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتعمل الهيئة بشكل مستقل بواسطة مجموعة العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية. والهيئة مسؤولة أيضاً عن ضمان ما يلي :
- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي لضمان أن جميع أنشطة المصرف متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- استعراض تقارير مدققي الحسابات من جهة قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى الأعضاء بشأن امتثال عمليات المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي أبرمها المصرف متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	صفة العضوية
فضيلة الشيخ وليد بن هادي	الرئيس
فضيلة الشيخ عبد القادر بن محمد العماري	عضو
الأستاذ الدكتور علي بن محمد بن يوسف المحمدي	عضو

٤-٢ اللجنة التنفيذية للرقابة الشرعية وهذه اللجنة المسؤولة

عن ما يلي:

- عملية تقديم تلك المنتجات والخدمات متوافقة مع قواعد الأحكام الشرعية الإسلامية.
- التأكد من إن المواد الإعلانية/التسويقية التي يقوم المصرف بإيصالها لعملائه/مساهمييه أو أية أطراف أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- رفع تقارير إلى مجلس إدارة المصرف عن وضع أعمال المصرف ومدى توافقها مع قواعد الشريعة الإسلامية.
- التأكد من تقديم كافة منتجات وخدمات المصرف بشكل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- التأكد من أن النماذج والعقود المستخدمة في المصرف والمنتجات والخدمات المطروحة بالإضافة للشروط والأحكام العامة التي تحكم

أعضاء اللجنة التنفيذية للرقابة الشرعية	صفة العضوية
فضيلة الشيخ وليد بن هادي	رئيس اللجنة التنفيذية
فضيلة الشيخ نظام بن محمد اليعقوبي	عضو
الأستاذ الدكتور عبدالستار أبو غدة	عضو

٥- الفصل بين المسؤوليات والواجبات

خطط العمل اللازمة لضمان الفصل ما بين المسؤوليات والواجبات ما بين كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وبما يتضمنه ذلك من المعايير والإجراءات المتخذة لمنع وصول المعلومات إلى أيدي أشخاص غير مخولين عبر الاتصالات ولضمان مصداقية وصحة هذه الاتصالات.

إن عملية تحقيق التوازن بين أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتم من خلال الفصل في الواجبات والمسؤوليات. وقد أصدر مجلس الإدارة القرارات الاستراتيجية العامة والتي من خلالها تم وضع

٦- فريق الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية هم مجموعة من الأشخاص ذوي المسؤولية التشغيلية في المصرف والمعينين من قبل مجلس الإدارة. الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن إدارة عمليات وأنشطة المصرف اليومية والإدارة التنفيذية تكون من الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى فريق ذي حكمة وخبرة من الإدارة التنفيذية وتقدم الإدارة التنفيذية تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين في المصرف وهم ثمانية: رئيس المجموعة المالية (المدير المالي)، مدير عام مجموعة الأعمال، رئيس مجموعة المصرف كايبتال والأعمال الدولية، المدير العام لمجموعة العمليات

وتقنية المعلومات، مدير عام المجموعة العقارية بالإضافة إلى رئيس مجموعة الإستراتيجيات ومدير عام مجموعة الموارد البشرية. بالإضافة إلى أعضاء آخرين منهم رئيس عمليات الخزينة كما يرفع كل من رئيس مجموعة المخاطر، مدير إدارة التدقيق الداخلي ومدير الإلتزام والتطابق تقاريرهم إلى الرئيس التنفيذي مع التبعية بشكل مستقل إلى لجنة التدقيق والمخاطر بحسب التفاصيل التي تم الإشارة إليها سابقاً.

المنصب	فريق الإدارة التنفيذية للمصرف
الرئيس التنفيذي بالإنبابة	السيد/ أحمد مشاري مهدي
مدير عام مجموعة المخاطر	السيد/ سيد مقبول قادر
مدير عام المجموعة المالية	السيد/ مرتضى خضر أبو زيد
مدير عام المجموعة العقارية	السيد/ صلاح الهيل
مدير عام مجموعة الموارد البشرية	الدكتور/ أحمد الكواري
مدير عام مجموعة الاستراتيجيات*	السيد/ شودي وافي
مدير عام مجموعة المصرف كايبتال والأعمال الدولية*	السيد/ جان مارك ريجال
مدير عام مجموعة العمليات وتقنية المعلومات*	السيد/ أختر جمال
مدير عام مجموعة الأعمال المحلية بالإنبابة	السيد/ عادل حسن والسيد/ عامر الجابري
مدير التدقيق الداخلي	السيد/ عاطف عبدالخالق
مدير التطابق والإلتزام	السيد/ سمير الغندور

السيد أحمد مشاري مهدي

تولى السيد/ أحمد مشاري منصبه الحالي كرئيس تنفيذي بالإنبابة في أكتوبر ٢٠١٠ والسيد/ أحمد مشاري هو المسؤول الأول عن تحقيق تطلعات المصرف لتنمية أعماله المحلية وخفض التكاليف بما يمتلكه من خبرات إحترافية مهنية في الصناعة المصرفية.

وقبل انضمامه إلى المصرف، عمل السيد/ أحمد مشاري باعتباره نائباً للرئيس الأول (الخدمات المصرفية للشركات) في مصرف الشارقة الإسلامي. بينما كان هناك، عمل السيد/ أحمد مشاري في مشاريع مختلفة بما في ذلك إعادة الهيكلة الداخلية، وإعداد الخطط الاستراتيجية وتأسيس قواعد وسياسات الحوافز والمكافآت وقبل منصبه في مصرف الشارقة الإسلامي، عمل في مجالات أخرى بما في ذلك وزارة الداخلية في الكويت كما يدير شركته الخاصة والتي تعمل في مجال صناعة السلع الاستهلاكية في كندا والسيد أحمد مشاري يحمل درجة الماجستير من جامعة أوتاوا في كندا، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت.

السيد/ سيد مقبول قادر

السيد/ مقبول هو رئيس مجموعة المخاطر في مصرف قطر الإسلامي بالإضافة إلى الشركات التابعة له وقد عمل السيد مقبول في مجال الخدمات المصرفية لأكثر من تسعة وثلاثين عاماً وعلى مدى العقدتين الماضيين قام السيد/ مقبول بالعمل لدى البنوك الرائدة في منطقة الخليج العربي وذلك في المناصب العليا في الخدمات المصرفية للشركات ووظائف المخاطر.

وكان في السابق الرئيس التنفيذي لقطاع الائتمان في بنك البحرين الوطني، وبعد ذلك المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية. بدأ السيد/ مقبول مسيرته مع بنك تشيبس مانهاتن، هونغ كونغ في ١٩٧١ وذلك لأكثر من ثمانية عشر عاماً في كل من نيويورك ولندن والبحرين، حيث كان نائب الرئيس الإقليمي لقطاع الائتمان.

السيد مرتضى خضر أبو زيد

انضم السيد/ مرتضى أبو زيد للمصرف في العام ٢٠٠٦ كمدير مالي/ مدير عام المجموعة المالية ويمارس صلاحياته في المصرف كعضو في بعض اللجان المختلفة في المصرف وعمل السيد/ مرتضى في شركة أملاك للتمويل في دبي قبل انضمامه إلى المصرف حيث شغل منصب رئيس الشؤون المالية والعمليات وقبل ذلك عمل في بنك الدوحة (قطر) حيث كان مديراً للمخاطر في قطاع الائتمان، كما عمل في مصرف الراجحي (الرياض) والبنك المركزي في السودان (الخرطوم) والسيد مرتضى حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة من جامعة الخرطوم/ السودان وحاصل على شهادة محاسب قانوني معتمد صادرة عن ولاية جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد / صلاح الهيل

السيد /صلاح الهيل هو المدير العام للمجموعة العقارية في المصرف ولديه قرابة ٢٠ عاما من الخبرة في العمل مع المؤسسات المالية والعقارية المرموقة، وقبل انضمامه إلى المصرف، أمضى السيد صلاح فترة تقارب العشر سنوات مع بنك قطر الوطني، أكبر المصارف في دولة قطر. تعددت هناك مسؤولياته في مجالات إدارة المشتريات والتوريد، والأمن والسلامة وإدارة العقارات وقبل عمله في بنك قطر الوطني، عمل السيد صلاح كعضو في لجنة قطر للتنمية فضلا عن أدواره العديدة في مجالات وضع البنى التحتية الرئيسية ومشاريع التنمية في الدولة.

الدكتور / أحمد الكواري

انضم الدكتور أحمد الكواري إلى المصرف في أواخر عام ٢٠٠٨ وهو الآن مدير عام مجموعة الموارد البشرية حيث أنه نجح في إنجاز نقلة نوعية على مستوى المصرف فيما يتعلق بتوسيع نطاق أعمال إدارة الموارد البشرية لتشمل إدارات إستراتيجية في إدارة الموارد البشرية والتخطيط للقوى العاملة ويمتلك الدكتور أحمد الخبرة العملية والمؤهلات الأكاديمية في نفس المجالات، وقبل ان ينضم إلى المصرف، عمل الدكتور أحمد الكواري في جامعة قطر كأستاذ مساعد في كلية إدارة الأعمال والاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك شارك بنجاح في مشروع قومي على مستوى الحكومة يهدف إلى تحسين أداء القطاع الحكومي والخدمات بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨. الدكتور أحمد الكواري حاصل على الدكتوراه في الإدارة من كلية إدارة الأعمال والاقتصاد، جامعة أكستر، المملكة المتحدة، بالإضافة إلى درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة سياتل، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد / جون مارك ريجال

رأس هذا المنصب السيد/جون مارك ريجال كمدير مجموعة المصرف كابيتال والاستثمار الدولي إلى حين تقديم إستقالته في يناير ٢٠١١ وبالإضافة إلى منصبه كان سيادته احد اعضاء مجلس الادارة في Q invest و QIB UK in London.

السيد / اختر جمال

رأس هذا المنصب السيد/أختر جمال كمدير عام لمجموعة العمليات وتقنية المعلومات، إلى حين تم تقديم إستقالته في فبراير ٢٠١١، وقد تم تفويض صلاحياته إلى السيد مساعد مدير العام لقطاع العمليات السيد عدنان فاعور.

السيد / شودي واصي

رأس هذا المنصب السيد/شودي واصي كمدير عام لمجموعة الاستراتيجيات إلى حين تم تقديم إستقالته في فبراير ٢٠١١، وقد تم تفويض صلاحياته إلى السادة/سامي زعيتر وشعيب عثمان.

V- لجان المصرف

يعتمد الرئيس التنفيذي في تنفيذ مهامه على عدد من اللجان الداخلية متعددة الوظائف وتتم المصادقة على اجتماعات اللجنة إذا اكتمل النصاب القانوني لانعقادها، بما في ذلك رئيس اللجنة أو نائبه وحال كانت القاعدة المتبعة لاتخاذ القرارات هي نظام غالبية الأصوات، فإن صوت رئيس اللجنة سيكون هو المرجح حال تساوى الأصوات المؤيدة والمعتضة أو عدم التوصل لقرار، وذلك باستثناء لجنتي الائتمان والاستثمار اللتين يشترط فيهما الإجماع، وترفض أية اقتراحات لا تحظى بموافقة جميع الأعضاء، ولجميع اللجان أمين لجنة وحد أدنى من عدد الاجتماعات المقرر عقدها خلال العام، ويجوز دعوة مسؤولين من الإدارات المعنية لحضور تلك الاجتماعات.

واستنادا للتغيرات الهيكلية التي أدخلت على المؤسسة وإلى متطلبات نهج الإدارة، فإنه منذ عام ٢٠٠٩، توجد بالمصرف سبع لجان متخصصة على النحو التالي :

أولا: لجنة الإدارة MANCOM

وهي لجنة تتكفل بأن كل يكون كل عمل يتم في المصرف متمشيا مع رؤيه المصرف، ومقاصده وأهدافه. وهي تحدد القيم الأساسية والمبادئ الأخلاقية والاتجاه الاستراتيجي الذي يعمل المصرف في ظلها، كما ترصد وتقيم الأعمال والحسابات التي يجريها المصرف كمؤسسة بما في ذلك الإنفاق وكافة الأنشطة وكل عمل تقوم به لجنة الإدارة لا بد وأن يتمشى مع جميع توجهات واستراتيجيات المصرف وخطط العمل المعتمدة.

ثانيا: لجنة الأصول والخصوم

لجنة الأصول والخصوم هي المسؤولة عن تنسيق استراتيجيات المصرف الخاصة بالاقتراض والتمويل، وحيارة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف الربحية على ضوء تغيرات السوق وبيئة الأعمال، لذا فإن الهدف الأساسي لعمل تلك اللجنة هو تقييم ورصد واعتماد الممارسات المتعلقة بالمخاطر العائدة لشئتي صور عدم التوازن في هيكل رأس المال. ومن بين العوامل المؤثرة أيضا مخاطر السيولة ومخاطر السوق، والأحداث الخارجية والمسائل الخاصة بالتشغيل التي قد تؤثر على توقعات المصرف وعلى استراتيجيته لتكوين مخصصات الميزانية العمومية هي التي تتولى اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالميزانية العمومية للمصرف.

ثالثا: لجنة الائتمان

تتولى لجنة الائتمان أعمال المراجعة، والتوصية والتطبيق حال الموافقة عليها، لسياسات الائتمان والإجراءات المتعلقة بأصول جميع الشركات والمؤسسات المالية والأفراد على مستوى جميع قطاعات المصرف وتقوم اللجنة بمراجعة صلاحيات التفويض بكافة مستوياتها وتوصي للمجلس بالتعديلات اللازمة، كما تتولى اللجنة مراجعة مدى كفاية سياسات وإجراءات الرقابة على الائتمان والمخاطر التي تطبقها الإدارة والمجلس ومستوى ونوعية رفع التقارير لمجلس الإدارة. وتعتمد اللجنة تسهيلات التمويل التي تراها مناسبة وتستبعد ما سواها في حدود السلطات المفوضة لها بما يتمشى مع استراتيجية عمل المصرف، وتقديم توصياتها إلى المجلس/اللجنة التنفيذية في الحالات التي تتجاوز صلاحياتها. وتقوم اللجنة أيضا بالمهام الآتية:

- متابعة عمليات التمويل التي اعتمدها إدارة المصرف.
- رصد ومراجعة مخاطر البلدان على مستوى جميع إدارات المصرف.
- رصد واستعراض مدى تقييد المصرف بتعليمات وضوابط التمويل المحددة من قبل مصرف قطر المركزي والأنظمة المحلية السارية وسياسات المجلس.
- مراجعة المنتجات الائتمانية الجديدة التي يعتزم المصرف طرحها.

رابعا: لجنة الاستثمار

لجنة الاستثمار هي المسؤولة عن مراجعة استراتيجية الاستثمار والسياسات والإجراءات لجميع إدارات المصرف ورفع توصياتها للجنة التنفيذية وللمجلس الإدارة وهي التي تعتمد عمليات شراء وبيع الاستثمارات طبقاً للصلاحيات المخولة لها، والموافقة على السماسرة والتجار المتعاملين المستوفين لشروط القبول، ومراجعة المقترحات الخاصة بالمنتجات الاستثمارية الجديدة المرفوعة من كافة قطاعات المصرف. كذلك تتكفل اللجنة بأن تتم دراسة الاستثمارات المحلية والأجنبية ضمن السقوف

٨- إدارة المخاطر

تمارس سياسات إدارة المخاطر على جميع المستويات بالمصرف، بما في ذلك مجلس الإدارة، ولجان المجلس، وفريق العاملين بالإدارة العليا، وإدارات المصرف ولجانه المختلفة، وذلك باعتبار أن المقاربة الشاملة، والمركزية، والاستباقية للمخاطر يقلل بشكل فعال من مخاطر التعرض لها على جميع الأصعدة، ويخفف بدرجة ملموسة من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، وأيضا من مخاطر التشغيل ومخاطر استمرارية الأعمال، ويبقى تلك المخاطر كلها عند مستويات متوازنة على ضوء متطلبات نمو الأعمال للمؤسسة. ويمكن القول بوجه عام أن نجاح إدارة المخاطر بالمصرف يعزى إلى حد كبير إلى الأدوار والمسؤوليات المحددة سلفا المتعلقة بإدارة المخاطر على جميع المستويات، كالتالي:

سياسة ائتمانية محافظة

إن تطبيق سياسات الائتمان المتحفظة يتكامل مع اتباع قيود صارمة في الموافقة على عمليات الائتمان والتمويل وقد انتهج المصرف دوما سياسة ائتمانية محافظة تعكس استيعابا تاما للمخاطر المحتملة، وذلك من خلال مجموعة من المنتجات المتنوعة وقاعدة العملاء، وتوسيع نطاق الانتشار الجغرافي لعملياته، إلى جانب اجراء اختيار التمثل الدوري وتحليل البدائل المتاحة ومدى القابلية لتحمل المخاطر، بما يتيح إدارة المخاطر بشكل استباقي بغرض تحقيق نتائج إيجابية.

تدعيم نسب السيولة

يطبق المصرف على الدوام مقاربات متنوعة لتحسين نسب السيولة؛ فهو يحافظ على نسبة كفاية رأس المال عند مستوى أعلى بكثير من الحد الأدنى المقبول سواء المعتمد من المصرف المركزي، أو المحدد وفق متطلبات الرقابة المصرفية للجنة بالزل.

نظام إدارة المخاطر على المستوى العام

يعمل المصرف حاليا على تطبيق عدد من المبادرات في جميع المجالات تعتبر أداة أقوى وأكثر تفصيلا تغطي قطاعات نظم إدارة المعلومات، وتحسين السقوف، ومراقبة أفضل لحدود الائتمان، وتحسين إدارة المحافظ الاستثمارية، وتحسين نواحي قدرات الإبلاغ للجهات النظامية، وذلك ضمن إطار متكامل لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة.

مخاطر التشغيل

سعيًا منه لتقليل المخاطر التشغيلية، قام المصرف بإعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات منهجية لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة النظام والتبليغ عن نقاط الضعف فيه. وتشمل ضوابط تلك السياسات والإجراءات الفصل بين الواجبات بشكل فعال، وتقييد صلاحيات الدخول على النظام، واعتماد إجراءات فعالة لتفويض الصلاحيات واجراء التسويات، والتعليق المستمر للموظفين والتقييم المستمر للأداء، كما تم نشر نظام جديد ومتطور لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك مخاطر قواعد البيانات والخسارة ويتوقع أن يكون هذا النظام المعزز جاهزا للتطبيق خلال عام ٢٠١١.

والنسب والمحددات التي حددها المجلس، كما تقوم برصد ومراجعة أداء جميع الأنشطة الاستثمارية من حيث الربحية والأداء المالي، والمخاطر، وتقلبات الأسعار والمبالغ المستثمرة على ضوء السقوف المحددة من قبل المجلس، ومصرف قطر المركزي والجهات التنظيمية الأخرى.

خامسا: لجنة المخاطر

لجنة المخاطر هي التي تساند المجلس في الاضطلاع بمسؤوليات الإشراف العام على كافة المخاطر التي تنطوي عليها أنشطة المصرف، وكذا عن وضع ومراجعة استراتيجية إدارة المخاطر ورفع التوصيات اللازمة بشأنها، وتحديد مستويات المخاطر المقبولة، وتكفل اللجنة أيضا بضمان وجود السياسات المعنية لإدارة المخاطر التي يواجهها المصرف، بما في ذلك مخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان، والمخاطر النظامية والقانونية ومخاطر الالتزام ومخاطر السمعة، وهي التي ترسم حدود وسياسات تحمل المخاطر، واختبار مدى الامتثال لتلك الحدود، كما تراقب اللجنة بشكل منتظم أداء المصرف في مجال إدارة المخاطر وتحصل على أساس منتظم على التأكيد اللازم بشأن الالتزام بسياسات إدارة المخاطر.

سادسا: لجنة تقنية المعلومات

لجنة تقنية المعلومات هي اللجنة المسؤولة عن مراقبة التطوير والدعم المستمرين لنظم المعلومات في جميع قطاعات العمل بالمصرف، ومعالجة كامل وتعزيز نظم إدارة المعلومات وتقوم اللجنة أيضا بمراجعة وإعداد خطط تطوير نظم تقنية المعلومات في مختلف قطاعات المؤسسة علي المدى القصير والبعيد، وتقع على عاتقها مسؤولية مواءمة جميع أنشطة تقنية المعلومات مع «الرؤية» و«المهمة»، وخطط العمل بالمصرف، كما تتولى اللجنة الإشراف على تطوير وتنفيذ سياسات تقنية المعلومات، واقتراح المبادرات المستقبلية والتوصيات اللازمة في هذا القطاع، وهي مسؤولة كذلك عن رصد مدى التقدم المحرز في مشاريع تقنية المعلومات في مختلف قطاعات المصرف واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية.

سابعًا: لجنة الموارد البشرية

هي المسؤولة عن ضمان فاعلية إدارة الموارد البشرية بالمصرف وفقاً لمعايير محددة وقانون العمل القطري وأنظمة ولوائح العمل الرسمية بالدولة وتكفل اللجنة بتأمين وجود النظم والإجراءات المناسبة وبأن تلك الإجراءات والنظم هي المهيمنة على سياسات المصرف فيما يخص التوظيف، والاستبقاء، والاختيار، والتقييم والتصنيف وخطط الاستخلاف. كما أن اللجنة مسؤولة بصفة عامة عن تنفيذ برنامج توظيف (تقطير) الوظائف ومساعدة الموارد البشرية على وضع وتطبيق خطة القوى العاملة للمصرف.

9- التدقيق الداخلي

لا تتفك وظيفة التدقيق الداخلي بالمصرف تكيف منهجيتها في تدقيق الحسابات بما يكفل لها الاستجابة بفاعلية لتوسع حجم أعمال المصرف، والنهوض بالتزاماتها المخططة وغير المخططة في مجال التدقيق الداخلي من أجل التوصية بالتغييرات الواجب إدخالها لتعزيز الحوكمة/نهج الإدارة، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والتطابق والالتزام. وهكذا يتحسن دور التدقيق على مدار العام من كونه وظيفة يستعان فيها بمصادر خارجية إلى جهاز له المقدرة الكاملة على النهوض بنفسه بجميع مهام التدقيق الداخلي للمصرف. ومن الوجهة العملية، يقوم فريق التدقيق بدعم مدراء مختلف وحدات العمل من خلال التسليل الاعتيادي لتقارير تدقيق الحسابات ورصد مواضع الضعف وسوف تعزز هذه العملية مرة أخرى في السنة المقبلة مع تنفيذ قائمة التقييم الذاتي بنظام التأشير على نقاط التقييم، والتي من شأنها تفادي وقوع الموظفين في المبالغة في تقدير النفس، فضلا عن تعزيز هذا الإجراء بحيث لا تشوبه شائبة وسيكون شأن هذه العملية الحد من الأخطاء التي تقع عادة، كما سيتم توسيعه لتطوير أدوات تدريب مناسبة للموظفين في المستقبل.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تقدم إسهاما قيماً في إثراء الضوابط الداخلية، ونظم الإجراءات، وجودة الخدمات وتقديم المشورة حول كيفية إثراء مناهج التدريب وخطط التنمية بالمصرف بما يسمح بالتركيز على الإجراءات والتدابير الوقائية المناسبة للمخاطر التي يجابهها المصرف.

10- التطابق والالتزام

يرفع فريق العاملين بقطاع التطابق والالتزام تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ويتكفل نهج الإدارة الخاص بالمصرف لهذا الفريق بالإفادة بشكل مكثف من آراء أهل الخبرة ودعم المسؤولين المكلفين بمهام التطابق والالتزام بما يكفل الاستيثاق من الامتثال الكامل لكافة متطلبات الجهات التشريعية والنظامية المحلية والدولية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر متطلبات المصرف المركزي، لجنة بارل، وتوصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (FATF) والتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF) وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة/نهج الإدارة للشركات. لقد لعب فريق التطابق والالتزام بالمصرف خلال العام الماضي دوراً نشطاً في مراجعة السياسات والقوانين المرجعية واختصاصات مجلس الإدارة لضمان التقيد الكامل بمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر لأسواق المال. وفي مارس ٢٠١٠، أدخلت الدولة قانوناً جديداً (قانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٠) استجابة لتقييم مجموعة العمل المالي للمناطق الخاضعة لنطاق عملها. وقامت مجموعة التطابق والالتزام من جهتها بتحليل شامل لأثار القانون الجديد على عمليات المصرف، إضافة إلى تحديث سياسات وإجراءات مكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تعزيز مراقبة إجراءات تنفيذ المعاملات. وترتبت مجموعة التطابق والالتزام علاوة على ذلك دورات تدريبية منتظمة للموظفين للاطمئنان إلى توافر الفهم السليم لديهم للقانون الجديد وتأثيراته على أنشطة المصرف. كذلك قامت مجموعة التطابق والالتزام بتنسيق خطة جديدة لأعمال المراقبة والرصد والإبلاغ على مستوى مختلف قطاعات المصرف للكشف عن العمليات المشبوهة، ودعمت تلك الخطوة بتقرير قدرات دوري مستخدمة أفضل الإمكانيات المتاحة في الأنظمة الآلية، وهو ما من شأنه زيادة تعزيز قدرة المصرف على الكشف عن الأنشطة غير العادية التي تستلزم مزيداً من التحري. من جهة أخرى ترد مجموعة التطابق والالتزام باستمرار على استفسارات جميع إدارات المصرف للحصول على إيضاحات بشأن القواعد والمعايير

المعمول بها، وتقدم نطاقاً واسعاً من الخدمات الاستشارية التي تشمل التعليمات والقوانين والتشريعات المهيمنة على أنشطة المصرف.

11- التدقيق الخارجي

للسنوات المالية ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ تم تعيين برايس ووترهاوس كوبرز كمدققين خارجيين لمراجعة البيانات المالية للمصرف، يقوم المدقق الخارجي بتقديم تقريراً عن نتائج هذه المراجعة إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي المراجعة للبيانات المالية لمصرف قطر الإسلامي. وعلاوة على ذلك، قام المدقق الخارجي أيضاً بإعداد تقرير عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية عن العام المالي ٢٠١٠. كما قام فريق التدقيق الخارجي بحضور اجتماع مراجعي الحسابات الخارجيين واجتماعات لجنة التدقيق واجتماع المساهمين الذي عقد خلال عام ٢٠١٠.

ومن الجدير بالذكر أنه وبعد مدة أقصاها خمس سنوات من إسناد عملية التدقيق الخارجي لأحد بيوت الخبرة ومكاتب التدقيق يفرض القانون أن يتم تغيير المدقق الخارجي ليحل محله مدقق آخر للقيام بنفس المهمة وقد قامت لجنة التدقيق والمخاطر برفع توصيات إلى المجلس بشأن استبدال المدقق الخارجي على أساس التقييم السنوي للخدمات المقدمة وتمشيا مع هذا المطلب، تم استبدال السادة برايز ووترهاوس كمدقق خارجي (بعد الإنهاء من أعمال التدقيق الخارجي على القوائم المالية الموحدة في نهاية العام ٢٠١٠) وقد يتم استجواب مدققي الحسابات الخارجيين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بخصوص إبداء رأيهم عن القوائم المالية السنوية. ولذلك، يتعين عليهم الحضور لتمثيل التدقيق الخارجي خلال هذا الاجتماع. وقد يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقديم الخدمات للمصرف سواء على نطاق التدقيق الخارجي أو غيره بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق والمخاطر التي تقوم باعتماد الحصول على أنواع معينة من الخدمات سواء المرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو خدمات غير مرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي وذلك على أساس سنوي، كما يلتزم المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الموافق عليها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر أو تلك التي يتم رفع توصيات بها من قبل الإدارة العليا في المصرف تمهيدا لإعتماد الحصول عليها من قبل اللجنة وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر أيضا بتحديد ووضع سقف للحد الأقصى السنوي الذي يمكن إتفاقه مقابل الحصول على الخدمات الموافق عليها والمعتمدة. وعلى مدار العام يقوم المصرف بالرقابة على المبالغ المصروفة مقابل الحصول على الخدمات المتنوعة والمقدمة من المدقق الخارجي مقابل السقوف التي تم اعتمادها مقابل الحصول على تلك الخدمات.

12- المسؤولية الاجتماعية للمصرف

المصرف كمنشأة وطنية مسؤولة يؤمن بمبدأ المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يعمل ضمنه. ويلتزم المصرف بتعزيز قيم التنمية بشكل دائم وحماية وحفظ الحياة الإنسانية والصحة والموارد الطبيعية والبيئة، كما يحرص على إضافة قيمة إلى المجتمع الذي يعمل فيه ويتضمن ذلك وعي المصرف التام بأهمية الالتزام سواء عن طريق المساهمات المالية وغير المالية. وخلال عام ٢٠١٠، قام المصرف بتقديم مبلغ (١,٤) مليون ريال منحة إلى لجنة الزكاة التابعة للمصرف وهي تصرف في أبواب المستحقين للزكاة بالإضافة إلى المساهمة في تسوية ديون المعسرين أو المتوفين بالتنسيق مع صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف من خلال إسقاط أو تسوية مديونيات ترضهم، وللمصرف مساهمات أخرى عديدة تشمل مجموعة واسعة من المستفيدين في قطاعات التربية والرعاية الصحية والأنشطة الثقافية بالإضافة إلى دعم النوادي الرياضية وذوي الاحتياجات الاجتماعية، الجمعيات الخيرية، وقدم المصرف العديد من المنح الدراسية وساهم في رعاية

١٥- العقوبات أو الغرامات المفروضة على المصرف من قبل السلطات التنظيمية

فرضت غرامات بلغ مجموعها ٤٣,٥٢٤,٠٣ ريال قطري على مستوى المصرف في عام ٢٠١٠ من قبل مصرف قطر المركزي وذلك نتيجة لحصول بعض المخالفات المتعلقة بلوائح وتعليمات مصرف قطر المركزي.

١٦- القضايا المادية المتعلقة بموظفي المصرف وأصحاب المصلحة

لا توجد قضايا جوهرية بشأن موظفي المصرف والجهات المعنية لبتهم الإفصاح عنها في هذا التقرير.

١٧- الاتصالات مع الجهات المعنية والمستثمرين والمساهمين

يقوم المصرف بالإفصاح لبورصة قطر، هيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى مصرف قطر المركزي بشأن المسائل والتطورات التي قد تؤثر على أداء سعر سهم المصرف المدرج في البورصة ويتخذ المصرف من مبدأي الشفافية والإفصاح الكامل كحجر الأساس عند الإتصال سواء مع الجهات الرقابية أو أية جهات أخرى من أصحاب المصالح وفي اجتماعات الجمعية العمومية يقوم رئيس مجلس الإدارة بعرض المنجزات والأداء المالي للمصرف ويعرض خطط العمل المستقبلية والأهداف خلال العام المقبل أمام مساهمي المصرف وذلك بطريقة مفصلة ويوضح نظام التأسيس للمصرف بندا يتضمن حق المساهمين في الدعوة إلى الجمعية العمومية ومسؤولية المصرف في عقد هذا الاجتماع كاستجابة فورية، كما يحق للمساهمين مناقشة أو طرح أي بند ضمن جدول أعمال الجمعية العمومية وطرح الأسئلة وتلقي الإجابات المتعلقة بها

العديد من المؤتمرات والمعارض والأحداث الرياضية، خلال السنوات الخمس الماضية.

١٣- السياسات البيئية

يلتزم المصرف بتطبيق السياسات والإجراءات والتعليمات الداخلية لضمان إنجاز العمليات بشكل ذي كفاءة عالية وتمشيا مع الالتزام بالسياسات البيئية، يسعى المصرف دوماً لضمان التزام كافة الموظفين بالجوانب التالية:

- ١- إنجاز الأعمال وممارسة المسؤولية والصلاحيات ضمن عنصر المساءلة.
- ٢- الالتزام بكافة القوانين والتشريعات والتعليمات الموضوعية.
- ٣- تعزيز مبدأ الإستخدام الفعال للموارد والحد (حيثما ينطبق) من حجم المخلفات من خلال إعادة تدوير النفايات والسعي إلى إيجاد الحلول لإعادة استخدامها.
- ٤- إخطار مجلس الإدارة بالقضايا البيئية ذات الصلة بأعمال المصرف ومدى مساهمة المصرف في تلك القضايا.

١٤- السياسات الصحية

يؤمن المصرف بشكل أساسي بأن عناصر الصحة الجيدة وإدارة السلامة ذات فوائد إيجابية للمنظمة، وبالتالي يلتزم المصرف بتوفير العلاج الصحي والحفاظ عليه ضمن بيئة عمل آمنة لجميع العاملين. كما يلتزم المصرف بمعتقدات منها:

- ١- ضمان الصحة والسلامة والأمن لجميع موظفي المصرف في بيئة العمل.
- ٢- ضمان سلامة زوار المصرف من المخاطر التي تهدد صحتهم وسلامتهم.
- ٣- تحديد وحصر المخاطر وتقييمها وإدارتها.

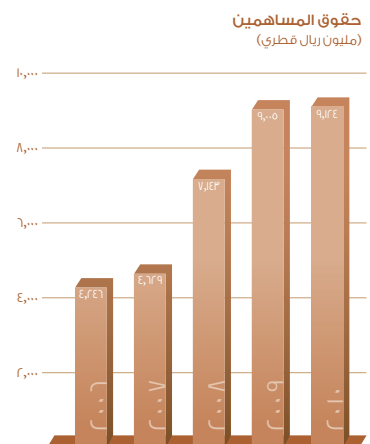
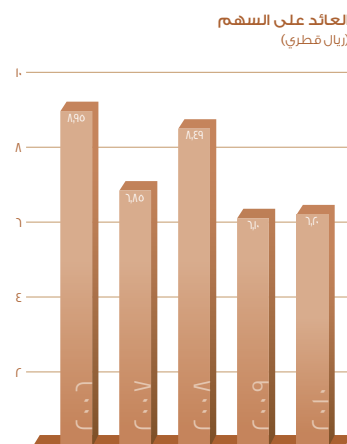
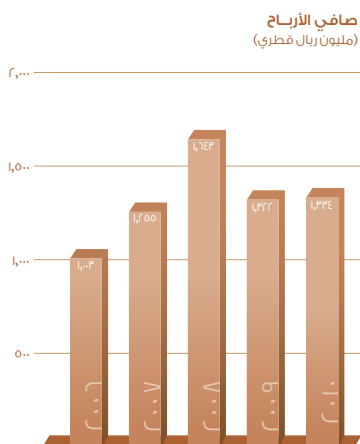
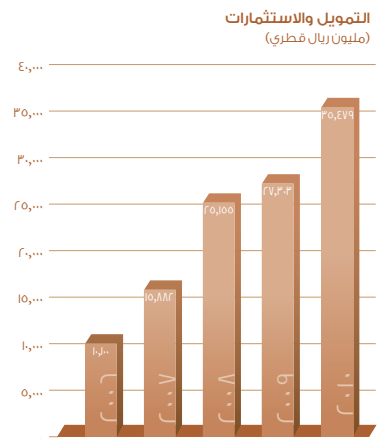
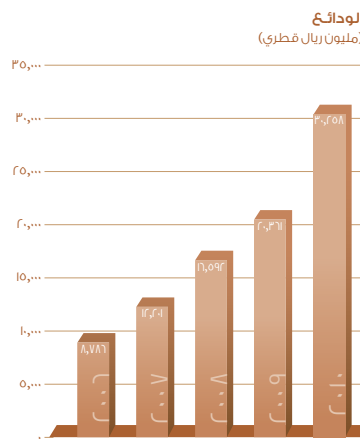
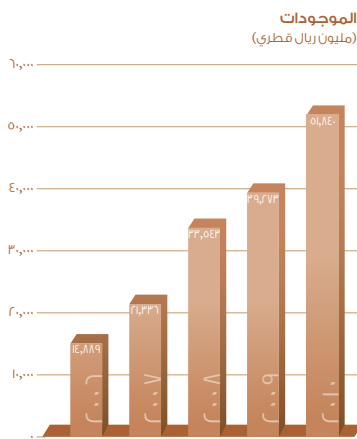
وبناء عليه قام المصرف بوضع خطط مكافحة الحريق، وإدارة الأزمات، والكوارث والتأمين الصحي والسلامة وتوفير الرعاية الطبية الشاملة والتأمين الصحي عن طريق شركات تأمين مرموقة لصالح جميع الموظفين الدائمين.

المؤشرات المالية ٢٠١٠

(بالمليون ريال قطري)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٥١,٨٤٠	٣٩,٢٧٣	٣٣,٥٤٣	٢١,٣٣٦	١٤,٨٨٩	الموجودات
٣٠,٢٥٨	٢٠,٣٦٠	١٦,٥٩٢	١٢,٢٠١	٨,٧٨٦	الودائع
٣٥,٤٧٩	٢٧,٣٠٣	٢٥,١٥٥	١٥,٨٨٢	١٠,١٠٠	التمويل والاستثمارات
٢,٣٥٣	٢,٤٠٢	٢,٥٥٥	١,٦٩٤	١,٥٣٣	إيرادات التشغيل
١,٣٣٤	١,٣٢٢	١,٦٤٣	١,٢٥٥	١,٠٠٣	صافي الأرباح
٦,٢٠	٦,١٠	٨,٤٩	٦,٨٥	٨,٩٥	العائد على السهم (ريال)
٩,١٢٤	٩,٠٠٥	٧,١٤٣	٤,٦٢٩	٤,٢٤٦	حقوق المساهمين
٢,٦٦	٢,٦٨	١,٩٦٩	١,١٩٣	١,١٩٣	رأس المال
١٣,٤٣٣	٨,٥٢٩	٦,٥٧٧	٣,٥٧٦	٣,٠٤٦	الودائع لأجل
٨,٠٩٤	٥,١١٣	٤,٩١٨	٤,٢٤١	٣,٣٧٦	ودائع التوفير والاستثمار
٨,٧٣١	٦,٧١٩	٥,٠٩٧	٤,٣٨٤	٢,٣٦٤	الحسابات الجارية للمودعين

أهم المؤشرات المالية



تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين في مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ق.)

الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات مصرف قطر المركزي، وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما نؤكد أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع ما ورد في دفاتر وسجلات المصرف، ولقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورة لأغراض عملية التدقيق، ولم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، وقانون مصرف قطر المركزي رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، والنظام الأساسي للمصرف على وجه قد يؤثر بشكل جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

أحمد البدوي

عن/ برايس ووترهاوس كوبرز
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٤٩

١٥ فبراير ٢٠١١

في إيداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة بناء على التدقيق الذي قمنا به.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للتوصل إلى درجة معقولة من الغنائة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية. تشمل إجراءات التدقيق على فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والافصاحات التي تتضمنها القوائم المالية على أساس العينة. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة وكذلك العرض الشامل للقوائم المالية الموحدة ككل. ونرى أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً للرأي الذي توصلنا إليه.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تعطي صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ولنتائج أعمالها وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ق.) («المصرف») وشركائه التابعة (المجموعة) والتمثلة في الميزانية العمومية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ والقوائم الموحدة للدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة الأخرى من إلى ٣٥.

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض تلك القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وحسب القوانين واللوائح المصرفية ذات العلاقة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها مناسبة لإعداد قوائم مالية مجمعة خالية من أية أخطاء جوهرية سواء ناتجة عن اختلاس أو خطأ. كما أن الإدارة مسؤولة عن الالتزام بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. أما مسؤوليتنا فتتخصر

الميزانية العمومية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بالآلاف الريالات القطرية

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاح	
			الأصول
١,٣٣٨,٢١٦	١,٨٧٤,٥٥٠	٥	نقدية وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي
٨٩٠,٢٢٣	١٢,٤٣١,١٨٠	٦	أرصدة واستثمارات لدى البنوك والمؤسسات المالية
٢,٢٢٣,٤٨٢	٢٩,٣٥١,٧٧٣	٧	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
٣,٤٣٦,٠٤٣	٥,٠١١,٨٥٣	٨	استثمارات مالية
١,٢٠٣,٤٢٩	١,١٤٤,٨٦٢	٩	استثمارات أخرى
٢٩٩,٠٧٩	٣٧٠,٥٦٠	١٠	أصول ثابتة
١,٤٢٩,٨٢٨	١,٦٨٥,٣٢٣	١١	أصول أخرى
٣٩,٢٧٢,٧٠٠	٥١,٨٤٠,١٠١		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق الأقلية وحقوق المساهمين
			الالتزامات
٨,٦٩٠,٩٨٥	٨,٤١١,٩١٩	١٢	أرصدة حسابات البنوك والمؤسسات المالية
٦,٧١٨,٧٠٣	٨,٧٣٠,٥٣٥	١٣	أرصدة حسابات العملاء
–	٢,٧١٣,٢٩٠	١٤	أدوات صكوك تمويلية
١,٠٢١,٩٠٧	١,١٢٣,٩٦٦	١٥	التزامات أخرى
١٦,٤٣١,٥٩٥	٢٠,٩٧٩,٧١٠		إجمالي الإلتزامات
١٣,٦٤٢,٢٨٠	٢١,٥٢٧,١٧٦	١٧	حقوق أصحاب ودائع الإستثمار المطلق
١٩٣,٧٢٢	٢٩,٢١١	١٨	حقوق الأقلية
			حقوق المساهمين
٢,٠٧,٥٦٦	٢,٠٦٠,٢٢٢	١٩	رأس المال
٩٥٦,٠٠٣	–	١٩	مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال
٣,٧٩٧,٣٧٥	٤,٦٥٤,٩٢٢	١٩	احتياطي قانوني
٦٦٦,٥٧١	٦٦٦,٥٧١	١٩	احتياطي عام
٤٢٨,٥٠٠	٤٢٨,٥٠٠	١٩	احتياطي المخاطر
(٤٤,٨٢٧)	(٦,٤٢٤)	١٩	احتياطي القيمة العادلة
(٤٧,٥٥١)	(٥٣,٧٠٦)	١٩	احتياطي تحويل العملة
١,١٨١,٤٦٦	١,٠٨٣,٠١١		أرباح نقدية مقترح توزيعها
–	١٨٥,١٠٨		أرباح مدورة
٩,٠٠٥,١٠٣	٩,١٢٤,٠٠٤		إجمالي حقوق المساهمين
٣٩,٢٧٢,٧٠٠	٥١,٨٤٠,١٠١		إجمالي الإلتزامات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق الأقلية وحقوق المساهمين

تمت الموافقة على هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١١ وتم التوقيع عليها بالنيابة عنهم من قبل :

أحمد مشاري
الرئيس التنفيذي بالإنابة

جاسم بن حمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بالآلاف الريالات القطرية

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاح	
			إيرادات
١,٨١٥,٨٦٦	١,٨٦٣,٢٩٩	٢٠	إيرادات الأنشطة التمويلية
٢٧٥,٩٠٦	١٧٤,١٠٥	٢١	أرباح الأنشطة الاستثمارية
٢,٠٩١,٧٧٢	٢,٠٣٧,٤٠٤		مجموع إيرادات الأنشطة التمويلية والاستثمارية
٢٧٦,١٩٨	٣٠٨,٧٢٣	٢٢	إيرادات عمولات ورسوم
(١٧,٤٩٣)	(١٩,٤٧٥)		مصروفات عمولات ورسوم
٢٥٨,٧٠٥	٢٨٩,٢٤٨		إيرادات عمولات ورسوم، صافي
٤٥,١٤٦	٢٦,١٨٧	٢٣	أرباح عمليات النقد الأجنبي، صافي
٦,٠٧٥	—		إيرادات تشغيلية أخرى
٢,٤٠١,٦٩٨	٢,٣٥٢,٨٣٩		صافي إيرادات التشغيل
			مصروفات ومخصصات
(٤٤١,٢٤٨)	(٤٤٤,٦٣٢)	٢٤	مصروفات إدارية وعمومية
(٣٥,٥٠٩)	(٣٤,٦٦٠)	١٠	استهلاكات أصول ثابتة واستثمارات أخرى
(٣١,٨٠٠)	(٤٩,٩٧٩)	٧	مخصص تدني قيمة ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية، صافي
(٨٢,٥٧٢)	٩,٥٧١	٨	مخصص تدني قيمة استثمارات مالية
(١٧,١١٣)	—	٩	مخصص تدني قيمة استثمارات أخرى
١,٧٩٤,١٧٦	١,٨٣٣,١٣٩		صافي أرباح السنة قبل الضرائب
١,٩٠٤	—		ضرائب الدخل
١,٨٠٥,٠٨٠	١,٨٣٣,١٣٩		صافي أرباح السنة
			يخصم:
(٥١,٣٦٦)	(٤٤٦,٦٢٣)	٢٥	نصيب أصحاب ودائع الاستثمار المطلق من صافي الأرباح
٢٧,٣٩٢	(٢٦,٤١٨)		نصيب الأقلية في أرباح الشركات التابعة
—	(٢٤,٥٦٣)		نصيب حملة الصكوك من الأرباح
١,٣٢٢,١٠٦	١,٣٣٤,٥٣٥		نصيب المساهمين في صافي أرباح السنة
٦,١٠	٦,٢٠	٢٦	عائد السهم الأساسي والمعدل من الأرباح (ريال قطري لكل سهم)

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

الإجمالي	أرباح محذورة	أرباح نقدية مقترحة توزيعها	احتياطي تحويل العملة	احتياطي القيمة العادلة العادية	احتياطي المخاطر	احتياطي عسك	احتياطي قانوني	مبالغ مدفوعة تحت زيادة رأس المال	رأس المال	
٩,٠٠١,٥٠٣	-	١١,٠١٧,٦٦٦	(١٥٥,١٦٤)	(٣٤٤,٧٧٧)	٤٢٧,٥٠٠	١٨٦,٥٧١	٣,٧٩٧,٣٧٥	٩٥٦,٠٠٣	٢,١٧٥,٦٦٦	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٠
(١١٤,٦١٦)	(٦٦,١٤٦)	-	-	-	-	-	-	-	-	الاحتياط المصحر للحهاز
-	(١٠,٨٣٠,١١١)	١,٠٨٣,٠١١	(٥٥١,٦٠٥)	-	-	-	-	-	-	قطر للاستثمار (الرضاح ١٩)
(٥٥١,٦٠٥)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرباح نقدية موزعة عن سنة ٢٠٠٩
٣,٧٤٣,٥٣٥	١,٣٣٤,٥٣٥	-	-	٣١,٤٠٣	-	-	-	-	١,٥٦٠,٠٠٣	صافي أرباح سنة ٢٠١٠
(١,١٧٤,٦٦٦)	-	(١,١٧٤,٦٦٦)	-	-	-	-	-	-	-	احتياطي القيمة العادلة بالصافي
٣,٥٦٨,٨٦٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	احتياطي تحويل العملة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرباح نقدية مقترحة توزيعها
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	والرعاية (الرضاح ١٩)
٣,٥٦٨,٨٦٩	٧,٠١٥,٧١١	١١,٠١٧,٦٦٦	(١٥٥,١٦٤)	(٣٤٤,٧٧٧)	٤٢٧,٥٠٠	١٨٦,٥٧١	٣,٧٩٧,٣٧٥	٩٥٦,٠٠٣	٢,١٧٥,٦٦٦	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بالألف الريالات القطرية

تشكل الراضحات المتبقية المرفقة من أرباح ٢٠٠٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاح
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		صافي أرباح السنة قبل خصم حصة حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق الأقلية من صافي الأرباح
١,٨٠٥,٨٠	١,٨٣٣,١٣٩	
		تعديلات:
٣٥,٥٠٩ (٨٨)	٣٤,٦٦٠ ١٩٩	١٠ استهلاكات الأصول الثابتة أرباح بيع أصول ثابتة
٣١,٠٨٠ ٨٢,٥٧٢	٤٩,٩٧٩ (٩,٥٧١)	٧ (د) مخصص تدني قيمة ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية مخصص تدني قيمة إستثمارات مالية
١٧,١١٣ (١٤٧,٥٥٧)	(١٧,١١٣) ١٨,٤٣٩	٩ مخصص تدني قيمة إستثمارات أخرى ٨ حصة في خسائر / (أرباح) الشركات الزميلة
(٦,٥١٢) (١,٩٠٤)	٢,٧٦٧ -	أرباح / (خسائر) من إعادة تقييم العملات الأجنبية تسوية ضرائب الدخل
١,٨٠٦,٧٩٣	١,٩١٢,٤٩٩	
		صافي أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات التشغيلية
		صافي النقص/(الزيادة) في الأصول:
٥٩٨,٦٣٤ (٢٣٦,٠٣٣) (٣,٨٢٨,٦٦٧) (٦٨٢,١٩٦)	٢٦٧,٤٦٦ (٣٢٦,٤٤٤) (٦,٧٣٨,٢٧٠) (٢٥٥,٤٩٤)	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية احتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية أصول أخرى
		صافي الزيادة/(النقص) في الإلتزامات:
(٥,٧٣١) ١,٦٢١,٤٥٢ ١٠,٧٦٠	(٢٧٩,٦٦٦) ٢,١١,٨٣١ (٢٦٥)	أرصدة حسابات البنوك والمؤسسات المالية أرصدة حسابات العملاء التزامات أخرى
(٦٣٣,٩٨٨)	(٣,٤١٠,١٣٤)	
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٥٠,٥١٠) (٧٠٠,٠٢٠) ١,٤٢٢,٢٢٣ ٧٨١,٨٨٨ (١٤٢,٣٠٩) ٦١٣,٤٦٣ ١٥,٠٠٠ (٧٤,٣٥٧) ٢٠٣	(١,٨٣٢,٦٣١) (٧٣,٣٤٢) ٢١٨,٧٥٢ ١٠٥,١٧١ - ١٠٥,٦٨٠ ٥٣,٢٢٠ (١٦,٣٤٠) -	٨ شراء إستثمارات مالية إستثمارات إضافية في شركات زميلة المقبوض من بيع إستثمارات مالية المقبوض من بيع شركات زميلة شراء إستثمارات أخرى المقبوض من بيع إستثمارات أخرى توزيعات الأرباح المستلمة من شركات زميلة شراء أصول ثابتة المقبوض من بيع أصول ثابتة
١,٦٦٥,٥٨١	(١,٥٢٩,٤٩٠)	
		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتج من أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٩٥٦,٠٠٣ ٩٥٦,٠٠٣ ١,٦٣٧,٣١٦ (١,٣٧٨,٣٧٧) -	- - ٧,٤٣٨,٢٧٤ (١,١٨١,٤٦٦) ٢,٨٨٨,٧٢٧	المقبوض من زيادة رأس المال مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال الزيادة في حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق أرباح نقدية موزعة للمساهمين أدوات صكوك تمويلية
٢,١٧٠,٩٤٥	٨,٩٤٥,٥٣٥	
٣,٢١٢,٥٣٨ ٥,٧٠٠,٩٤٦	٤,٠٠٥,٩١٣ ٨,٩١٣,٤٨٤	صافي الزيادة في رصيد النقدية وما في حكمها رصيد النقدية وما في حكمها في بداية السنة
٨,٩١٣,٤٨٤	١٢,٩١٩,٣٩٧	٣٢ رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية السنة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

أعلى من الحكم الشخصي أو التعقيد، أو المناطق التي تتضمن افتراضات وتقديرات جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة، تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (٤).

(١) الشركات التابعة:

الشركات التابعة هي كافة المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تكون لدى المجموعة القدرة على السيطرة على سياساتها المالية والتشغيلية وتصاب ذلك بشكل عام حصة ملكية تزيد على نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الحسبان وجود وأثر حقوق التصويت المحتملة التي يمكن حالياً ممارستها أو تحويلها إلى حقوق ملكية عند إختبار مدى تحكم المجموعة في شركة أخرى. يتم تجميع كافة الشركات التابعة من التاريخ الذي يتم فيه تحويل السيطرة إلى المجموعة. ويتم إستبعاد تلك الشركات التابعة من التجميع من التاريخ الذي تتوقف فيه تلك السيطرة.

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة باستخدام طريقة تكلفة الاقتناء من قبل المجموعة. وتقاس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول الممنوحة، أو أسهم حقوق الملكية المصدرة، والالتزامات المتكبدة أو المفترضة في تاريخ التبادل، وبالإضافة إلى أية تكاليف أخرى تم تكبدها في سبيل الاقتناء. ويتم قياس الأصول المكتتية والالتزامات المؤكدة أو المحتملة في سبيل إجراء عملية التجميع أو التوحيد بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. إن الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لنصيب المجموعة من صافي الأصول المشتراة والتي يمكن تحديدها، يتم الإعتراف بها تحت بند الشهرة. أما إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من القيمة العادلة لصادف أصول الشركات التابعة المكتتية فإنه يتم تحميل الفرق بغائمة الدخل.

يتم حذف كافة المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة على المعاملات بين شركات المجموعة. كما يتم حذف الخسائر غير المحققة ما لم توفر المعاملة إثباتاً على وجود انخفاض في قيمة الأصل الذي تم تحويله. ويتم تعديل السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة. فيما يلي بيان بالشركات التابعة للمصرف:

١- الوضع القانوني والنشاط الرئيسي

تأسس مصرف قطر الإسلامي («المصرف») كشركة مساهمة قطرية («ش.م.ق.»)، للعمل كمصرف إسلامي في دولة قطر، بتاريخ ٨ يوليو ١٩٨٢م بموجب المرسوم الأميري رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢. يقوم المصرف بتقديم كافة الخدمات المصرفية وأنشطة تمويلية واستثمارية بموجب صيغ التمويل الإسلامي مثل المرابحات والمضاربات والمشاركات والمساومات وعقود الاستصناع وما إلى ذلك. كما يقوم المصرف بأنشطة استثمارية سواء كانت لحسابه الخاص أو نيابة عن عملائه. إن جميع أنشطة المصرف تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما هي محددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف وفقاً لعقد تأسيسه ونظامه الداخلي وتعليمات مصرف قطر المركزي.

يمارس المصرف نشاطه من خلال مركزه الرئيسي الكائن في شارع حمد الكبير بالدوحة وثمانية عشر فرعاً داخل دولة قطر. إن أسهم المصرف مدرجة للتداول في بورصة قطر.

٢- أهم السياسات المحاسبية

أهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مبينة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات بشكل متناسق لجميع السنوات المعروضة.

(أ) أسس الإعداد والتجميع

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وشركاته التابعة معاً («المجموعة») وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء الإستثمارات المالية والمدرجة بقيمتها العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الدولية للتقارير المالية فيما لم تغطه المعايير الإسلامية. وحسب القوانين واللوائح المصرفية ذات العلاقة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وكذلك أحكام المواد ذات العلاقة من قانون الشركات التجارية القطري.

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تطبيق بعض التقديرات المحاسبية الهامة، كما يقتضي أن تقوم الإدارة باستخدام رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن المناطق التي تتضمن درجة

نسبة المساهمة	رأس المال	نشاط العمل الرئيسي	بلد التأسيس	
٤٩%	٣٠٠,٠٠٠	الاستثمار العقاري	قطر	شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري
٧٠%	١٧٩,٣٤١	بنك استثماري	المملكة المتحدة	مصرف قطر الاسلامي (المملكة المتحدة)
١٠%	-	شركة تمويل	قطر	شركة المصرف لإصدار الصكوك المحدودة

يمتلك المصرف السيطرة على أغلبية حقوق التصويت بين أعضاء مجلس إدارة شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري (٥ من ٨ أعضاء من المجلس). تم خلال العام زيادة استثمار المصرف في مصرف قطر الاسلامي (المملكة المتحدة) بنسبة ١٠٪ لتصبح حصة مصرف ٧٠٪.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (تابع)

(أ) الشركات الزميلة:

الشركات الزميلة هي كافة المنشآت التي يكون للمجموعة فيها نفوذ هام ، لكن دون سيطرة ، ويصحب ذلك عادة حصة ملكية تتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت. يتم الاعتراف بالإستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة. يشمل إستثمار المجموعة في الشركات الزميلة الشهرة (صافية من أية خسارة متراكمة لانخفاض القيمة) ويتم تحديدها عند الاقتران (إيضاح ٨ ب).

يتم الإعتراف بحصة المجموعة في أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والمحقة في تاريخ لاحق لتاريخ الاقتران وتدرج في قائمة الدخل، أما حصتها في الحركة التي تتم على الاحتياطات في تاريخ لاحق لتاريخ الاقتران فيتم احتسابها وتدرج ضمن الاحتياطات. يتم تعديل الحركات المتراكمة في تاريخ لاحق لتاريخ الاقتران في مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. عندما تتساوى حصة المجموعة من الخسائر في الشركة الزميلة مع حصتها في حقوق ملكية الشركة أو تتجاوزها، بما في ذلك أية ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فإن المجموعة لا تقوم بالإعتراف بأية خسائر إضافية ، إلا إذا أبرمت المجموعة التزاماً قانونياً أو قامت بتسديد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم حذف الأرباح غير المحققة على المعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بمقدار حصتها في الشركات الزميلة. يتم أيضاً حذف الخسائر غير المحققة إلا إذا وفرت المعاملة إثباتاً على وجود انخفاض في قيمة الأصل المحول. وقد تم تعديل السياسات المحاسبية للشركات الزميلة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة.

(ب) المعاملات بالعملة الأجنبية:

العملة الوظيفية وعملة العرض بالتقارير المالية

تعرض القوائم المالية الموحدة بالريال القطري، وهي العملة الوظيفية وعملة التقرير بالمصرف. تتم ترجمة المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى الريال القطري على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات المالية التي تتم بالعملة الأجنبية إلى الريال القطري على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية العمومية. وتدرج الفروق الناتجة بقائمة الدخل الموحدة تحت بند أرباح وخسائر عمليات النقد الأجنبي.

المعاملات والأرصدة

يتم تحليل الفروق الناتجة عن ترجمة التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية والمدرجة بالعملة الأجنبية والتي جرى تصنيفها تحت بند متاحة للبيع وفقاً للتغيرات بين التكلفة المطفأة والقيمة المدرجة بها الأوراق المالية. يتم إدراج فروق الترجمة والمتعلقة بالتكلفة المطفأة في قائمة الدخل ويتم إدراج التغيرات الأخرى في المبالغ المحملة ضمن حقوق الملكية.

شركات المجموعة

تتم ترجمة القوائم المالية لشركات المجموعة (لا تقع عملة أي من الشركات في اقتصاد تضيضي) والتي تعد بعملة وظيفية مختلفة عن عملة المجموعة الرئيسية إلى عملة المجموعة وفقاً لما يلي:

١- تتم ترجمة الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي للشركة باستخدام سعر الصرف في تاريخ إقفال المركز المالي.

٢- تتم ترجمة الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل للشركة بسعر الصرف المتوسط (باستثناء ان لا يعبر هذا المتوسط عن تقريب معقول للأثر التراكمي لأسعار الصرف السائدة في تاريخ التعاملات وفي هذه الحالة تترجم الإيرادات والمصروفات على أساس السعر السائد في تاريخ التعاملات).

٣- جميع فروقات التحويل يتم الاعتراف بها في بند منفصل ضمن قائمة حقوق الملكية.

يتم إدراج فروقات التحويل الناتجة عن ترجمة صافي الإستثمارات الواردة ضمن التعاملات بالعملة الأجنبية في قائمة حقوق الملكية ضمن "إحتياطي تحويل العملة". يتم الاعتراف بفروقات التحويل الناتجة عن التخلص من المعاملات الأجنبية سواءاً جزئياً او بالبيع والتي سبق إدراجها ضمن حقوق الملكية في قائمة الدخل كجزء من أرباح وخسائر فرق العملة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (تابع)

(ج) تحقق الإيراد:

المرايحات

يتم الاعتراف بالأرباح من معاملات المرايحات عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بدء المعاملة ويتم الاعتراف بالدخل وفقاً للفترة الزمنية، حينما يكون الدخل من العقد غير محددًا أو معلومًا يتم الاعتراف بالدخل عند التأكد من تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. ويتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من قائمة الدخل الموحدة.

المضاربة

يتم الاعتراف بالدخل من التمويل بالمضاربة عند وجود الحق باستلامه أو عند توزيعه من قبل المضارب، بينما يتم إدراج الخسائر في قائمة الدخل الموحدة عند الإعلان عنها من قبل المضارب.

إجارة منتهية بالتملك

يتم الاعتراف بالدخل من معاملات الإجارة المنتهية بالتملك بالتناسب مع الفترة الزمنية على مدى عمر عقد التأجير ويتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من قائمة الدخل الموحدة.

المشاركات

يتم الاعتراف بالدخل من معاملات التمويل بالمشاركة عند وجود الحق لاستلامها أو توزيعها.

حصة البنك كمضارب من حسابات الإستثمار المطلق

يتم إستحقاق حصة البنك كمضارب نظير إدارته لحسابات الإستثمار المطلق بالاستناد إلى بنود وشروط الإتفاقيات المتعلقة بعمليات المضاربة.

دخل رسوم وعمولات

يتم الاعتراف بالدخل من معاملات الرسوم والعمولات عند إكتسابها. ويتم الاعتراف بإيرادات رسوم ترتيب المعاملات الإسلامية التي تقوّم بها المجموعة لصالح أونياة عن الأطراف الأخرى عندما تكون المجموعة قد أدت كافة التزاماتها المتعلقة بتلك المعاملات

أرباح الأسهم

يتم الاعتراف بالدخل من أرباح الأسهم عند وجود الحق في إستلامها.

حصة البنك من دخل الإستثمار المقيد كمضارب

يحتسب البنك رسوم مضاربة/ وكالة نظير إدارة حسابات الإستثمار المقيدة بناء على شروط وبنود الإتفاقيات المعنية.

دخل الإستثمارات

يتم الاعتراف بالدخل من معاملات الاستثمارات عند إكتسابه.

دخل الإيجار

يتم الاعتراف بالدخل من الإيجار على أساس القسط الثابت على مدى بنود الإجارة.

(د) إستثمارات مالية :

الاستثمارات المتاحة للبيع هي التي يُنوى الاحتفاظ بها لمدة غير محددة، والتي يمكن بيعها استجابة لاحتياجات السيولة أو التغييرات في أسعار العوائد وأسعار الصرف أو أسعار الأسهم.

تصنف جميع الاستثمارات في الأسهم والصكوك ووحدات صناديق الإستثمار ضمن الاستثمارات المتاحة للبيع وتدرج بالقيمة العادلة وذلك لكل إستثمار على حدة. ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لهذه الإستثمارات ضمن احتياطي القيمة العادلة مع الفصل بين نصيب حقوق المساهمين وحقوق أصحاب ودائع الإستثمار المطلق في هذا الاحتياطي، وعند بيع تلك الإستثمارات يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة من نصيب حقوق المساهمين وحقوق أصحاب ودائع الإستثمار المطلق إلى قائمة الدخل الموحدة. وفي حال ظهور مؤشرات أو أدلة موضوعية على الإنخفاض في قيمة الإستثمارات والقابلة للاسترداد يتم تقدير المبالغ القابلة للاسترداد مع الاعتراف بأية خسارة في انخفاض القيمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن بند مخصص الانخفاض في قيمة الإستثمارات المالية، وفي حالة إرتفاع قيمة الإستثمارات التي سبق أخذ مخصص مقابلها، يتم رد هذا المخصص لقائمة الدخل ويعتبر الانخفاض الجوهري أو طويل الأمد في قيمة الاستثمارات المالية مؤشرا موضوعيا للتدني في قيمتها وتعد خسائر غير قابلة للاسترداد من خلال قائمة الدخل الموحدة.

(هـ) القيمة العادلة:

تتمثل القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة في أسواق نشطة بالسعر المعلن عند إقفال العمل في نفس تاريخ إصدار الميزانية العمومية. وفي حالة عدم توفر أسعار معلنة لبعض الإستثمارات المالية، يتم تقدير قيمتها العادلة بالتكلفة أو أسعار العمليات الحالية التي تتم في السوق دون قيود بين أطراف ذوي معلومات كافية ورغبة في اتمام المعاملات، إن وجد، أو الرجوع إلى القيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى التي تشابهها، أو التدفقات النقدية المخصومة أو عروض الوسطاء الماليين حيثما توفر ذلك، أو يتم إدراجها بالتكلفة عندما لا يتوفر لها تقدير موضوعي يعتمد عليه لتقدير قيمتها العادلة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (تابع)

(و) تاريخ الاعتراف بالمعاملات المالية:

يتم قيد جميع الأصول والالتزامات المالية بتاريخ إتمام المعاملة وهو تاريخ استلام الأصول إلى أو من قبل المجموعة.

(ز) الاستثمارات في العقارات والأصول الأخرى:

الاستثمارات في العقارات والأصول الأخرى المحتفظ بها بغرض التأجير

تدرج الاستثمارات في العقارات والأصول الثابتة المقنتية بغرض التأجير بالتكلفة مطروحا منها مخصص الانخفاض في القيمة، وتدرج أرباح أو خسائر بيع الاستثمار عند بيعها. ويستهلك الإستثمار في تلك العقارات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي لها.

الاستثمارات في العقارات والأصول الأخرى المحتفظ بها بغرض الإتجار

تدرج الاستثمارات في العقارات والأصول الأخرى بغرض الاتجار بالتكلفة مطروحا منها مخصص الانخفاض في القيمة وتدرج قيمة الإنخفاض في القيمة ان وجد في قائمة الدخل الموحدة. يتم الافصاح عن القيمة السوقية لجميع العقارات وفقا لأخر تقييمهم على أساس سعر السوق.

(ح) ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية:

يتم إظهار ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية مثل المرابحات والمساومات والمضاربات والمشاركات والاستصناع بإجمالي قيمتها الأصلية مطروحا منها المبالغ المستلمة على حساب هذه العمليات ومخصص تدني القيمة والأرباح المعلقة والإيرادات المؤجلة الخاصة بالسنوات اللاحقة. ويتم تقدير المخصص الخاص لتدني قيمة التمويل والذي يمثل مبلغاً تقديرياً للخسارة المحتملة في محفظة التمويل من خلال مراجعة تفصيلية لها من قبل الإدارة وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي.

يتم إعدام ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية خصماً على المخصص في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحويلها، وإذا تم تحويلها لاحقاً يتم ردها على نفس المخصص.

إعادة التفاوض في جدولة التسهيلات

التسهيلات التي يعاد التفاوض في جدولتها والتي تمت مناقشة شروطها توضع لتقديرات التدني في قيمتها إجمالاً أو كلاً على حدة ولا تعتبر ضمن المتأخرات بل تعامل كديون جديدة وفي السنوات اللاحقة يعتبر الأصل ضمن المتأخرات ويتم الإفصاح عنه فقط إذا تمت إعادة جدولته.

(ط) العقارات التي آلت ملكيتها وفاء لديون بعض العملاء

في حالة تملك عقارات وفاءً لديون بعض العملاء فإنها تدرج ضمن بند أصول أخرى وذلك بصافي قيمة الإقتناء بعد خصم المخصص المطلوب لمواجهة التدني في قيمتها. وفي حالة إنخفاض القيمة العادلة لهذه الأصول عن القيمة التي آلت بها للمصرف في تاريخ الميزانية، تحمل الخسائر غير المحققة في قائمة الدخل الموحدة. وفي حالة ارتفاع القيمة العادلة لهذه العقارات في المستقبل يتم قيد الأرباح غير المحققة في قائمة الدخل الموحدة وذلك في حدود ما سبق تحميله من خسائر غير محققة.

(ي) الأصول غير الملموسة

الشهرة: وتمثل الشهرة الزيادة على تكلفة الامتلاك على القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول القابلة للتحديد في الشركة التابعة/ الزميلة التي تم اقتناؤها بتاريخ الاقتناء. ويتم إدراج الشهرة عند اقتناء الشركات التابعة ضمن بند أصول غير ملموسة، يتم إدراج الشهرة عند اقتناء الشركات الزميلة ضمن بند إستثمارات في شركات زميلة. ويتم فحص الشهرة بشكل سنوي لتحري الانخفاض في القيمة ويتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة لانخفاض القيمة. وتشتمل الأرباح والخسائر الخاصة ببيع المنشأة على القيمة الدفترية للشهرة المتعلقة بالمنشأة التي تم بيعها.

يتم توزيع الشهرة على وحدات تكوين النقد لأغراض فحص إنخفاض القيمة.

يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة من امتلاك الشركات التابعة / الزميلة بالقيمة العادلة ويتم احتساب الاستهلاك على مدى العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة.

(ك) أصول ثابتة

يتم إستهلاك الأصول الثابتة للمصرف، باستثناء الأراضي، بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات استهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل حسب النسب التالية:

سنوات	
٢٠	مباني
٣	أجهزة كمبيوتر
٥-٧	معدات مكتبية ومفروشات وتركيبات وتحسينات على مباني مستأجرة
٥	سيارات

تم استهلاك مصروفات التحسينات والتجديدات الخاصة بالمباني المستأجرة على مدى العمر الإنتاجي المقدر أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (تابع)

(ل) التدني في قيمة الأصول الأخرى

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الأخرى في نهاية السنة وذلك بهدف تحديد أية مؤشرات تدل على تدني قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للتحويل ويتم الاعتراف بخسارة التدني في قيمة هذه الأصول ضمن قائمة الدخل الموحدة.

(م) ضريبة الدخل

تشمل نفقات ضريبة الدخل الحالية والمؤجلة ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة باستثناء ما يتم الاعتراف به مباشرة ضمن عناصر حقوق الملكية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية.

الضريبة الحالية هي عبارة عن الالتزامات الضريبية المتوقعة والمحتملة على دخل الفترة الخاضع للضريبة والذي يتم احتسابه بناءً على معدلات الضرائب في تاريخ الميزانية العمومية وتسويات الضرائب المستحقة عن السنوات السابقة وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية في الدول التي يوجد للمجموعة شركات تابعة بها.

تم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة فقط بالقدر الذي يرجح معه ارتباط الأرباح المستقبلية باستغلال الأصل، ويتم مراجعة الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد التقارير المالية وتخفيضها عندما لم يعد من المرجح تحقيق منفعة مرتبطة بتلك الضرائب. علماً بأنه لا تخضع عمليات المجموعة في دولة قطر لضريبة الدخل.

(ن) مكافأة نهاية خدمة الموظفين وصندوق التقاعد

تحتسب المجموعة مخصصات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لتعليمات المجموعة، ويستند الاحتساب إلى راتب وفترة خدمة كل موظف كما في تاريخ الميزانية العمومية. ويظهر هذا المخصص ضمن بند مخصصات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين تحت بند التزامات أخرى. وفيما يتعلق بالموظفين القطريين، تسدد المجموعة قيمة مساهمتها في صندوق التقاعد وفقاً لقانون صندوق التقاعد وتدرج تكلفة العمالة ضمن مصروفات إدارية وعمومية كما هو مذكور في الإيضاح رقم (٢٤).

(س) مخصصات أخرى

المخصصات مقابل التزامات قانونية يتم الاعتراف بها عندما يكون لدى المجموعة مطالبات أو التزامات قانونية حالية أو استدلالية ناشئة عن أحداث سابقة وعندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقات نقدية خارجة مطلوبة للوفاء بتلك الالتزامات، وأن قيمة هذه الالتزامات تم تقديرها بطريقة موثوقة.

تقوم المجموعة بتكوين مخصصات يتم تحميلها على قائمة الدخل مقابل أي مطالبة محتملة أو تدني متوقع في قيمة الأصول مع الأخذ في الاعتبار قيمة المطالبة المحتملة أو القيمة المتوقعة للتدني.

(ع) الصكوك

وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أصول أو منافع أو خدمات تدفعها ثباتاً، نصف سنوي، وتستحق الدفع مرة واحدة في تاريخ الاستحقاق. تدرج الصكوك بصافي قيمتها ويتم إطفاء المصاريف الخاصة بها على مدى فترة استحقاقها وهي ٥ سنوات، ويتم الاعتراف بالعوائد المستحقة على تلك الصكوك على أساس ثابت على مدار فترة استحقاقها. تصنف الصكوك كبنود مستقل في القوائم المالية الموحدة «أدوات صكوك تمويلية» (إيضاح ١٤).

(ض) بنود خارج الميزانية

تدرج في بند تعهدات الأموال التي تديرها المجموعة لحساب العملاء وتنفقهم إلى ما يلي:

محافظ وصناديق استثمارية

تعد الصناديق الإستثمارية محافظ لمجموعة من العملاء وهي التي تحملت المجموعة مسؤولية إدارتها وفقاً لأحكام أو شروط الصندوق. وتقوم المجموعة بإستثمار هذه المحافظ نيابة عن العملاء بعقود وكالة أو مضاربة في محافظ وصناديق إستثمارية ولا تدرج نتائج هذه الإستثمارات في القوائم المالية الموحدة للمصرف وتُدفع مباشرة إلى العملاء عند استحقاقها بعد خصم العمولة أو حصة الربح الخاصة بالمجموعة (إيضاح ٢٩).

ودائع الإستثمار المقيّد

هي تلك التي تقوم المجموعة بإستثمارها بناءً على تعليمات أصحابها في إستثمارات محددة أو وفق شروط مسبقة. هذه الودائع تقوم المجموعة بإستثمارها باسمها حسب شروط مضاربة معينة ووفقاً لتعليمات أصحاب هذه الودائع، والتي تصنف ضمن بنود خارج الميزانية، تشارك في أرباح وخسائر الإستثمارات الخاصة بها عند تحققها، علماً بأنها لا تشارك في أرباح وخسائر حسابات الإستثمار المطلق أو تلك المتعلقة بحقوق المساهمين (إيضاح ٣٠).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (تابع)

(ق) توزيع الأرباح بين أصحاب ودائع الإستثمار المطلق والمساهمين

تم توزيع صافي الأرباح خلال السنة على أصحاب ودائع الإستثمار المطلق والمساهمين وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي التي تتلخص فيما يلي:

صافي الربح المتحقق من جميع بنود الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية هو صافي الربح القابل للتوزيع بين المساهمين وأصحاب ودائع الإستثمار المطلق. وإن حصة الأرباح لأصحاب ودائع الإستثمار المطلق تحتسب على أساس أرصدة الودائع اليومية على مدار السنة، وبعد خصم حصة المضاربة المتفق عليها والمعلن عنها.

وإذا ثبت أن أحد بنود المصروفات أو الخسائر قد نتج عن سوء تصرف وتعد من المجموعة نتيجة مخالفتها للوائح أو تعليمات مصرف قطر المركزي أو الأعراف المصرفية السليمة لا يتحمل أصحاب ودائع الإستثمار المطلق هذه المصروفات والخسائر. وهذا الأمر يخضع لقرار مصرف قطر المركزي.

وإذا أظهرت نتائج أعمال المجموعة في نهاية السنة المالية صافي خسائر، لا يتم تحميل أصحاب الودائع بأي حصة من هذه الخسائر إلا بحسب ما يقرره مصرف قطر المركزي في هذا الشأن باعتباره ولي الأمر المسئول عن تقدير مدى مسئولية إدارة المجموعة عن هذه الخسائر وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن حسابات أصحاب ودائع الإستثمار المطلق تمنح الأولوية لأصحابها مقارنة بغيرهم فيما يتعلق باستخدام الأموال في أنشطة التمويل والإستثمار وذلك في حالة زيادة مصادر الأموال عن تلك المستخدمة في أنشطة التمويل والإستثمار.

(ر) النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية والتي تستحق خلال مدة ٩٠ يوماً، باستثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي (إيضاح ٣٢).

٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

(أ) الأدوات المالية - التعريف والتصنيف

تتضمن الأدوات المالية جميع الأصول والالتزامات المالية للمجموعة، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية والحسابات الجارية والإستثمارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعمليات الإستثمارية والتمويلية للعملاء والبنوك. وتتضمن الالتزامات المالية الحسابات الجارية للعملاء وأي ذمم للبنوك، كما تتضمن الأدوات المالية أرصدة

أصحاب ودائع الإستثمار المطلق والتعهدات المدرجة ضمن بنود خارج الميزانية العمومية. ويتضمن الإيضاح رقم (٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس الاعتراف والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

(ب) القيمة العادلة للأدوات المالية

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول وإلتزامات المجموعة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة، فإن القيمة الدفترية لأصول المجموعة وإلتزاماتها لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن القيمة العادلة باستثناء الإستثمارات في العقارات والأصول الأخرى بغرض التأجير التي يتم تقييمها بالتكلفة. وبيّن الإيضاح (٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة القيم العادلة لها.

إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

تعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدواتها المالية:

المخاطر الائتمانية

مخاطر السيولة

مخاطر السوق

مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل من المخاطر المذكورة أعلاه وأهداف المجموعة وسياساتها وعملياتها لقياس وإدارة المخاطر ورأس مال المجموعة.

الإطار العام لإدارة المخاطر

يتولى أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس") المسئولية العامة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للمجموعة والإشراف عليه.

وقد أسس المجلس لجنة إدارة المخاطر مكونة من أعضاء مجلس الإدارة ومن الإدارة التنفيذية بهدف مراقبة وضبط مخاطر الائتمان والتشغيل والمخاطر السوقية للمجموعة، واتخاذ القرارات الائتمانية فيما يتجاوز صلاحيات إدارة المجموعة وتحديد الحد الأقصى لمخاطر السوق التي تعمل من خلالها إدارة المجموعة، إضافة لذلك تم تكوين لجنة معالجة الديون بغرض تحديد ومراقبة أخذ القرارات المتعلقة بالديون المتعثرة، كما شكلت من قبل اللجنة لجان أخرى منبثقة عنها مثل لجنة الأصول والالتزامات ولجنة الائتمان ولجنة الإستثمار وهي مسئولة عن وضع وتطوير سياسات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة، كل في مجالها. وتتولى إدارة المخاطر المختلفة للمجموعة، وهي تابعة لكل من الرئيس التنفيذي ولجنة إدارة المخاطر المساعدة في تحمل مسئولية المتابعة الخاصة بالمجلس.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

(أ) الأدوات المالية - التعريف والتصنيف (تابع)

إدارة المخاطر (تابع)

إن الغرض من سياسات إدارة المخاطر للمجموعة هو تحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، بقصد تحديد سقوف وطرق سيطرة ملائمة، ولأجل ضبط تلك المخاطر وكفالة التقيد بالسقوف. ويجرى مراجعة تلك السياسات دورياً وبشكل مستمر بما يعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. وأما لجنة التدقيق التابعة للمجموعة فهي مسؤولة عن ضبط مدى التقيد بالنظم والإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة ومراجعة مدى كفاية الإطار العام لإدارة المخاطر. ويتولى التدقيق الداخلي للمصرف وإدارة التطابق والالتزام مساندة تلك اللجنة في مهامها.

(أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق أحد العملاء أو أحد الأطراف ذات العلاقة عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية مما يؤدي إلى تخبد المجموعة خسائر مالية وتنبشاً هذه المخاطر بشكل أساسي من ذمم الأنشطة التمويلية والمطلوبات من البنوك والاستثمارات.

وبالنسبة لأغراض إدارة المخاطر، فإن مخاطر الائتمان المتعلقة بالاستثمارات المالية تدار بشكل مستقل، لكن التقارير الخاصة بها ترفع كإحدى مكونات مخاطر التعرض لمخاطر السوق.

يشمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة الأعمال الآتية:

- وضع هيكل صلاحيات وسقوف لاعتماد وتجديد التسهيلات الائتمانية

- مراجعة وتقييم مخاطر التعرض الائتماني وفقاً لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل اعتماد التسهيلات للعملاء. وتخضع عمليات التجديد وإعادة النظر في التسهيلات لنفس معايير المراجعة.

- تنويع أشكال التمويل والإستثمار

- الحد من التركيزات الائتمانية في القطاع الصناعي والجغرافي ولدى الأطراف المقابلة.

- المراجعة المستمرة لمدى التقيد بالسقوف المعتمدة للتعرض فيما يتعلق بالأطراف المقابلة والصناعات والبلدان، وبما يتماشى مع استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان وتوجهات السوق.

إن لجنة مخاطر الائتمان مسؤولة كذلك عن الموافقة على الحالات الائتمانية ذات القيمة المرتفعة بينما تكون لجنة الائتمان مسؤولة عن صياغة سياسات وإجراءات الائتمان التي تتماشى مع النمو والأهداف الاستراتيجية. إضافة إلى ذلك، تدير المجموعة مخاطر التعرض الائتماني بالحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً، وتقليل مدة التعرض. وفي بعض الحالات قد تعتمد المجموعة إلى إنهاء عمليات معينة أو التنازل عنها لأطراف أخرى لتخفيف مخاطر الائتمان.

تتولى إدارتنا التدقيق الداخلي والالتزام أعمال المراجعة المنتظمة لعمل مختلف وحدات المجموعة

الجدول أدناه يوضح التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان لعناصر الميزانية العمومية ويوضح التعرض الأقصى الإجمالي قبل التخفيض من خلال استخدام الصافي وعقود الضمانات.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع) (أ) الأدوات المالية - التعريف والتصنيف (تابع) إدارة المخاطر (تابع)

إجمالي التعرض لأقصى لمخاطر الائتمان

٢٠١٠	٢٠٠٩	
١,١٤٩,١٥٠	١,١٤٩,١٥٠	نقدية وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي (باستثناء النقد بالصدوق)
٨,٩٠,٢٢٣	٨,٩٠,٢٢٣	أرصدة واستثمارات لدى بنوك ومؤسسات مالية
٢٩,٣٥١,٧٧٣	٢٩,٣٥١,٧٧٣	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
٥,١١,٨٥٣	٥,١١,٨٥٣	استثمارات مالية
٢,٨٠٠,١٨٥	٢,٨٣٣,٢٥٧	استثمارات وأصول أخرى
٥١,٢٦٠,٦٢٨	٣٨,٧٨٤,٥٥٥	إجمالي البنود داخل الميزانية العمومية
٦,٩٢٩,٠٩٨	٩,٩٦٣,٢٥٥	إلتزامات طارئة
٦,٩٢٩,٠٩٨	٩,٩٦٣,٢٥٥	إجمالي البنود خارج الميزانية العمومية
٥٨,١٨٩,٧٢٦	٤٨,٧٤٧,٨١٠	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

التعرض لمخاطر الائتمان

تقيس المجموعة مقدار التعرض لهذا الخطر الائتماني بالرجوع للقيم الإجمالية للأصول المالية مطروحا منها الأرباح المعلقة والخسائر الناتجة عن تدني القيمة، إن وجد.

الإجمالي		أخرى		ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية		
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٣,٤٧٣	٣,٤٧٣	-	-	٣,٤٧٣	٣,٤٧٣	أ- انخفاض القيمة بصورة فردية
١١,٩٦٤	١١,٩٦٤	-	-	١١,٩٦٤	١١,٩٦٤	دون المستوى
٣٦٩,٤٩	٣٦٩,٤٩	١١٦,٥٤٧	١١٦,٥٤٧	٢٥٢,٥٠٢	٢٤٨,١٤٢	مشكوك فيه
٤١١,٤٨٦	٤٣٢,٦٠٨	١١٦,٥٤٧	١١٦,٥٤٧	٢٩٤,٩٣٩	٣٢٥,٦٣٢	رديء
(١٦,١٣)	(١٦,١٣)	-	-	(١٦,١٣)	(١٦,١٣)	المبلغ الإجمالي
(٣٦٤,٧٧٩)	(٤٠٤,٧٨٥)	(١١٦,٥٤٧)	(١١٦,٥٤٧)	(٢٤٨,٢٣٢)	(٢٩٧,٨٠٩)	أرباح معلقة
٣,٦٩٤	(٣٧٧,٥٣)	-	-	٣,٦٩٤	(٣٧٧,٥٣)	مخصص خاص لتدني القيمة
٣٣١,٧٥٢	١٦٠,٢٩١	-	-	٣٣١,٧٥٢	١٦٠,٢٩١	القيمة الدفترية
						ب- متأخرة السداد ولم يتم تخفيض قيمتها
						ج- لم يتأخر سدادها ولم يتم تخفيض قيمتها
٤١,٢٣٩,٩٢٣	٥٥,١٧٤,٧١	١٦,١٣٢,٣٠٩	٢١,٩١٣,٦٩٩	٢٥,١٧,٦١٤	٣٣,٢٦,٣٧٢	القيمة الإجمالية
(٢,٨١٧,٨١٤)	(٤,٣٥,٩٨١)	(١١,٢٣٦)	(٤,٨٤٤)	(٢,٨٦,٥٧٨)	(٤,٣١,٣٣٧)	الأرباح المؤجلة
٣٨,٤٢٢,١٠٩	٥١,١٣٨,٩٠	١٦,١٢١,٠٧٣	٢١,٩٠٨,٨٥٥	٢٢,٣١,٠٣٦	٢٩,٢٢٩,٢٣٥	القيمة الدفترية
٣٨,٧٨٤,٥٥٥	٥١,٢٦٠,٦٢٨	١٦,١٢١,٠٧٣	٢١,٩٠٨,٨٥٥	٢٢,٣٣,٤٨٢	٢٩,٣٥١,٧٧٣	الإجمالي (أ+ب+ج)

تحليل أعمار الأرصدة المتأخرة ولم يتم تخفيض قيمتها

٢٠١٠	٢٠٠٩	أقل من ٣٠ يوماً	من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	من ٩٠ يوماً إلى	الإجمالي
١٦٠,٢٩١	١١٥,٩٢٦	١٨٦,٩٩٨	٤٠,١٩١	٢٨,٨٢٨	٣٣١,٧٥٢
١٦٠,٢٩١	١١٥,٩٢٦	١٨٦,٩٩٨	٤٠,١٩١	٢٨,٨٢٨	٣٣١,٧٥٢

تقتضي سياسة المجموعة في ذمم الأرصدة التمويلية والتي تأخر تاريخ سدادها بأكثر من ٩٠ يوماً أن يتم إدراجها على أنها دون المستوى أو مشكوك فيه أو رديئة وتماشى هذه السياسة مع تعليمات مصرف قطر المركزي. وتتبع المجموعة تركيزات مخاطر الائتمان سواء قطاعياً أو تبعا للموقع الجغرافي. ويتضمن الإيضاح (٢٨) تحليل تركيزات الأصول والالتزامات.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

سياسة إعدام الديون

تقوم المجموعة بشطب ذمم التمويل (وأية مخصصات مكونة لمواجهة التدني في القيمة) متى قررت إدارة المجموعة استحالة تحصيلها وذلك بعد إستيفاد كافة الجهود الممكنة لتحصيل هذه المبالغ.

الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل المستحق من الأنشطة التمويلية في شكل رهون عقارية أو ضمانات أخرى. وتقبل المجموعة تلك الضمانات عادة من بنوك محلية/ دولية حسنة السمعة أو مؤسسات محلية ذات مراكز جيدة أو شركات كبرى متعددة الجنسية وأيضاً من أفراد ذوي ملاءة مالية جيدة. ولا تؤخذ ضمانات عادة نظير إستثمارات أو مستحقات لدى البنوك.

وتقدر الإدارة أن القيمة العادلة للضمانات وغيرها من الكفالات المحتفظ بها مقابل ذمم التمويل الخاضعة لانخفاض في القيمة بصورة فردية بما يقارب ٣٣,٨٧٧ مليون ريال قطري (٢٠٩: ٢٧,٣٠٠ مليون ريال قطري) كما في تاريخ الميزانية العمومية، وفقاً لتقييمات التقارير المستقلة.

(ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة والتمويل هي المخاطر التي قد تواجه المجموعة عند الوفاء بواجبات مرتبطة بالتزامات مالية. وهي قد تكون عائدة لتقلبات سوقية أو تخفيض درجة الائتمان مما قد يسبب نزوحاً فورياً لبعض مصادر التمويل.

إدارة مخاطر السيولة

يتمثل أسلوب المجموعة في إدارة مخاطر السيولة بالتأكد أن الإدارة قامت بتتويج ومراقبة السيولة بصورة حثيثة للتأكد من توافر مصادر تمويل كافية. ولدى المجموعة محفظة أصول سائلة قصيرة الأجل تتألف أساساً من إستثمارات متاجرة وودائع فيما بين البنوك. وتخضع جميع النظم والإجراءات للمراجعة والمصادقة من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

التعرض لمخاطر السيولة

أداة القياس الرئيسية للمجموعة بالنسبة للتعرض لمخاطر السيولة هي نسبة صافي الأصول السائلة، أي إجمالي الأصول بحسب تواريخ إستحقاقها إلى إجمالي الالتزامات بحسب تواريخ استحقاقها.

ويتضمن الجدول أدناه تفاصيل صافي تلك الأصول السائلة بناء على الصورة العامة لتواريخ حلول آجال أصول والتزامات المجموعة إستناداً للترتيبات التعاقدية لإعادة الدفع ، دون الأخذ في الحسبان التواريخ الفعلية لحلول الأجل حسبما هي ظاهرة في تاريخ ربط الودائع للمجموعة. وقد حددت الأجل التعاقدية للأصول والالتزامات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية العمومية إلى تاريخ استحقاق تعاقدية. وتقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

(ب) مخاطر السيولة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة الى خمس سنوات	من ثلاثة أشهر الى سنة	من شهر الى ثلاثة أشهر	خلال شهر	
الأصول						
١,٨٧٤,٥٥٠	١,٣٥١,٤٢٧	-	-	-	٥٢٣,١٢٣	نقدية وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي
١٢,٤٣١,١٨٠	-	-	٥٨,٠١١	٦٤٣,١٠٩	١١,٧٣٠,٦٠	أرصدة واستثمارات لدى البنوك والمؤسسات المالية
٢٩,٣٥١,٧٧٣	-	١٧,٥١١,٤٢٥	٨,٤٤١,٢٥٥	٢,١٣٢,٤٩١	١,٢٦٦,٦٠٢	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
٥,٠١١,٨٥٣	٧٣٠,٥٧٥	٢,٢٧٩,٥٧٠	٢,٠٠١,٧٠٨	-	-	استثمارات مالية
١,١١٤,٨٦٢	-	١,١١٤,٨٦٢	-	-	-	استثمارات أخرى
٣٧٠,٥٦٠	٣٧٠,٥٦٠	-	-	-	-	أصول ثابتة
١,٦٨٥,٣٢٣	-	١,٦٨٥,٣٢٣	-	-	-	أصول أخرى
٥١,٨٤٠,١٠١	٢,٤٥٢,٥٦٢	٢٢,٥٩١,١٨٠	١٠,٥٠٠,٩٧٤	٢,٧٧٥,٦٠٠	١٣,٥١٩,٧٨٥	مجموع الأصول
الالتزامات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق						
٨,٤١١,٩١٩	-	٢٠٢,٤٣٠	٢,٠٩٦,١٠٠	١,٥٧٤,٦٨١	٤,٥٣٨,٧٠٨	أرصدة حسابات البنوك والمؤسسات المالية
٨,٧٣٠,٥٣٥	-	-	-	-	٨,٧٣٠,٥٣٥	أرصدة حسابات العملاء
٢,٧١٣,٢٩٠	-	٢,٧١٣,٢٩٠	-	-	-	أدوات صكوك تمويلية
١,١٢٣,٩٦٦	-	١,١٢٣,٩٦٦	-	-	-	التزامات أخرى
٢,٩٧٩,٧١٠	-	٤,٠٣٩,٦٨٦	٢,٠٩٦,١٠٠	١,٥٧٤,٦٨١	١٣,٢٦٩,٢٤٣	
٢١,٥٢٧,١٧٦	-	٥٧٢,٤٣٦	٦,٨٩٩,٣٢٩	٤,١٨٩,٧٠٧	٩,٨٦٥,٧٠٤	حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق
مجموع الالتزامات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق						
٤٢,٥٦٠,٨٨٦	-	٤,٦١٢,١٢٢	٨,٩٩٥,٤٢٩	٥,٧٦٤,٣٨٨	٢٣,١٣٤,٩٤٧	
٦,٩٢٩,٩٨	-	-	٦,٩٢٩,٩٨	-	-	التزامات طارئة
٢,٤٠٤,١١٧	٢,٤٥٢,٥٦٢	١٧,٩٧٩,٠٥٨	(٥,٤٢٣,٥٥٣)	(٢,٩٨٨,٧٨٨)	(٩,٦١٥,١٦٢)	الفرق

قد تختلف التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة عن هذا التحليل، على سبيل المثال، من المتوقع أن تحافظ الحسابات الجارية للعملاء على أرصدة كافية أو متزايدة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

(ب) مخاطر السيولة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة الى خمس سنوات	من ثلاثة أشهر الى سنة	من شهر الى ثلاثة أشهر	خلال شهر	
						الأصول
١,٣٣٨,٢٦٦	١,٠٢٤,٩٨٣	-	-	-	٣١٣,٢٨٣	نقدية وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي
٨,٩٠٦,٢٢٣	-	١٨٢,٠٠٠	١٢,٣٧٢	١,١٣٧,٢٦٨	٧,٤٦٢,٩٨٣	أرصدة واستثمارات لدى البنوك والمؤسسات المالية
٢,٢٦٣,٤٨٢	-	١٣,٤١٠,٢٦١	٤,٨٦٠,٠٤٧	١,٠٥٧,٢٤٢	٣,٣٣٥,٩٣٢	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
٣,٤٣٦,٠٤٣	٦٨٦,٥٣٧	٢,٧١١,٩٠	٢,٦٦٢	-	١٧,٦٥٤	استثمارات مالية
١,٢٣٠,٤٢٩	-	١,٢٣٠,٤٢٩	-	-	-	إستثمارات أخرى
٢٩٩,٧٩	٢٩٩,٧٩	-	-	-	-	صافي الأصول الثابتة
١,٤٢٩,٨٢٨	-	١,٤٢٩,٨٢٨	-	-	-	أصول أخرى
٣٩,٢٧٢,٧٠٠	٢,٠١٠,٥٩٩	١٨,٩٣٦,٧٠٨	٥,٠٠١,٠٨١	٢,١٩٤,٥١٠	١١,١٢٩,٨٠٢	مجموع الأصول
						الالتزامات وحقوق أصحاب
٨,٦٩٠,٩٨٥	-	-	٥٤٣,٩٨١	١,٤٩٦,٧١٤	٦,٦٥٤,٢٩٠	ودائع الاستثمار المطلق
٦,٧١٨,٧٠٣	-	-	-	-	٦,٧١٨,٧٠٣	أرصدة حسابات البنوك والمؤسسات المالية
١,٠٢٦,٩٠٧	-	٦٠٠,٧٠٠	٢٢٢,٤٤٧	٤٨,٣٩١	١٥٠,٣٦٩	أرصدة حسابات العملاء
						التزامات أخرى
١٦,٤٣٦,٥٩٥	-	٦٠٠,٧٠٠	٧٦٦,٤٢٨	١,٥٤١,١٠٥	١٣,٥٢٣,٣٦٢	حقوق أصحاب وودائع الاستثمار المطلق
١٣,٦٤٢,٢٨٠	-	٤٨٦,٦٥	٤,٩٦٢,٧٦٤	٣,٢٥٦,٢٦٩	٤,٩٣٧,١٨٢	
						مجموع الالتزامات وحقوق أصحاب وودائع الاستثمار المطلق
٣٠,٠٧٣,٨٧٥	-	١,٠٨٦,٧٦٥	٥,٧٢٩,١٩٢	٤,٧٩٧,٣٧٤	١٨,٤٦٠,٥٤٤	
٩,٩٦٣,٢٥٥	-	-	٩,٩٦٣,٢٥٥	-	-	التزامات طارئة
(٧٦٤,٤٣٠)	٢,٠١٠,٥٩٩	١٧,٨٤٩,٩٤٣	(١,٦٩١,٣٦٦)	(٢,٦٠٢,٨٦٤)	(٧,٣٣٠,٧٤٢)	الفرق

(ج) مخاطر السوق للاستثمارات المالية:

تتعرض المجموعة بحسب طبيعة عملها إلى مخاطر السوق والتي قد تنشأ نتيجة استثماراتها في الأسهم والعقارات والاستثمارات الأخرى والتي تعود إلى تغيرات عامة أو محددة للسوق، وتأخذ المجموعة في الحسبان عددا من الافتراضات حول تغير السوق كما تقوم بتطبيق بعض الوسائل لتقدير مخاطر السوق والخسائر المتوقعة والحدود القصوى لها ويتم متابعة هذه الحدود بصفة دورية.

وضع المجلس سقوف المخاطر استنادا للسقوف المقررة للبلدان وهي السقوف التي تراقبها المجموعة عن كُتب وترفع بها تقريرا أسبوعيا للإدارة العليا كما تناقشها لجنة الأصول والالتزامات.

وتدير المجموعة هذا النوع من المخاطر باعتماد أسلوب تنويع الاستثمارات على أساس التنويع الجغرافي والتركز الصناعي. وترى إدارة المصرف أن أثر مخاطر السوق يعتبر في أدنى مستوياته نظرا لإعادة تسعير الأصول والالتزامات خلال سنة واحدة، علاوة على متطلبات مصرف قطر المركزي حسبما جاء في تعليمات اتفاقية بازل-٢ الخاصة بمخاطر السوق (إيضاح رقم ٣).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

(ج) مخاطر السوق للاستثمارات المالية (تابع)

مخاطر الأسعار المؤثرة على حقوق الملكية هي مخاطر الانخفاض في القيمة العادلة لحقوق الملكية كنتيجة للتغيرات في مستويات حقوق الملكية وكذلك في قيمة كل سهم على حدة. إن أثر التغيرات المعقولة والممكنة في مؤشرات الأسهم على حقوق الملكية (باعتبار ثبات جميع المتغيرات الأخرى) يتضح فيما يلي:

مؤشرات الأسواق		التغير في	الأثر على	التغير في	الأثر على
		أسعار الأسهم %	حقوق الملكية	أسعار الأسهم %	حقوق الملكية
		٢٠٩	٢٠١٠	٢٠٩	٢٠١٠
بورصة قطر		١٠ -/+	٧,٣١	١٠ -/+	٥,٧٣٧
سوق البحرين للأوراق المالية		١٠ -/+	٣٩٣	١٠ -/+	٩٧٨
سوق سوريا للأوراق المالية		١٠ -/+	١٢,٢٤٩	١٠ -/+	١٩,١١٦

مخاطر معدلات أسعار العائد

مخاطر معدل العائد تنسب إلى المخاطر الناشئة عن معدلات العائد، والتي يمكن أن تؤثر مستقبلاً على إيرادات المجموعة. التعرض لمخاطر العائد يمكن أن تسيطر عليه المجموعة من خلال تنويع أصول محفظتها وكذلك بالتوفيق بين آجال استحقاقات الأصول والالتزامات. تمشيا مع السياسة المعتمدة بواسطة مجلس الإدارة، تقوم لجنة الأصول والالتزامات بمراجعة دورية للأصول والالتزامات للتأكد من المحافظة على أدنى مستوى للفجوة بين الأصول والالتزامات وكذلك للتأكد من أن التمويل والاستثمارات تتم بعوائد ربحية عالية.

(د) مخاطر العملات الأجنبية

هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة لتغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية، وتنشأ عن الأدوات المالية المسماة بعملة أجنبية. إن عملة التعامل للمجموعة هي الريال القطري. وقد حدد أعضاء مجلس الإدارة سقفًا للمراكز تبعًا لكل عملة. وتجرى متابعة المراكز عن كثب كما تنتهج المجموعة استراتيجية تحوط لإبقاء هذه المخاطر ضمن الحدود. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بلغ صافي مخاطر العملات الأجنبية الرئيسية للمجموعة كما يلي:

ريال قطري	دولار أمريكي	يورو	إسترليني	عملات أخرى	المجموع	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
٣٨,٧٠٣,٧٢	١٢,٢٨٩,٥٥	٥٣٢,٤٤٩	١٠٤,٢٣٣	٢٩١,٣٩٢	٥١,٨٤٠,١١	الأصول
(٤,٨٣٢,٧٤)	(١٠,٢٨١,٠٠)	(٥١٩,١٦١)	(٨٠,٦١٦)	(١٢٧,٢٤٩)	(٥١,٨٤٠,١١)	الالتزامات وحقوق الأقلية وحقوق المساهمين
(٢,١٢٩,٠٠٢)	١,٩٢٧,٩٥٤	١٣,٢٨٨	٢٣,٦١٧	١٦٤,١٤٣	-	صافي مركز العملات
ريال قطري	دولار أمريكي	يورو	إسترليني	عملات أخرى	المجموع	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٣٢,١٤١,٢٤٤	٦,٨٣٠,٧٠٣	(١٦٣,٠١٣)	٢٩٨,٠٨٦	١٦٥,٦٨٠	٣٩,٢٧٢,٧٠٠	الأصول
(٣٤,٧٥,٣٦٢)	(٤,٨٩٤,٩١٧)	(١٧٦,٣٩١)	(١٢٣,٤٤٦)	(٢,٥٨٤)	(٣٩,٢٧٢,٧٠٠)	الالتزامات وحقوق الأقلية وحقوق المساهمين
(١,٩٣٤,١١٨)	١,٩٣٥,٧٨٦	(٣٣٩,٤٠٤)	١٧٤,٦٤٠	١٦٣,٠٩٦	-	صافي مركز العملات

تم تثبيت سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي، ومن ثم فإن مخاطر العملة تعتبر محدودة من هذا المنظور. تستخدم المجموعة تعليمات اللجنة الشرعية في أساليب التحوط لتخفيف مخاطر العملات الأخرى، وبشكل رئيسي عملة اليورو.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

(هـ) مخاطر العملة - تأثير تقلبات أسعار الصرف

الجدول أدناه يوضح تأثير التغيرات المعقولة الممكنة من حركة أسعار الصرف مقابل الريال القطري على صافي أرباح السنة مع الأخذ في الاعتبار ثبات بقية المتغيرات:

التأثير على قائمة الدخل		التأثير على قائمة الدخل		% التغير في سعر العملة	العملة
٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠		
٣٨,٧١٦	٣٨,٥٥٩	٣٨,٥٥٩	٢+		دولار أمريكي
(١٠,١٨٢)	٣٩٩	٣٩٩	٣+		يورو
٣,٤٩٣	٤٧٢	٤٧٢	٢+		جنيه استرليني
٤,٨٩٣	٤,٩٢٤	٤,٩٢٤	٣+		أخرى
(٣٨,٧١٦)	(٣٨,٥٥٩)	(٣٨,٥٥٩)	٢-		دولار أمريكي
١٠,١٨٢	(٣٩٩)	(٣٩٩)	٣-		يورو
(٣,٤٩٣)	(٤٧٢)	(٤٧٢)	٢-		جنيه استرليني
(٤,٨٩٣)	(٤,٩٢٤)	(٤,٩٢٤)	٣-		أخرى

خلال ٢٠١٠، مخاطر العملة تنسب إلى عملات أخرى غير الدولار الأمريكي والذي له تأثير على أسعار الصرف ذات الصلة بمراكز عملات أخرى ومركز عملة اليورو، والذي كان له تأثير سلبي على سنة ٢٠١٠.

(و) كفاية رأس المال

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال طبقاً لتوصيات لجنة بازل وبناء على تعليمات مصرف قطر المركزي، في الجدول التالي بيان لمعدل قيمة المخاطر و مصاريف رأس المال لأغراض كفاية رأس المال:

معدلات المخاطر		إجمالي المخاطر		عناصر المخاطر
٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	
٣٤,٦٩,٥٨٥	٣,٦٧٥,٦٦٣	٣٤,٦٩,٥٨٥	٣,٦٧٥,٦٦٣	مخاطر الائتمان
٢,٤٦٢,٠٢٨	٣,٩٤٥,٥٤٩	٢,٤٦٢,٠٢٣	٣,٩٤٥,٥٤٩	مخاطر السوق
١,٧٨٢,٤٨٥	٢,٩٠٢,٧٥٥	١,٧٨٢,٤٤٩	٢,٩٠٢,٧٥٥	مخاطر العمليات
٣٨,٣٤,٠٩٨	٣٧,٥٢٣,٢٨٧	٣٤,٤٩٤,٠٣٧	٣١,٢٢٣,٤٧٣	مجموع مصاريف رأس المال ومعدلات المخاطر
٪١٧,٣٣	٪١٧,٣٧	٦,٣٣٩,٢٨٨	٦,٥١٧,٥١٧	رأس المال رقم ١
٪١٧,٣٣	٪١٧,٣٧	٦,٣٣٩,٢٨٨	٦,٥١٧,٥١٧	رأس مال رقم ١ + ٢

الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال من قبل مصرف قطر المركزي تبلغ ١٠٪ ومن قبل لجنة بازل تبلغ ٨٪.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بالآلاف الريالات القطرية

٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

(ز) مخاطر إدارة استثمارات الغير

توفر المجموعة خدمات حفظ وكذا خدمات إدارية وتجارية لأطراف أخرى فيما يتعلق بالصناديق التي تديرها، وتتم إدارة المحافظ والأوعية الإستثمارية للعملاء وفقاً لبنود مسجلة في اتفاقيات موقعة مع العملاء وقد يترتب على تلك الخدمات مخاطر قانونية وأدبية، وتؤمن المجموعة ضد هذه المخاطر من خلال مجموعة من الإجراءات لضمان الالتزام بالإيضاح رقم (٢٩) والذي يبين حجم تلك الاستثمارات المدارة من قبل المجموعة. تم إدراج تواريخ استحقاق التزامات الصناديق التي تسوق بواسطة المجموعة بالإيضاح رقم (٢٧)

(ح) مخاطر العمليات والمخاطر الأخرى

مخاطر العمليات تمثل الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن فشل الأنظمة الآلية أو البنية التحتية أو الأفراد أو أية أنواع أخرى من المخاطر الأخرى التي تؤثر على العمليات. وتقوم المجموعة بالحد من هذه المخاطر عن طريق إطار عمل من السياسات والإجراءات يتم من خلاله التعرف على هذه المخاطر وتقييمها والتحكم فيها ورفع التقارير عنها .

المخاطر الأخرى التي قد تتعرض لها المجموعة هي المخاطر النظامية، المخاطر القانونية والأدبية، وتقوم بالحد من المخاطر النظامية عن طريق إطار عمل من السياسات والإجراءات، ويتم إدارة المخاطر القانونية من خلال الاستخدام الفعال لخبرات المستشارين القانونيين من داخل وخارج المجموعة، ويتم إدارة المخاطر الأدبية عن طريق الفحص المستمر للأمور التي قد تؤثر على سمعة المجموعة وإصدار التعليمات والإجراءات متى لزم الأمر.

(ط) القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

يتم قياس جميع الأصول والالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة عدا الاستثمارات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة بعد الرجوع لعروض الأسعار المتداولة في سوق نشط أو على ضوء الأسعار المحددة من قبل الأطراف المقابلة، وما يخص الاستثمارات العقارية، فإنه يتم تحديد القيمة السوقية لها من قبل المقيمين وإنشاء مخصص التدني عندما تنخفض قيمتها.

وتعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن مبادلة أصل من الأصول أو تسوية التزام بها ، فيما بين طرفين أديبا رغبتهما في إجراء ذلك التبادل في إطار معاملات ضمن نطاق الأعمال العادية، وعليه، فقد ينشأ اختلاف بين القيمة الدفترية المدرجة وتقديرات القيمة العادلة. وينطوي تعريف القيمة العادلة على الافتراض باستمرارية المجموعة دون أية نية منها أو حاجة لتقليص حجم العمليات أو الدخول في معاملات بشروط ليست في صالح المجموعة. يتضمن الجدول التالي تصنيف القيمة المدرجة والقيمة العادلة لكل فئة من الأدوات المالية للمجموعة وقيمتها الموحدة في القوائم المالية، ولا يشمل الجدول القيمة العادلة للأصول والالتزامات غير المالية.

القيمة الدفترية ٢٠١٠	القيمة الدفترية ٢٠١٠	القيمة الدفترية ٢٠٠٩	القيمة الدفترية ٢٠٠٩	
الأصول المالية				
١,٨٧٤,٥٥٠	١,٣٣٨,٢١٦	١,٨٧٤,٥٥٠	١,٣٣٨,٢١٦	نقدية وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي
١٢,٤٣١,١١٠	٨٩٠,٢٢٣	١٢,٤٣١,١١٠	٨٩٠,٢٢٣	أرصدة واستثمارات لدى البنوك والمؤسسات المالية
٢٩,٣٥١,٧٧٣	٢٢,٢٢٣,٤٨٢	٢٩,٣٥١,٧٧٣	٢٢,٢٢٣,٤٨٢	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
٥,٠١١,٨٥٣	٣,٤٣٦,٠٤٣	٥,٠١١,٨٥٣	٣,٤٣٦,٠٤٣	استثمارات مالية
الالتزامات المالية				
٨,٤١١,٩١٩	٨,٦٩٠,٩٨٥	٨,٤١١,٩١٩	٨,٦٩٠,٩٨٥	أرصدة حسابات البنوك والمؤسسات المالية
٨,٧٣٠,٥٣٥	٦,٧١٨,٧٠٣	٨,٧٣٠,٥٣٥	٦,٧١٨,٧٠٣	أرصدة حسابات العملاء
٢,٧١٣,٢٩٠	-	٢,٧١٣,٢٩٠	-	*أدوات صكوك تمويلية
٢١,٥٢٧,١٧٦	١٣,٦٤٢,٢٨٠	٢١,٥٢٧,١٧٦	١٣,٦٤٢,٢٨٠	حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق

تقارب القيمة العادلة للأرصدة لدى البنوك وأرصدة البنوك وذمم الأرصدة من الأنشطة التمويلية وأرصدة ودائع العملاء إلى حد كبير قيمتها الدفترية حيث يتم إعادة تسعيرها خلال فترات قصيرة، وهي في الأصل قصيرة الأجل، ويتم إصدارها بأسعار السوق.

استخدمت المجموعة طريقة تقييم لتحديد الانخفاض في الشهرة (إيضاح رقم ٨).

* تمثل صافي المستلم من إصدار الاداة المالية (الصكوك) بعد خصم تكاليف العملية (تكاليف قانونية) واطفاؤها بطريقة تكفل ثبات تكلفة التمويل على مدى فترة استحقاق الصكوك.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بالآلاف الريالات القطرية

٤- السياسات المحاسبية الهامة والافتراضات

تقوم المجموعة بوضع التقديرات والأحكام التي تؤثر على التقارير المالية ومبالغ الأصول والالتزامات المعترف بها خلال السنة المالية القادمة، ويتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل متواصل وهي تستند إلى الخبرة السابقة والعوامل الأخرى، والتي من بينها التوقعات بالأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بموجب الظروف.

(أ) خسائر انخفاض القيمة في ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

تقوم المجموعة بمراجعة محفظة القروض الخاصة بها لتقييم الانخفاض في قيمتها على الأقل بشكل ربع سنوي. وفي تحديد ما إذا كان ينبغي قيد خسارة للانخفاض في القيمة في قائمة الدخل، فإن المجموعة تلجأ إلى إيداء الآراء بخصوص وجود معطيات جديدة بالملاحظة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية من محفظة الذمم المدينة من أنشطة التمويل الإسلامي قبل أن يكون بالإمكان تحديد الانخفاض في كل قرض بشكل منفصل في تلك المحفظة. وقد يشمل هذا الدليل معطيات جديدة بالملاحظة تشير إلى وجود تغير سلبي كبير في حالة السداد للمقرضين في إحدى المجموعات، أو الظروف الاقتصادية الوطنية أو المحلية المقترنة بحالات العجز عن السداد بخصوص الأصول في المجموعة. وتستخدم الإدارة التقديرات بناءً على الخبرة السابقة في الخسارة بالنسبة للأصول التي لها صفات مخاطر ائتمان ودليل موضوعي للانخفاض في القيمة بشكل مشابه لتلك الموجودة في المحفظة عند جدولة تدفقاتها النقدية المستقبلية، وتتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير هذه المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم للتقليل من الفروقات بين تقديرات الخسائر والخبرة بالخسائر الفعلية. ويتم تسجيل هذا الانخفاض بالاعتماد على التدفقات النقدية التاريخية وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، ولا تعد قيمة الخسارة الفعلية مختلفة بشكل جوهري عن القيمة المنخفضة التقديرية، بالرجوع أيضاً إلى إيضاح رقم ٧.

(ب) الانخفاض في قيمة الاستثمارات المالية

تعتبر المجموعة أن الاستثمارات المتاحة للبيع قد تعرضت لانخفاض في قيمتها عندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادية عن تكلفة هذه الاستثمارات. وتحديد مدى الانخفاض في القيمة العادية للأسهم غير المدرجة / الصكوك يقتضي إيداء الرأي. وفي إيداء الرأي، فإن المجموعة تقوم بتقييم الثقل الطبيعي في سعر السهم من بين عوامل أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون انخفاض القيمة ذا صلة عند توفر دليل على تراجع في الوضع المالي للشركة المستثمر فيها والأداء الصناعي والقطاعي والتغيرات في التقنية والتدفقات النقدية من العمليات والتمويل. وعند وجود دليل على الانخفاض في قيمة الأصول المالية، فإنه يتم تحديد القيمة المستردة للاستثمار وأي تدني في القيمة يتم الاعتراف به في قائمة الدخل الموحدة كمخصص مقابل التدني في قيمة الاستثمارات.

٥- نقدية وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي

٢٠١٠	٢٠٠٩
٢٨٩١٣	١٨٩,٦٦
١,٣٥١,٤٢٧	١,٠٢٤,٩٨٣
٣١٤,٢١٠	١٢٤,١٦٧
١,٨٧٤,٥٥٠	١,٣٣٨,٢١٦

نقدية
احتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي
حسابات أخرى وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي

الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي هو احتياطي إلزامي لا يستخدم في عمليات المجموعة اليومية.

٦- أرصدة واستثمارات لدى البنوك والمؤسسات المالية

٢٠١٠	٢٠٠٩
٤٦٠,١١٨	٨٩,٩٢١
٥,٦٢١,٩٠٦	٤,١٢,٨٥٠
٦,٣٥٤,٠٠٠	٤,٧٢١,٨٨
١٢,٤٣٦,٠٢٤	٨,٩١٣,٨٥٩
(٤,٨٤٤)	(١١,٢٣٦)
١٢,٤٣١,١٨٠	٨,٩٠٢,٦٢٣

حسابات جارية
إيداعات الاستثمار المطلق
أرصدة مرابحات السلع والمعادن
الإيرادات المؤجلة

تمثل أرصدة مرابحات السلع والمعادن المرابحات التي يتم الاتفاق عليها من خلال البنوك وتقبلها تعهدات من تلك البنوك بدفع قيمتها في تاريخ الاستحقاق مع الأرباح الثابتة لهذه المعاملات.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٧ - ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

٢٠١٠	٢٠٠٩	
٥٨,٦٢	٥٨,٩٥	(أ) حسب النوع :
٢٣,٥٣٦,٤٥٩	١٦,٤٧٥,١٤٦	مشاركات
٣,٢١,١١٣	٢,٨١٤,٦٣٧	مراjbات ومساومات
٩٨١,٩٢٥	١,١٤٩,٨٣٥	عقود استئناع
٥,٩٠٢,٤٢٨	٥,١٨٠,٩٢٥	تمويل بالمضاربة
٦٦,٣٠٨	٥٥,٦٦٧	تمويل بالإجارة
		أخرى
٣٣,٧٤٦,٢٩٥	٢٥,٧٣٤,٣٠٥	مجموع الذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
(٤,٠٣١,١٣٧)	(٢,٨٠٦,٥٧٨)	أرباح مؤجلة للسنوات القادمة
(٢٩٧,٨٠٩)	(٢٤٨,٢٣٢)	مخصص خاص مقابل الذمم المالية وأرصدة الأنشطة التمويلية غير المنتظمة
(٦٥,٥٧٦)	(١٦,٠١٣)	أرباح معلقة
٢٩,٣٥١,٧٧٣	٢٢,٦٦٣,٤٨٢	صافي الذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

بلغ إجمالي ذمم أنشطة التمويل غير المنتظمة في نهاية سنة ٢٠١٠ مبلغ ٣٢٦ مليون ريال (٢٠٠٩: ٢٩٥ مليون ريال)، ما يعادل ٠,٩٦٪ (٢٠٠٩: ١,١٠٪) من إجمالي ذمم أنشطة التمويل.

ب - حسب القطاع :

المجموع ٢٠١٠	المجموع ٢٠٠٩	أخرى	إجارة	مضاربة ومشاركة	عقود استئناع	مراjbات ومساومات	
٢٩٨,٨٣٧	٤٩٣,٥٣٠	-	-	-	٢٩٨,٨٣٧	-	الحكومة مؤسسات حكومية وشبه حكومية
٣,٤٨٥,٦٩٤	١,٩٧١,٠٠٢	-	٤٢٩,٤٣٨	-	-	٣,٠٥٦,٢٥٦	الصناعة
١,٢٧٢,٦٦١	٤٧٧,٧٩٠	٣	١,١٨٤,٧٧٤	-	-	٨٧,٨٨٤	التجارة
٩,٠٥٥,٣٦٦	٨,٦٠٦,٨٦٢	٤٧٦	١٦٩,٤٣٣	٨٨,١٠٧	١٩٩,٣١٧	٨,٥٩٨,٠٣٣	المقاولات
١,١٢٢,٠٥٤	٢,١٤٥,٥٨٣	٣٢٣	٦٦,٧٥٠	٧٦,٨٣٣	١٣,٤٤٠	١,٠٢٤,٧٨٣	الاستهلاك
٥,٥٧٤,١٤٢	٤,٠١٢,٤٤٩	١١,١٨٣	٧٦٥,٨٤٠	-	١٧,٣٧٩	٤,٧٧٩,٧٤٠	الإسكان
١١,٦٦٠,٥٢	٧,٨٩٠,٠٣٦	-	٣,٣٠٢,٢٦٦	-	٢,٧١,٩٤٦	٥,١٩٢,٠٨٠	أخرى
١,٧٧١,٤٨٩	٥٥٧,٠٥٣	٢,٢٤٦	٤٤,٢٧١	٨٧٥,٠٤٧	٣٦١	٨٤٩,٥٦٤	
٣٣,٧٤٦,٢٩٥	٢٥,٧٣٤,٣٠٥	١٤,٢٣١	٥,٩٠٢,٤٥٧	١,٠٣٩,٩٨٧	٣,٢٠١,٢٨٠	٢٣,٥٨٨,٣٤٠	
(٤,٠٣١,١٣٧)	(٢,٨٠٦,٥٧٨)						الأرباح المؤجلة
(٢٩٧,٨٠٩)	(٢٤٨,٢٣٢)						مخصص خاص
(٦٥,٥٧٦)	(١٦,٠١٣)						أرباح معلقة
٢٩,٣٥١,٧٧٣	٢٢,٦٦٣,٤٨٢						صافي الذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٧ - ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (تابع)

ج - حسب طبيعة العميل:

المجموع ٢٠٠٩	المجموع ٢٠١٠	أخرى	إجارة	مضاربة ومشاركة	عقود استئصال	مرايحات ومساومات	
٤,٠١٢,٤٤٩	٥,٥٧٤,١٤٣	١١,١٨٣	٧٦٥,٨٤٠	-	١٧,٣٨٠	٤,٧٧٩,٤٧٠	التجزئة
١٠,٥٤٩,٨٦٩	١٤,٠٢٨,٠٢٨	٤٨٠	١,٣٥٤,٢٠٧	٨٨,١٠٧	١٩٩,٣١٧	١٢,٣٨٥,٩١٧	شركات مؤسسات صغيرة
٢٦,٣٦٦	٤٢٢,٠٥٣	٣٢٢	٦,٦٧٥	٧٦,٨٣٣	١٣,٤٤٠	٣٢٤,٧٨٣	ومتوسطة
٧,٨٩٠,٣٦	١١,١٦٦,٠٥٢	-	٣,٣٠٢,٢٠٦	-	٢٦١,٩٤٦	٥,١٩٢,٠٨٠	تمويل برهن عقاري
٣,٠٢١,٥٨٥	٢,٥٥٦,٠١٩	٢,٢٤٦	٤٧٣,٧٠٩	٨٧٥,٠٤٧	٢٩٩,١٩٧	٩٠٥,٨٢٠	أخرى
٢٥,٧٣٤,٣٠٥	٣٣,٧٤٦,٢٩٥	١٤,٢٣١	٥,٩٠٢,٤٥٧	١,٣٩٩,٩٨٧	٣,٢٠١,٢٨٠	٢٣,٥٨٨,٣٤٠	الإجمالي
(٢,٨٠٦,٥٧٨)	(٤,٣١١,١٣٧)						الأرباح المؤجلة
(٢٤٨,٢٣٢)	(٢٩٧,٨٠٩)						مخصص خاص
(١٦,٠١٣)	(٦٥,٥٧٦)						أرباح معلقة
٢٢,٦٦٣,٤٨٢	٢٩,٣٥١,٧٧٣						صافي الذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

د - حركة مخصص الذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية غير المنتظمة:

٢٠٠٩			٢٠١٠			
المجموع	أرباح معلقة	مخصص خاص	المجموع	أرباح معلقة	مخصص خاص	
٢٣٣,٩٧٣	١٢,٣٦٢	٢٢١,٦١١	٢٦٤,٢٤٥	١٦,٠١٣	٢٤٨,٢٣٢	كما في ١ يناير
١٠,٤٣٣	٣,١٩٥	٧,٢٣٨	١٥٣,١٤٢	٥٨,٤٢٧	٩٤,٧١٥	مخصصات خاصة مكونة خلال السنة
(٦٥,٧٠٢)	(٢٦,٥٤٤)	(٣٩,١٥٨)	(٥٣,٦٠٠)	(٨,٨٦٤)	(٤٤,٧٣٦)	مخصصات مستردة خلال السنة
٣٤,٧٣١	٣,٦٥١	٣١,٠٨٠	٩٩,٥٤٢	٤٩,٥٦٣	٤٩,٩٧٩	صافي المخصصات الإضافية خلال السنة
(٤,٤٥٩)	-	(٤,٤٥٩)	(٤,٠٢)	-	(٤,٠٢)	مخصصات تم إعدامها خلال السنة
٢٦٤,٢٤٥	١٦,٠١٣	٢٤٨,٢٣٢	٣٦٣,٣٨٥	٦٥,٥٧٦	٢٩٧,٨٠٩	كما في ٣١ ديسمبر

هـ - توزيع المخصص الخاص حسب طبيعة العميل:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
١٤٨,٨٠٦	١٥٨,٥٤٢	تجزئة
٩٩,٤٢٦	١٣٩,٢٦٧	شركات
٢٤٨,٢٣٢	٢٩٧,٨٠٩	إجمالي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٨- استثمارات مالية

٢٠١٠	٢٠٠٩	
٩٩٣,٤٩٧	٨٩٧,٥٣٣	(أ) استثمارات مالية متاحة للبيع :
٢,٤٩٤,٠٥٣	٩٢١,١١٦	مدرجة
		غير مدرجة
٣,٤٨٧,٥٥٠	١,٨١٨,٦٤٩	إجمالي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
١,٥٢٤,٣٠٣	١,٦١٧,٣٩٤	(ب) استثمارات في شركات زميلة
٥,٠١١,٨٥٣	٣,٤٣٦,٠٤٣	إجمالي الاستثمارات المالية

(أ) استثمارات مالية متاحة للبيع

٢٠٠٩			٢٠١٠			
إجمالي	غير مدرجة	مدرجة	إجمالي	غير مدرجة	مدرجة	
٦٥٦,٢٩٥	٥٣٤,٩٦٦	١٢١,٣٢٩	٩٣١,٧٦٨	٦٧٧,٨١١	٢٥٣,٩٥٧	أسهم
-	-	-	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-	صكوك حكومة قطر
٩٦٣,٧٧٤	١٥١,٢١٢	٨١٢,٥٦٢	٩١٧,١٦٢	١٣٦,٧٤٤	٧٨٠,٤١٨	صكوك أخرى
٢٨٥,٨٧٦	٢٨٥,٨٧٦	-	٤٦٦,٣٤٥	٤٦٦,٣٤٥	-	صناديق استثمار اسلامية ومحافظ أخرى
١,٩٠٥,٩٤٥	٩٧٢,٠٥٤	٩٣٣,٨٩١	٣,٥٦٥,٢٧٥	٢,٥٣٠,٢٣٠	١,٠٣٥,٠٤٥	مجموع الاستثمارات المالية
(٨٧,٢٩٦)	(٥٠,٩٣٨)	(٣٦,٣٥٨)	(٧٧,٧٢٥)	(٣٦,١٧٧)	(٤١,٥٤٨)	مخصص خسائر إعادة التقييم
١,٨١٨,٦٤٩	٩٢١,١١٦	٨٩٧,٥٣٣	٣,٤٨٧,٥٥٠	٢,٤٩٤,٠٥٣	٩٩٣,٤٩٧	

حركة مخصص إعادة التقييم

٢٠٠٩	٢٠١٠	
١٤,٣٣٤	٨٧,٢٩٦	كما في ١ يناير
٨٢,٥٧٢	٣٦,٩١٣	المكون خلال السنة
(٩٦٠)	(٤٦,٤٨٤)	المسترد خلال السنة
٨٧,٢٩٦	٧٧,٧٢٥	كما في ٣١ ديسمبر

(ب) استثمارات في شركات زميلة

٢٠٠٩	٢٠١٠	
١,٦٥٠,٤٣٦	١,٦١٧,٣٩٤	في بداية السنة
٧٠٠,٠٠٠	٧٣,٣٤٢	إضافات تمت خلال السنة
(٨٨٨,٨٧٤)	(١٠٥,٦٨٠)	استيعادات تمت خلال السنة
١,٤٦١,٥٨٢	١,٥٨٥,٠٥٦	إجمالي الاستثمارات
(١٥,٠٠٠)	(٥٣,٢٢٠)	توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة
١٩,٤٥٥	١١,٧٧٣	المحول الى احتياطي القيمة العادلة خلال السنة
٤,٣٠٠	(١,٣٧٧)	المحول الى احتياطي تحويل العملة خلال السنة
١٤٧,٠٥٧	(١٨,٤٣٩)	حصة في (الخسائر) / الأرباح السنوية للشركات الزميلة
١,٦١٧,٣٩٤	١,٥٢٤,٣٠٣	في نهاية السنة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٨- استثمارات مالية (تابع)

ب) استثمارات في شركات زميلة (تابع)

توزع الاستثمارات في الشركات الزميلة فيما بين الشركات المستثمر فيها كالتالي:
حسب قيمة الاستثمارات

٢٠٩		٢٠١٠		جنسية الشركة	
الملكية		الملكية			
نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ		
٪٣٥,٠٠	٩١٥,٠٠٢	٪٣٥,٠٠	٨٨٦,٥٨٩	قطر	بنك كيو انفيست
٪٣٠,٠٨	٢٣٥,٨٨٣	٪٣٠,٠٨	٢٢٧,٤٤٥	قطر	شركة الجزيرة للتمويل (ش.م.ق)
٪٣٩,٩٠	١٦٢,٩٤٨	٪٣٩,٩٠	١٦١,٩٤٣	قطر	درة الدوحة (ذ.م.هـ)
٪٣٧,٢٥	١٠٤,١٩١	—	—	قطر	بوابة الشمال (ذ.م.هـ)
٪٢٥,٠٠	٥٠,٥٠٠	٪٢٥,٠٠	٥٠,٨٣٧	قطر	الضمان الإسلامية للتأمين
٪٣٢,٥١	٧٧,٨٧٠	٪٣٢,٥١	٦٤,٧٧٠	لبنان	بيت التمويل العربي
٪٢١,٠٠	٧١,٠٠٠	٪٣٣,٠٠	١٣٢,٧١٩	ماليزيا	بنك التمويل الآسيوي
	١,٦١٧,٣٩٤		١,٥٢٤,٣٠٣		

حسب المركز المالي

٢٠١٠					النسبة	
الأصول	الالتزامات	إيرادات التشغيل	الأرباح / (الخسائر)			
١,١٩٦,٣٧٥	٣٠٩,٧٨٦	١٠٥,٢٩٥	٢,٥٩٥	٪٣٥,٠٠	بنك كيو انفيست	
٦٤٣,٣٢١	٤١٥,٨٧٦	٣,٥٤١	٧,١٨٢	٪٣٠,٠٨	شركة الجزيرة للتمويل (ش.م.ق)	
٥٤٨,٦١٤	٣٨٦,٦٧١	—	(٧٧٠)	٪٣٩,٩٠	درة الدوحة (ذ.م.هـ)	
—	—	—	٧٤٣	—	بوابة الشمال (ذ.م.هـ)*	
٥٥,٤٣٢	٤,٥٩٥	٣,٧٥٨	٣٣٧	٪٢٥,٠٠	الضمان الإسلامية للتأمين	
٤٦٠,٤١٦	٣٩٥,٦٤٦	٧,٨٤٠	(١٦,٥١٨)	٪٣٢,٥١	بيت التمويل العربي	
٨٢٤,٢١٥	٦٩١,٤٩٦	١٨,٣٦٨	(١٢,٠٠٨)	٪٣٣,٠٠	بنك التمويل الآسيوي	
٣,٧٢٨,٣٧٣	٢,٢٤٤,٧٠٠	١٦٥,٨٠٢	(١٨,٤٣٩)			

* تمثل نصيب المجموعة في أرباح شركة بوابة الشمال (كشركة زميلة قبل تحويلها الى استثمارات مالية) حتى تاريخ بيع ٥٠٪ من حصة المجموعة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠.

٢٠٠٩					النسبة	
أصول	إلتزامات	إيرادات التشغيل	الأرباح / (الخسائر)			
١,١٦٣,٠٠٣	٤٣,٠٠١	٧٢,٣٣٠	٤٥,٨٢٦	٪٣٥,٠٠	بنك كيو انفيست	
٧٦٢,١١٠	٥٢٦,٢٢٧	٨٠,٩٤٦	٦٠,٧٧٣	٪٣٠,٠٨	شركة الجزيرة للتمويل (ش.م.ق)	
٤٩٦,٩٠٢	٣٣٣,٩٥٤	—	(٧,٩٦٣)	٪٣٩,٩٠	درة الدوحة (ذ.م.هـ)	
٣٣٦,٣٤١	٢٣٢,١٥٠	—	(١,٣٣٩)	٪٣٧,٢٥	بوابة الشمال (ذ.م.هـ)	
٥٠,٥٠٠	—	—	—	٪٢٥,٠٠	الضمان الإسلامية للتأمين	
٤٣٠,٤٨٥	٣٥٦,٦١٥	١٤,٦٤٠	١,٣٤٤	٪٣٢,٥١	بيت التمويل العربي	
٤٦٣,٢٤٣	٣٩٦,٢٤٣	١٠,٠٢٠	١,٤٦٥	٪٢١,٠٠	بنك التمويل الآسيوي	
—	—	—	٤٧,٣٥١	—	صندوق شارذ المحدودة	
٣,٧٠٢,٥٨٤	٢,٢٦٧,١٩٠	١٧٧,٩٣٦	١٤٧,٠٥٧			

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بالآلاف الريالات القطرية

٨- استثمارات مالية (تابع)

ب) استثمارات في شركات زميلة (تابع)

اندماج الأعمال - الشركات الزميلة

بنك كيو انفيست

خلال سنة ٢٠٠٩، قام المصرف بالاستحواذ على حصة اضافية بنسبة ١٠٪ من أسهم بنك الإستثمار القطري الإسلامي ذ.م.م (شركة زميلة) بقيمة نقدية قدرها ٥٠ مليون دولار أمريكي، بما يعادل ١٨٧ مليون ريال قطري، بقيمة اسمية ١ دولار أمريكي لكل سهم بما يعادل ٣,٦٤ ريال قطري لكل دولار أمريكي، كما تم دفع مبلغ ١٨٠,٢٥٠ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٦٥٦ مليون ريال قطري تحت حساب زيادة رأس المال. إلا أن إجراءات التخصيص لتحديد الحصة النهائية لم يتم الإنتهاء منها حتى تاريخ صدور القوائم المالية الموحدة.

الشهرة

تنشأ الشهرة المعترف بها من الاستثمار في الشركات الزميلة، والمرتبطة بالملاءة المالية للمركز المالي لها، لما تملكه الشركة المستحوذة من كفاءات بشرية متميزة ومن محصلة الفوائد الايجابية الناتجة من زيادة قيمة الاستثمار بعد استحواذ المجموعة على حصتها في تلك الشركات.

للإلتزام بالمعايير المحاسبية المطبقة، قام المصرف بإجراء ما يسمى بعملية «تخصيص سعر الشراء» من القيمة المدفوعة لاقتناء ١٠٪ من حصص ملكية بنك الإستثمار القطري الإسلامي ذ.م.م. (شركة زميلة)، حيث يقوم بالتعرف على القيمة المدفوعة للأصول الملموسة وغير الملموسة والشهرة عند الاقتناء. ولا تعد قيمة الأصول غير الملموسة المتعلقة باقتناء نسبة ١٠٪ من حصص ملكية بنك الإستثمار القطري الإسلامي ذ.م.م ذات تأثير جوهري.

إن صافي قيمة الأصول المقتنية والشهرة الناتجة عن شراء حصة من رأسمال الشركات الزميلة هي كما يلي:

بنك كيو انفيست	بوابة الشمال *	شركة الضمان للتأمين الإسلامي	بنك التمويل الآسيوي **
١٨١,٦٢٠	-	-	-
كما في ١ يناير ٢٠١٠			
-	-	-	٧٣,٣٤٢
الحركة خلال العام			
-	(٣٥,٦٣٢)	-	-
المبلغ المدفوع خلال العام			
-	(٣٥,٦٣٢)	-	٧٣,٣٤٢
بيع ٥٠٪ من حصة المجموعة			
-	(٣٥,٦٣٢)	-	٧٣,٣٤٢
نتاج الحركة خلال العام			
١٨١,٦٢٠	(٣٥,٦٣٢)	-	٧٣,٣٤٢
كما في ٣١ ديسمبر			

بنك كيو انفيست	بوابة الشمال	شركة الضمان للتأمين الإسلامي
١٨١,٦٢٠	-	-
كما في ١ يناير ٢٠٠٩		
١٨٧,٠٠٠	-	٥٠,٥٠٠
الحركة خلال العام		
(١٨٧,٠٠٠)	-	(٥٠,٥٠٠)
المبلغ المدفوع خلال العام		
-	-	-
حصة المصرف في القيمة العادلة للأصول المقتناة		
-	-	-
نتاج الحركة خلال العام		
١٨١,٦٢٠	-	-
كما في ٣١ ديسمبر		

* تم تحويل الاستثمار في شركة بوابة الشمال للاستثمارات المالية المتاحة للبيع نتيجة لبيع ٥٠٪ من حصة المجموعة وانخفاض حصتها إلى ١٨,٦٣٪.

** تمثل الحركة في بنك التمويل الآسيوي امتلاك ١٠٪ كحصة إضافية وذلك بشراء نصيب بيت التمويل الخليجي بمبلغ ٣,٩٤٠ الف ريال تم شراؤها بالقيمة الاسمية، بالإضافة الى مبلغ ٤٢,٤٠٢ الف ريال والتي تمثل ٢٥٪ من رأس المال وهي عبارة عن الاكتتاب في الدفعة الاولى من زيادة رأس المال بنسبة ٥٠٪، بالإضافة إلى شراء الحصة غير المكتتبه لشركة الأصول المالية بالبحرين والتي تمثل ٢٪ من رأس المال لتضاف إلى حصة المصرف لتصبح ٣٣٪.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٩- استثمارات أخرى

(أ) عقارات وأصول ثابتة بغرض التأجير

٢٠٠٩			٢٠١٠			
مجموع	مباني	أراضي	مجموع	مباني	أراضي	
٦٠١,٤٨١	-	٦٠١,٤٨١	٣١٧,٨٩٩	١١٥,٧٨٤	٢٠٢,١١٥	التكلفة
١١٥,٧٨٤	١١٥,٧٨٤	-	-	-	-	كما في يناير
-	-	-	-	-	-	إضافات خلال السنة
(٣٩٩,٣٦٦)	-	(٣٩٩,٣٦٦)	-	-	-	الزيادة في القيمة العادلة
٣١٧,٨٩٩	١١٥,٧٨٤	٢٠٢,١١٥	٣١٧,٨٩٩	١١٥,٧٨٤	٢٠٢,١١٥	استبعادات خلال السنة
						كما في ٣١ ديسمبر
٣١٧,٨٩٩	١١٥,٧٨٤	٢٠٢,١١٥	٣١٧,٨٩٩	١١٥,٧٨٤	٢٠٢,١١٥	صافي القيمة الدفترية
						كما في ٣١ ديسمبر

بلغت القيمة السوقية لتلك العقارات والأصول الثابتة بغرض التأجير كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغاً وقدره ٣٨٨ مليون ريال قطري (٢٠٠٩): ٤١١ مليون ريال قطري). تم تحديد القيمة السوقية بناءً على صفقات في عقارات ومواقع مشابهة وتم تحديدها لكل عقار بناءً على تقييمات مستقلة.

(ب) عقارات وأصول ثابتة بغرض الإيجار

٢٠٠٩			٢٠١٠			
مجموع	مباني	أراضي	مجموع	مباني	أراضي	
١,١٩٨,٧٤٣	٦٩٧,٧٨٧	٥٠٠,٩٥٦	٩١٤,٧٨١	٣٨٧,٣٠٠	٥٢٧,٤٨١	التكلفة
٢٦,٥٢٥	-	٢٦,٥٢٥	-	-	-	كما في يناير
(٣١٠,٤٨٧)	(٣١٠,٤٨٧)	-	(١٠٥,٦٧٩)	-	(١٠٥,٦٧٩)	إضافات خلال السنة
٩١٤,٧٨١	٣٨٧,٣٠٠	٥٢٧,٤٨١	٨٠٩,١٠٢	٣٨٧,٣٠٠	٤٢١,٨٠٢	استبعادات خلال السنة
						إجمالي القيمة الدفترية
						كما في ٣١ ديسمبر
(٧٧,١٤٩)	(٧٧,١٤٩)	-	(٢٩,٢٥٢)	(١٢,١٣٩)	(١٧,١١٣)	مخصص تدنى القيمة العادلة
(١٧,١١٣)	-	(١٧,١١٣)	-	-	-	كما في يناير
٦٥,٠١١	٦٥,٠١١	-	١٧,١١٣	-	١٧,١١٣	إضافات خلال السنة
(٢٩,٢٥١)	(١٢,١٣٨)	(١٧,١١٣)	١٢,١٣٩	(١٢,١٣٩)	-	استبعادات خلال السنة
						كما في ٣١ ديسمبر
٨٨٥,٥٣٠	٣٧٥,١٦٢	٥١٠,٣٦٨	٧٩٦,٩٦٣	٣٧٥,١٦١	٤٢١,٨٠٢	صافي القيمة الدفترية
						كما في ٣١ ديسمبر
١,٢٣,٤٢٩	٤٩٠,٩٤٦	٧١٢,٤٨٣	١,١١٤,٨٦٢	٤٩٠,٩٤٥	٦٢٣,٩١٧	مجموع صافي القيمة
						الدفترية للإستثمارات الأخرى
						كما في ٣١ ديسمبر (أ+ب)

بلغت القيمة السوقية لتلك العقارات والأصول الثابتة بغرض الإيجار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغاً وقدره ٨٠٨ ملايين ريال قطري (٢٠٠٩): ٨٨٨ مليون ريال قطري). تم تحديد القيم السوقية بناءً على صفقات في عقارات ومواقع مشابهة وتم تحديدها لكل عقار بناءً على تقييمات مستقلة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بالآلاف الريالات القطرية

١- أصول ثابتة

المجموع	سيارات	معدات مكتبية ومفروشات وتركيبات وتحسينات على مباني مستأجرة	أجهزة كمبيوتر	أراضي ومباني	
					التكلفة
٤٤٦,٧٧	٣,٥٨٥	١٢٤,٣٨٩	١٠٨,٦٦٦	٢٠٩,٤٣٧	كما في ١ يناير ٢٠١٠
١٦,٣٤٠	—	٢,٥٤١	٣٢,٩٠٥	٥٢,٨٩٤	إضافات
(١,٥٦١)	—	(١,٥٦١)	—	—	استبعادات
٥٥٠,٨٥٦	٣,٥٨٥	١٤٣,٣٦٩	١٤١,٥٧١	٢٦٢,٣٣١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
					الاستهلاك
١٤٦,٩٩٨	٢,٢١٥	٣٨,٩٧٠	٧,٩٠٧	٤٣,٩٦٦	كما في ١ يناير ٢٠١٠
٣٤,٦٦٠	٤٣٣	١٧,٢٨٧	١٣,٣٤٧	٣,٥٩٣	استهلاك السنة
(١,٣٦٢)	—	(١,٣٦٢)	—	—	استبعادات
١٨٠,٢٩٦	٢,٦٤٨	٥٤,٨٩٥	٨٤,٢٥٤	٣٨,٤٩٩	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
٣٧٠,٥٦٠	٩٣٧	٨٨,٤٧٤	٥٧,٣١٧	٢٢٣,٨٣٢	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

التكلفة

٣٨٤,٠٢٦	٣,٤١٢	١١٣,٣٣٠	٨٦,٢٥٦	١٨١,٠٢٨	كما في ١ يناير ٢٠٠٩
٧٤,٣٥٧	١٧٣	١٤,٤٠١	٣١,٣٧٤	٢٨,٤٠٩	إضافات
(١٢,٣٦٦)	—	(٣,٣٤٢)	(٨,٩٦٤)	—	استبعادات
٤٤٦,٧٧٧	٣,٥٨٥	١٢٤,٣٨٩	١٠٨,٦٦٦	٢٠٩,٤٣٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
					الاستهلاك
١٢٣,٦٧٩	١,٧٩٧	٢٦,٤٨٠	٦٣,١١١	٣٢,٢٩١	كما في ١ يناير ٢٠٠٩
٣٥,٥٠٩	٤١٨	١٥,٧٤٢	١٦,٧٣٤	٦,١٠٥	استهلاك السنة
(١٢,١٩٠)	—	(٣,٢٥٢)	(٨,٩٣٨)	—	استبعادات
١٤٦,٩٩٨	٢,٢١٥	٣٨,٩٧٠	٧٠,٩٠٧	٣٤,٩٦٦	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٢٩٩,٧٧٩	١,٣٧٠	٨٥,٤١٩	٣٧,٧٥٩	١٧٤,٥٣١	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١١ - أصول أخرى

٢٠٠٩	٢٠١٠	
٥٧٦,٩٤	٦٩٩,٢٧٧	إيرادات مستحقة
٨٦,٤٤٧	٤٦,٨١٢	أعمال قيد التنفيذ
٣٦,٤٢٢	٣٦,٤٢٢	مستحق من بنك الاعتماد والتجارة الدولي (تحت التصفية)
١٨,٢١٥	١٥,٢٤٣	مصرفات مدفوعة مقدماً
١١,١٧٥	—	ضرائب دخل مؤجلة
٧٣٧,٨٩٧	٩٢٣,٩٩١	أرصدة مدينة أخرى
١,٤٦٦,٢٥٠	١,٧٢١,٧٤٥	مخصص مستحق من بنك الاعتماد والتجارة الدولي
(٣٦,٤٢٢)	(٣٦,٤٢٢)	
١,٤٢٩,٨٢٨	١,٦٨٥,٣٢٣	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

١٢ - أرصدة حسابات البنوك والمؤسسات المالية

٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢٦١,٥٤٥	٦٠,٥٤٥	حسابات جارية
٨,١٥٠,٣٧٤	٨,٦٣٠,٤٤٠	وودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية
٨,٤١١,٩١٩	٨,٦٩٠,٩٨٥	

١٣ - أرصدة حسابات العملاء

(أ) حسابات جارية

٢٠١٠	٢٠٠٩	
١,٣٩٠,٢١٩	٦٥٨	حكومة
٣,٦٢٣,٩٤٩	٣,٨٣٩,٩٩٠	شركات ومؤسسات
٢,٦٥٨,٠٤٠	٥٤,٦٠١	أفراد
٧,٦٧٢,٢٠٨	٣,٨٩٥,٢٤٩	
	٢,٨٢٣,٤٥٤	(ب) مطالبات أخرى
٨,٧٣٠,٥٣٥	٦,٧١٨,٧٠٣	إجمالي الحسابات الجارية والمطالبات الأخرى

١٤ - أدوات صكوك تمويلية

أبرم المصرف خلال العام ٢٠١٠ ترتيبات تمويل صكوك متوافق مع الشريعة الإسلامية، بعد الحصول على تقرير بموافقة هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف، وحصل من خلالها على تمويل متوسط الأجل بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي تستحق قيمتها بعد خمس سنوات في ٧ أكتوبر ٢٠١٥ (بما يعادل ٢,٧١٣,٢٩٠,٠٠٠ ريال قطري بالصافي بعد خصم تكاليف الإصدار بمبلغ ١٦,٧١٠,٠٠٠ ريال قطري حيث يتم إطفائها على مدار خمس سنوات) وهذه الصكوك مدرجة في بورصة لندن.

تشمل شروط الترتيبات تحويل بعض الأصول المحددة (أصول مملوكة بالمشاركة) والتي تضم أصولاً مستأجرة بالأصل «المرابحة المؤجلة» متوافقة مع الشريعة الإسلامية وأية أصول مستبدلة إلى شركة الصكوك، شركة تمويل صكوك مصرف قطر الإسلامي (ذ.م.م) (المصدر) والتي تم تأسيسها خصيصاً لإجراء معاملات الصكوك. إن الأصول تحت سيطرة المصرف وسيستمر إدارتها من قبل المصرف، ويتعهد المصرف بإعادة شراء تلك الصكوك في تاريخ الاستحقاق بالسعر المتفق عليه بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي. يترتب على الصكوك معدل ربح ثابت ٧,٨٥٦٪ مستحق الدفع إلى المستثمرين على أساس نصف سنوي.

سيقوم المصدر بدفع مبلغ التوزيع بصورة دورية نصف سنوية من العوائد المحصلة من الأصول المملوكة بالمشاركة. ومن المتوقع أن تكون تلك العوائد كافية لتغطي مبلغ التوزيع نصف السنوي المستحق الدفع إلى حاملي الصكوك في تواريخ التوزيع عند استحقاق الصكوك.

١٥ - التزامات أخرى

٢٠١٠	٢٠٠٩	
٣٧٠,٠٨٥	٣٩٩,٥٧٥	دفعات مقدمة من العملاء
١٣,٤٩٠	٨٥,٦٩٨	شيكات مقبولة الدفع وحوالات
٧٦,٣٠٧	٧٨,٥٧٤	مصرفات مستحقة
٤٨,٩٤٨	٦٦,٧١٨	تأمينات نقدية
٧٣,١٨٨	٦٥,٦٢٣	مخصص مخافة نهاية الخدمة للعاملين (إيضاح ١٦)
٦٣,٨٢٥	٣١,٨٧٨	معلقات بطاقات الفيزا وشبكة الصراف الآلي
٢٤,٥٦٣	-	أرباح مستحقة لحملة الصكوك
١١,٢٥٨	١١,٢٥٨	مخصص التزامات محتملة
٨,٤٧٤	٦,٠٨٨	أرباح مساهمين مستحقة عن سنوات سابقة
٤,٣٧٧	١,٠٩٢	مساهمات العملاء في محافظ وصناديق
٩٩٦	٤٧٤	صندوق تقاعد العاملين القطريين
٣٣,٣٦٣	-	المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية
٢٧٨,٠٩٢	٢٧٤,٩٢٩	أرصدة دائنة أخرى
١,١٢٣,٩٦٦	١,٠٢١,٩٠٧	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بالآلاف الريالات القطرية

١٦ - مخصص نهاية الخدمة للعاملين

٢٠١٠	٢٠٠٩	
٦٥,٦٢٣	٥٨,٩٠٤	الرصيد كما في ١ يناير
١١,٩٩٥	٨,٦٣٢	إضافات خلال السنة
(٤,٤٣٠)	(١,٩١٣)	المبلغ المدفوع خلال السنة
٧٣,١٨٨	٦٥,٦٢٣	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٥)

١٧ - حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق

٢٠١٠	٢٠٠٩	
		(أ) حسب النوع :
		ودائع لأجل
		ودائع تحت الطلب
		ودائع التوفير
١٣,٣٦٣,٨٨٠	٨,٤٠٣,٨٥٥	
٤,٠٥٩,٤١٤	١,٩٦٤,٢٦٦	
٤,٠٣٤,٥٠٣	٣,١٤٩,٣١٩	
٢١,٤٥٧,٧٩٧	١٣,٥١٧,٤٤٠	حصة الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق
٦,١٥٣	١٤٥,٢٨١	حصة أصحاب ودائع الاستثمار المطلق في احتياطي القيمة العادلة
٢١,٥٢٧,١٧٦	١٣,٦٤٢,٢٨٠	
		(ب) حسب القطاع:
		أفراد
		شركات
		حكومة
		مؤسسات حكومية وشبه حكومية
١١,٠٧٤,١١٦	٧,٧٤٣,٧٨٣	
٩,٤٦٩,٩٢١	٥,٦٣٣,٩٠٤	
٨٢٢,٤٠٢	١٣٩,٧٥٣	
٩٣,٣٥٨	-	
٢١,٤٥٧,٧٩٧	١٣,٥١٧,٤٤٠	أرباح مستحقة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق
٦,١٥٣	١٤٥,٢٨١	حصة أصحاب ودائع الاستثمار المطلق في احتياطي القيمة العادلة
٢١,٥٢٧,١٧٦	١٣,٦٤٢,٢٨٠	

تشتمل حصة أصحاب ودائع الاستثمار المطلق على مبلغ ٢٧٥,٨٣ مليون ريال قطري محتفظ بها كضمان مقابل منحهم تسهيلات تمويلية مباشرة وغير مباشرة (٢٠٠٩: ٩٧,٧ مليون ريال قطري).

١٨ - حقوق الأقلية

٢٠١٠	٢٠٠٩	
١٩٣,٧٢٢	٢٢٥,٩١٠	كما في ١ يناير
٣,٢٥٨	(١٠٠,٢٦٠)	حصة الأقلية في أرباح الشركات التابعة
١,٠٩٣	١١٠	صافي الحركة في احتياطي القيمة العادلة للشركات التابعة
٢,٧٢	٤,٦٦٢	صافي الحركة في احتياطي فروقات العملة
(١٧,٩٣٤)	٥٦,١٠٠	حصة في (نقص) زيادة رأس المال
-	٧,٢٠٠	حصة في زيادة الاحتياطي القانوني
٢٠٩,٢١١	١٩٣,٧٢٢	كما في ٣١ ديسمبر

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

١٩- حقوق المساهمين

(أ) رأس المال

٢٠٠٩	٢٠١٠
٢,٦٧,٥٦٦	٢,٦٦,٠٢٢

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع ٢٦٦,٠ مليون سهم بقيمة ١٠ ريالات للسهم الواحد (٢٦٧,٥٦٦ مليون سهم بقيمة ١٠ ريالات قطرية للسهم الواحد)

في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨، قام المساهمون بإصدار أسهم إضافية لجهاز قطر للاستثمار بقيمة ٩٧,١ ريال قطري لكل سهم بما يعادل ٢٠٪ من رأس المال المصدر كما في ذلك التاريخ، خلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. أصدر المصرف ٥٪ فقط من أسهم الزيادة في رأس المال بما يعادل ٩,٨٤ مليون سهم بواقع ١٠ ريالات لكل سهم، وقد تم تحويل علاوة الإصدار بمبلغ ٨٥٧ مليون ريال قطري الناتجة عن زيادة رأس المال إلى الاحتياطي القانوني.

(ب) مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال

في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ تسلم المصرف مبلغ ٩٥٦ مليون ريال قطري قيمة الشريحة الثانية من مساهمة جهاز قطر للاستثمار مقابل حصة في رأس مال المصرف لعدد ٩,٨٤٥,٥٥٠ سهما عاديا عبر إصدار خاص وذلك وفقا لقرار المساهمين في الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨، وتم تخصيص الأسهم وتحويل تلك المبالغ إلى رأس المال خلال عام ٢٠١٠.

(ج) إحتياطي قانوني

بموجب قانون مصرف قطر المركزي رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته يتم احتجاز ١٠٪ من صافي أرباح السنة لتحويل إلى حساب الاحتياطي القانوني ويتم التوقف عن التمويل لحساب الاحتياطي القانوني عندما يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع علما بأن الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات التجارية القطري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ وبعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

(د) إحتياطي عام

بموجب النظام الأساسي للمصرف يتم تحويل جزء من صافي الأرباح للاحتياطي العام يتم استخدامه بموجب قرار من الجمعية العمومية. بناء على توصية مجلس الادارة وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

(هـ) احتياطي المخاطر

بناء على تعليمات مصرف قطر المركزي يجب ألا يقل رصيد إحتياطي المخاطر في نهاية كل عام عن ١٠٥٠٪ من إجمالي الائتمان المباشر الممنوح من المصرف وشركاته التابعة للقطاع الخاص كما في تاريخ الميزانية المجمعة بعد استبعاد المخصصات الخاصة والأرباح المعقفة ويستثنى منه التمويل الممنوح لوزارة المالية أو المضمون منها والتمويل مقابل ضمانات نقدية ولا يجوز استخدام أي جزء من هذا الاحتياطي إلا بموافقة مسبقة من مصرف قطر المركزي.

(و) احتياطي القيمة العادلة

٢٠٠٩	٢٠١٠
(٧٦,٠٠٩)	(٤٤,٨٢٧)
٣١,٩٤٠	٦٤,١٦
٢٧,٩٣٤	٨٩١
٥٩,٨٧٤	٦٤,٩٩٧
(٢٨,٦٩٢)	(٢٦,٥٩٤)
(٤٤,٨٢٧)	(٦,٤٤٤)

كما في ١ يناير
ناتج إعادة التقييم في نهاية السنة المحول إلى قائمة الدخل خلال السنة

صافي التخير خلال السنة
يخصم: حصة أصحاب ودائع الاستثمار المطلق
في احتياطي القيمة العادلة

كما في ٣١ ديسمبر

يمثل احتياطي القيمة العادلة أرباحاً غير محققة والتي لا يجوز توزيعها إلا عندما تصبح أرباحاً محققة ومحتملة على قائمة الدخل الموحدة.

(ز) صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

بناء على تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة خلال العام ٢٠١٠، قامت المجموعة بتخصيص مبلغ ٦٦,٤ مليون ريال والتي تمثل نسبة ٢,٥٠٪ من صافي الأرباح للسنتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تنفيذا للقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ (٢٠١٠: ٣٣,٤ مليون ريال قطري)، (٢٠٠٩: ٣٣ مليون ريال قطري).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

١٩- حقوق المساهمين (تابع)

ج) أرباح مقترح توزيعها

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ٥٠٪ من رأس المال المدفوع بواقع ٥ ريالات قطرية لكل سهم وبمبلغ إجمالي ١,٠٨٣ مليون ريال قطري (٢٠٩ - ٦٠٪ مدفوعة من رأس المال وبمبلغ إجمالي ١,١٨١ مليون ريال قطري - بواقع ٦ ريالات قطرية للسهم الواحد). إن هذا التوزيع خاضع لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

٢٠- إيرادات الأنشطة التمويلية

٢٠٩	٢٠١٠	
١,٠٤٠,١٠٢	١,٢٥٦,٦٠٢	مرايبات ومساومات
٣٦٨,٩٥٠	٢٤٤,٨٧٤	استنصاع
٨٤,٨٧٩	٨٦,٤٩٣	مضاربات
٣٢١,٩٣٥	٢٧٥,٣٣٠	إجارة منتهية بالتملك
١,٨١٥,٨٦٦	١,٨٦٣,٢٩٩	المجموع

٢١- أرباح الأنشطة الاستثمارية

٢٠٩	٢٠١٠	
		أ) أرباح الأرصدة والاستثمارات لدى البنوك والمؤسسات المالية(*)
٢٨,٤٤٧	٤٢,٥١٠	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية
(٥٥,٩٦٥)	(٩٥,٥٠٢)	عمليات مرايبات في سلع ومعادن، صافي
(٢٧,٥١٨)	(٥٢,٩٩٢)	
		ب) عوائد الاستثمارات
٢٢٦,٧١٣	١١٦,٥٢٣	استثمارات مالية متاحة للبيع
٢٧,١٥٠	٢٦,٩١٨	استثمارات في عقارات وأصول ثابتة بغرض التأجير
٢٥٣,٨٦٣	١٤٣,٤٤١	
		ج) أرباح بيع الاستثمارات
٤٩,٥٦١	٨٣,٦٦٦	استثمارات في عقارات وأصول بغرض الاتجار
٤٩,٥٦١	٨٣,٦٦٦	
٢٧٥,٩٠٦	١٧٤,١٠٥	إجمالي أرباح الأنشطة الاستثمارية

* يظهر هذا الرصيد بالصافي بعد خصم الأرباح المدفوعة للبنوك والمؤسسات المالية بمبلغ ١٨٨ مليون ريال قطري (٢٠٩: ٢٠٢ مليون ريال قطري)

٢٢- إيرادات عمليات ورسوم

٢٠٩	٢٠١٠	
١٤٤,٥٦٧	١٨٩,٢١١	أتعاب إدارية
٣٤,١٨٦	٣٦,٣٣٤	رسوم خدمات مصرفية
٣٩,٦١٤	٣٤,٥٣٦	عمليات اعتمادات وكفالات
٩,٦٧٥	—	إيرادات أنشطة الاستثمار للغير
٤٠	—	حصة المجموعة من أرباح الاستثمار المقيد
٤٨,١١٦	٤٨,٩٤٢	أخرى
٢٧٦,١٩٨	٣٠٨,٧٢٣	

٢٣- أرباح عمليات النقد الأجنبي

٢٠٩	٢٠١٠	
٥,٧١٤	٣,٩١١	أرباح عمليات النقد الأجنبي
٣٩,٤٣٢	٢٢,٢٧٦	أرباح فروق تقييم الأصول والالتزامات في نهاية السنة
٤٥,١٤٦	٢٦,١٨٧	صافي عمليات النقد الأجنبي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بالآلاف الريالات القطرية

٢٤- مصروفات إدارية وعمومية

٢٠٠٩	٢٠١٠	
٢٥٠,١٠٥	٢٥٤,٢٩٠	رواتب وبدلات ومناافع الموظفين
٣٢,٢٨٢	٤٢,٢١١	إيجار وصيانة
٢٩,٧١	٢٧,٦٠	مكافآت وبدلات تنفيذية لأعضاء مجلس الإدارة
٢٢,٢٦٩	٢١,١٧	مصاريف دعائية وتسويق
١٩,٦٨١	٢١,١٣٠	اتصالات ومرافق وتأمين
١٣,٢٠٧	١٧,٥٨٠	أتعاب قانونية ومهنية
٨,٧٦٠	١١,٤٤٤	مكافأة نهاية الخدمة
٣,٠٩٢	٢,٥٥٩	تكلفة البرامج التدريبية
٢,٣٤	٢,٩٩٦	مساهمة المجموعة في صندوق التقاعد
٦,١٤٧	٣٩,٢٤٥	أخرى
٤٤١,٢٤٨	٤٤٤,٦٣٢	

بلغ عدد الموظفين ٨٢٥ موظفاً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (٢٠٠٩: ٧٩٢).

٢٥- نصيب أصحاب ودائع الاستثمار المطلق من صافي الأرباح

٢٠٠٩	٢٠١٠	
٨٩١,٩٧٩	٧٦٣,٦٩٠	حصة أصحاب الودائع من صافي الربح قبل خصم مضاربة المجموعة
(٥٢٢,٩٨٠)	(٣١٧,٦٧)	يخصم: حصة مضاربة المجموعة
٣٦٨,٩٩٩	٤٤٦,٠٢٣	صافي حصة أصحاب الودائع
١٤١,٣٦٧	-	بعد خصم مضاربة المجموعة
٥١٠,٣٦٦	٤٤٦,٠٢٣	يضاف: قيمة الدعم المقدم من المساهمين
		حصة أصحاب الودائع النهائية بعد الدعم المقدم من المساهمين

إن معدلات توزيع الأرباح على أصحاب ودائع الإستثمار المطلق خلال السنة هي كالتالي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
(%)	(%)	
٧,٠٠	٢,٧٣	ودائع ٥ سنوات
٦,٢٥	٢,٥٣	ودائع ٣ سنوات
٥,٧٥	٢,٣٠	ودائع سنة
٥,١٠	٢,١٠	ودائع ٦ أشهر
٤,٠٠	١,٩٧	ودائع ٣ أشهر
٣,٥٢	١,٦٧	ودائع الشهر
٣,٥٠	١,٥٧	التوفير
٣,٥٠	١,٥٧	الجاري استثماري

٢٦- عائد السهم الأساسي والمعدل من الأرباح

يمثل عائد السهم من الأرباح حاصل قسمة نصيب المساهمين في صافي الأرباح السنوية على المتوسط المرجح للعدد الكلي للسهم المصدرة خلال السنة

٢٠٠٩	٢٠١٠	
١,٣٢٢,١٦	١,٣٣٤,٥٣٥	نصيب المساهمين في صافي أرباح السنة
٢١٦,٦٠٢	٢١٥,١٤٥	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال السنة (بالألف)
٦,١٠	٦,٢٠	عائد السهم الأساسي والمعدل (ريال قطري لكل سهم)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بالآلاف الريالات القطرية

٢٧- التزامات محتملة وتعهدات

(أ) التزامات محتملة

٢٠١٠				
المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى خمس سنوات	أقل من سنة	
٢,٦٩١,٥٩٣	--	--	٢,٦٩١,٥٩٣	خطابات الضمان
٢,٤٨٢,٣٨٩	--	--	٢,٤٨٢,٣٨٩	ارتباطات وسقوف تمويل غير مستغلة
١,١٩٦,٥٥٦	--	--	١,١٩٦,٥٥٦	الجزء غير المنفذ من عقود الاستصناع
٥٠٨,٧٩٩	--	٥٠٨,٧٩٩	--	أدوات صكوك تمويلية
٤٤٨,٧٩٥	--	--	٤٤٨,٧٩٥	الاعتمادات المستندية
١٩,٧٦٥	--	--	١٩,٧٦٥	قبولات
٧,٤٣٧,٨٩٧	--	٥٠٨,٧٩٩	٦,٩٢٩,٠٩٨	
				(ب) تعهدات وارتباطات أخرى
٤,٤٤١	--	٤,٤٤١	--	محافظ واستثمارات مدارة للغير إيضاح (٢٩)
١٧٨,٣٦٠	--	١٧٨,٣٦٠	--	ودائع الاستثمار المقيد للعملاء إيضاح (٣٠)
١٨٢,٨٠١	--	١٨٢,٨٠١	--	

(أ) التزامات محتملة

٢٠٠٩				
المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى خمس سنوات	أقل من سنة	
٦,٠٥٥,٥٧١	--	--	٦,٠٥٥,٥٧١	خطابات الضمان
١,٨١٧,٥٥٨	--	--	١,٨١٧,٥٥٨	ارتباطات وسقوف تمويل غير مستغلة
١,٦٧٣,٣٦٨	--	--	١,٦٧٣,٣٦٨	الجزء غير المنفذ من عقود الاستصناع
٣٤٢,٦١٢	--	--	٣٤٢,٦١٢	الاعتمادات المستندية
٧٤,١٤٦	--	--	٧٤,١٤٦	قبولات
٩,٩٦٣,٢٥٥	--	--	٩,٩٦٣,٢٥٥	
				(ب) تعهدات وارتباطات أخرى
٤,٤٤١	--	٤,٤٤١	--	محافظ واستثمارات مدارة للغير إيضاح (٢٩)
١٧٨,٣٦٠	--	١٧٨,٣٦٠	--	ودائع الاستثمار المقيد للعملاء إيضاح (٣٠)
١٨٢,٨٠١	--	١٨٢,٨٠١	--	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٢٨- التوزيع الجغرافي

فيما يلي ملخص لأصول والتزامات المجموعة حسب التوزيع الجغرافي لها:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

مجموع	أخرى	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون	قطر	
						الأصول
١,٨٧٤,٥٥٠	--	--	--	--	١,٨٧٤,٥٥٠	نقدية وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي
١٢,٤٣١,١٨٠	٦١,٠٢٢	٤٣٣,٥٩٨	١,٥١٠,٧٨٩	١٥٩,٨٥٨	١٠,٢٦٦,٦١٣	أرصدة واستثمارات لدى البنوك والمؤسسات المالية
٢٩,٣٥١,٧٧٣	٣٥,١٠	--	٥٦,٤٣٤	٣٥٣,٣٨١	٢٨,٤٥٦,٩٤٨	ذمم وأرصدة الأنشطة التمولية
٥,٠١١,٨٥٣	٥١٨,٧٥٠	--	٤٣,٤٦٦	١,١٠٩,٣١٤	٢,٩٨٠,٣٢٣	استثمارات مالية
١,١١٤,٨٦٢	--	--	٣٥٨,٧٦٢	--	٧٥٦,١٠٠	استثمارات أخرى
٣٧٠,٥٦٠	--	--	--	--	٣٧٠,٥٦٠	أصول ثابتة
١,٦٨٥,٣٢٣	--	--	١٣,٩١٤	--	١,٦٧١,٤٠٩	أصول أخرى
٥١,٨٤٠,١٠١	٦١٤,٧٨٢	٤٣٣,٥٩٨	٢,٧٩٢,٦٦٥	١,٦٢٢,٥٥٣	٤٦,٣٧٦,٥٠٣	إجمالي الأصول
						الالتزامات
٨,٤١١,٩١٩	١,٩٣٣,٤٨٦	--	٢١٢,٥٢٦	٣,٣٤٣,٧٥٤	٢,٩٢٢,١٥٣	أرصدة حسابات البنوك والمؤسسات المالية
٨,٧٣٠,٥٣٥	--	--	٥٦,٠٤٥	--	٨,٦٧٤,٤٩٠	أرصدة حسابات العملاء
٢,٧١٣,٢٩٠	--	--	--	--	٢,٧١٣,٢٩٠	أدوات صكوك تمويلية
١,١٢٣,٩٦٦	--	--	٣,٦٨٢	--	١,١٢٠,٢٨٤	التزامات أخرى
٢٠,٩٧٩,٧١٠	١,٩٣٣,٤٨٦	--	٢١٦,٢٥٣	٣,٣٤٣,٧٥٤	١٥,٤٣٠,٢١٧	إجمالي الالتزامات
						حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق
٢١,٥٢٧,١٧٦	--	--	--	--	٢١,٥٢٧,١٧٦	
						حقوق الأقلية
٢٩,٢١١	--	--	٣٠,٩٥٥	--	١٧٨,٢٥٦	
						حقوق المساهمين
٢,١٦٦,٠٢٢	--	--	--	--	٢,١٦٦,٠٢٢	رأس المال
٤,٦٥٤,٩٢٢	--	--	--	--	٤,٦٥٤,٩٢٢	احتياطي قانوني
٦٦٦,٥٧١	--	--	--	--	٦٦٦,٥٧١	احتياطي عام
٤٢٨,٥٠٠	--	--	--	--	٤٢٨,٥٠٠	احتياطي المخاطر
(٦,٤٢٤)	--	--	--	--	(٦,٤٢٤)	احتياطي القيمة العادلة
(٥٣,٧٦٦)	--	--	--	--	(٥٣,٧٦٦)	احتياطي تحويل العملة
١,٠٨٣,٠١١	--	--	--	--	١,٠٨٣,٠١١	أرباح نقدية مقترح توزيعها
١٨٥,١٠٨	--	--	--	--	١٨٥,١٠٨	أرباح مدورة
٩,١٢٤,٠٠٤	--	--	--	--	٩,١٢٤,٠٠٤	إجمالي حقوق المساهمين
						إجمالي الالتزامات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق الأقلية وحقوق المساهمين
٥١,٨٤٠,١٠١	١,٩٣٣,٤٨٦	--	٣٠٣,٢٠٨	٣,٣٤٣,٧٥٤	٤٦,٢٥٩,٦٥٣	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٢٨- التوزيع الجغرافي (تابع)

فيما يلي ملخص لأصول والتزامات المجموعة حسب التوزيع الجغرافي لها:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

قطر	دول التعاون	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	مجموع	
						الأصول
١,٣٣٨,٢١٢	--	٤	--	--	١,٣٣٨,٢١٢	نقدية وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي أرصدة واستثمارات لدى البنوك والمؤسسات المالية ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
٧,٢٨١,٠٩٢	١,١٢٩,٢٤٥	٤٠٣,١١٨	١٦,٤٢٣	٧٢,٧٤٥	٨,٩٠٠,٦٢٣	استثمارات مالية
٢١,١٨٧,٦٢٤	١,٠٩٨,٢٢٨	١٧٠,٤٧٠	--	٢٠٧,١٦٠	٢٢,٦٦٣,٤٨٢	استثمارات مالية
١,٥٩٤,٦٩٢	١,١٤٥,٦٥٥	١٤٣,٧٣٧	--	٥٥١,٩٥٩	٣,٤٣٦,٠٤٣	استثمارات مالية
٨٤٤,٦٦٧	--	٣٥٨,٧٦٢	--	--	١,٢٠٣,٤٢٩	استثمارات أخرى
٢٩٩,٧٧٩	--	--	--	--	٢٩٩,٧٧٩	أصول ثابتة
١,٤٢٩,٨٢٨	--	--	--	--	١,٤٢٩,٨٢٨	أصول أخرى
٣٣,٩٧٥,١٩٤	٣,٣٧٣,١٢٨	١,٧٦,٠٩١	١٦,٤٢٣	٨٣١,٨٦٤	٣٩,٢٧٢,٧٠٠	إجمالي الأصول
						الالتزامات
٤,٨١٦,٩٣٨	٣,٤٨١,٢٥٥	٩٣,٢٥٩	--	٢٩٩,٥٣٣	٨,٦٩٠,٩٨٥	أرصدة حسابات البنوك والمؤسسات المالية
٦,٧١٧,٠٤٠	--	١,٦٦٣	--	--	٦,٧١٨,٧٠٣	أرصدة حسابات العملاء
١,٠٦٦,٦١٠	--	٥,٢٩٧	--	--	١,٠٦١,٩٠٧	التزامات أخرى
١٢,٥٥٠,٥٨٨	٣,٤٨١,٢٥٥	١٠٠,٢١٩	--	٢٩٩,٥٣٣	١٦,٤٣١,٥٩٥	إجمالي الالتزامات
						حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق
١٣,٦٤٢,٢٨٠	--	--	--	--	١٣,٦٤٢,٢٨٠	
						حقوق الأقلية
						حقوق المساهمين
٢,٦٧,٥٦٦	--	--	--	--	٢,٦٧,٥٦٦	رأس المال
٩٥٦,٠٠٣	--	--	--	--	٩٥٦,٠٠٣	مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال
٣,٧٩٧,٣٧٥	--	--	--	--	٣,٧٩٧,٣٧٥	احتياطي قانوني
٦٦٦,٥٧١	--	--	--	--	٦٦٦,٥٧١	احتياطي عام
٤٢٨,٥٠٠	--	--	--	--	٤٢٨,٥٠٠	احتياطي المخاطر
(٤٤,٨٢٧)	--	--	--	--	(٤٤,٨٢٧)	احتياطي القيمة العادلة
(٤٧,٥٥١)	--	--	--	--	(٤٧,٥٥١)	احتياطي تحويل العملة
١,١٨١,٤٦٦	--	--	--	--	١,١٨١,٤٦٦	أرباح نقدية مقترح توزيعها
--	--	--	--	--	--	أرباح مدورة
٩,٠٠٥,١٠٣	--	--	--	--	٩,٠٠٥,١٠٣	إجمالي حقوق المساهمين
						إجمالي الالتزامات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق الأقلية وحقوق المساهمين
٣٥,٣٩١,٦٩٣	٣,٤٨١,٢٥٥	١٠٠,٢١٩	--	٢٩٩,٥٣٣	٣٩,٢٧٢,٧٠٠	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٢٩- المحافظ الاستثمارية

كما هو مبين في إيضاح رقم (٢٢) تقوم المجموعة بإدارة المحفظة التالية التي يتم الاستثمار فيها نيابة عن العملاء:

٢٠١٠	٢٠٠٩
٤,٤٤١	٤,٤٤١

كما يتم تسويق محافظ أخرى تنحصر مسؤولية المصرف فيها على التسويق فقط دون إفتراض تعرضه لإية مخاطر. إن الحد الأقصى للمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في محفظة سوليديرتي تعادل فقط نصيب المصرف من العمولات والرسوم لقاء إدارته لهذه المحفظة ولا تضمن أيًا من التزاماتها بخلاف مخاطر التشغيل المتمثلة في عدم الالتزام بشروط الاستثمار ومخاطر السمعة.

٣٠- أرصدة الاستثمار المقيد

٢٠٠٩			٢٠١٠			نوع الاستثمار استثمارات مقيدة للعملاء
حصة المجموعة	متوسط معدل العائد الموزع	الرصيد	حصة المجموعة	متوسط معدل العائد الموزع	الرصيد	
٤٠	%٤,٢٥	١٧٨,٣٦٠	--	--	١٧٨,٣٦٠	

٣١- معاملات مع أطراف ذات العلاقة

تتضمن معاملات المصرف المختلفة مع الشركات الزميلة ومع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية أو ذي أطراف أخرى ذات تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية بالمصرف. تم منح ذمم وأنشطة تمويلية للأطراف ذات العلاقة بأسعار السوق وهي كلها منتظمة ولا يوجد مقابلها أية مخصصات، وقد بلغت المعاملات وأرصدة هذه الحسابات في تاريخ الميزانية العمومية كما يلي:

٢٠٠٩		٢٠١٠		بنود الميزانية العمومية بنود داخل الميزانية أصول
شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة	
١,٤٨٥,٥٠٠	٥٧٨,٢٤٠	١,٤٩٢,٣٨٦	٢٨٦,٢٢٣	عمليات تمويل
٤,٩٦٢	—	—	—	استثمارات بالمضاربة من شركات زميلة
٤٢٢,٧٩٧	٣٩٩,٤٥٨	١٧٠,٨١٩	١,٤٥١,٣٢٩	التزامات ودائع
١٧٨,٣٦٠	٥٨,٧٧٣	—	٣٩,٧٩٥	بنود خارج الميزانية كفالات والتزامات عرضية وأخرى
٨٦,٩٤٣	٣٧,٥٨٥	٦٣,٠٠٠	١٨,٥٣٦	بنود قائمة الدخل الموحدة إيرادات وعمولات
١٧,٢٣٥	١,٥٧٦	١٢,٩٥٣	١٢,٠٥١	أرباح مدفوعة عن ودائع

٢٠١٠	٢٠٠٩	الإدارة العليا المنافع الخاصة بموظفي الإدارة العليا خلال السنة تشمل الرواتب ومزايا أخرى
٣٢,٢٤٤	٢٦,٢٤٤	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٣٢- النقدية وما في حكمها

يتكون هذا البند من الأرصدة التالية والتي تستحق خلال مدة ٩٠ يوماً:

٢٠١٠	٢٠٠٩	
٥٢٣,١٢٣	٣١٣,٢٣٣	نقدية وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي
١٢,٣٩٦,٢٧٤	٨,٦٠٠,٢٥١	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
١٢,٩١٩,٣٩٧	٨,٩١٣,٤٨٤	

لا تتضمن النقدية وما في حكمها رصيد الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي.

٣٣- القوائم المالية للشركة الأم

الميزانية العمومية :

٢٠١٠	٢٠٠٩	
١,٨٧٤,٤٥٤	١,٣٣٨,٢١٢	الأصول
١٢,٤٩٣,٠٠٥	٨,٨١٧,١٨٦	نقدية وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي
٢٩,٤٨٣,٣٩٢	٢٢,٧٩٨,٧٣٩	أرصدة واستثمارات لدى البنوك والمؤسسات المالية
٥,٠٢٧,٤١٨	٣,٤٩٢,٠٠٠	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
٦٩٣,٦٠	٦٩٣,٦٠	استثمارات مالية
٣٦٤,٨٥٤	٢٩٠,٤٢٦	استثمارات أخرى
١,٥٨٩,٣٣٦	١,٤١٩,٧٥٥	أصول ثابتة
		أصول أخرى
٥١,٥٢٥,٥١٩	٣٨,٨٤٩,٣٧٨	إجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين
٨,٢٨٧,٧٩١	٨,٤٧٥,٦٩٧	الالتزامات
٨,٦٧٤,٤٨٩	٦,٧١٧,٠٤٠	أرصدة حسابات البنوك والمؤسسات المالية
٢,٧١٣,٢٩٠	-	أرصدة حسابات العملاء
١,١٠٠,٧٥٦	٩٥٧,٣١٦	أدوات صكوك تمويلية
		التزامات أخرى
٢,٧٧٦,٣٢٦	١٦,١٥٠,٠٥٣	إجمالي الالتزامات
٢١,٥٩٥,٤٣٣	١٣,٦٤٢,٠١٥	حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق
		حقوق المساهمين
٢,١١,٠٢٢	٢,١٧,٥٦٦	رأس المال
-	٩٥١,٠٠٣	مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال
٤,٦٣٨,٣٦٤	٣,٧٨٠,٨١٦	احتياطي قانوني
٦٦٤,١٢١	٦٦٤,١٢١	احتياطي عام
٤٢٨,٥٠٠	٤٢٨,٥٠٠	احتياطي مخاطر
(٧,١٢٦)	(٤٥,٠٨٠)	احتياطي القيمة العادلة
(١٩,٧٩٠)	(١٨,٤١٣)	احتياطي تحويل العملة
١,٠٨٣,٠١١	١,١٨١,٤٦٦	أرباح نقدية مقترح توزيعها
٢٠,٦٥٨	٤٢,٣٣١	أرباح مدورة
٩,١٥٣,٧٦٠	٩,٠٥٧,٣١٠	إجمالي حقوق المساهمين
٥١,٥٢٥,٥١٩	٣٨,٨٤٩,٣٧٨	إجمالي الالتزامات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٣٣- القوائم المالية للشركة الأم (تابع)

قائمة الدخل

٢٠١٠	٢٠٠٩	
		الدخل
١,٨٨١,٧٥٠	١,٨٤٥,٤٤٢	إيرادات الأنشطة التمويلية
٩٠,٥٥٣	٢٧٠,٤٩٤	أرباح الأنشطة الاستثمارية
١,٩٧٢,٣٠٣	٢,١١٥,٩٣٦	مجموع إيرادات الأنشطة التمويلية والاستثمارية
(١٩,٤٧٥)	(١٧,٤٩٣)	مصروفات عمولات ورسوم
٢٦١,٣٨٨	٢٣٨,٧٧١	إيرادات عمولات ورسوم (صافي)
٢٦١,٩١٣	٢٢١,٢٧٨	أرباح عمليات النقد الأجنبي صافي
—	٦,٧٥	إيرادات تشغيلية أخرى
٢,٢٥٩,٨٧٨	٢,٤٠٥,٩٢٨	صافي إيرادات التشغيل
		مصروفات ومخصصات
(٤٩٩,٠٥٧)	(٤٠٥,٧٠٨)	مصروفات إدارية وعمومية
(٣١,٤٧٣)	(٣١,٩٢٥)	استهلاكات أصول ثابتة واستثمارات أخرى
(٤٩,٩٧٩)	(٢٥,٧٩٩)	مخصص تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية
٩,٥٧١	(٨٢,٥٧٢)	مخصص تدني قيمة استثمارات مالية
١,٧٧٨,٩٤٠	١,٨٥٩,٩٢٤	صافي أرباح السنة
(٤٤٦,٦٢٣)	(٥١٠,٣٦٦)	يخصم:
(٢٤,٥٦٣)	—	نصيب أصحاب ودائع الاستثمار المطلق من صافي الأرباح
١,٣٠٧,٧٥٤	١,٣٤٩,٥٥٨	نصيب حملة الصكوك من الأرباح
		نصيب المساهمين في أرباح السنة

قائمة التدفقات النقدية

٢٠١٠	٢٠٠٩	
١,٧٧٨,٩٤٠	١,٨٥٩,٩٢٤	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		صافي أرباح السنة قبل حصة حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق من صافي الأرباح
		تعديلات :
٣١,٤٧٣	٣١,٩٢٥	استهلاكات الأصول الثابتة
٤٩,٩٧٩	٢٥,٧٩٩	مخصص تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
(٩,٥٧١)	(٨٢,٥٧٢)	مخصص تدني قيمة استثمارات مالية
١٨,٤٣٩	(١٤٧,٠٥٧)	حصة في خسائر (أرباح) الشركات الزميلة
٢,٧٦٧	(٦,٥١٢)	أرباح تغير سعر الصرف للاستثمارات
١٩٩	(٨٨)	أرباح بيع أصول ثابتة
١,٨٧٢,٢٢٦	١,٨٤٦,٥٦٣	صافي أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية
		صافي النقص (الزيادة) في الأصول:
٢٤٩,٢٠٤	٥٩٨,٦٣٥	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
(٣٦,٤٤٤)	(٢٣٦,٣٣٣)	احتياطي نقدي لدى المصرف المركزي
(٦,٧٣٤,٦٣٢)	(٣,٧٦٢,٤١٨)	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
(١٦٩,٥٨١)	(٧٥٩,١٦٣)	أصول أخرى
		صافي الزيادة (النقص) في الالتزامات:
(١٨٧,٩٠٥)	(٣٨,٦٢٣)	أرصدة حسابات البنوك والمؤسسات المالية
١,٩٥٧,٤٤٩	١,٦٢٠,٨٦٧	أرصدة حسابات العملاء
٥٤,٩٨٤	١٠١,٩١	التزامات أخرى
(٣,٢٨٤,٦٩٩)	(٦٢٩,٠٨١)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

بآلاف الريالات القطرية

٣٣- القوائم المالية للشركة الأم (تابع)
قائمة التدفقات النقدية

٢٠٠٩	٢٠١٠	
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٣٠٤,٤١٠)	(١,٧٥٧,٤٩٥)	شراء استثمارات مالية
(٦٢٨,٩٠٤)	(٧٣,٣٤٢)	استثمارات إضافية في شركات زميلة
١,٤٤٤,٤٦٦	٢١٨,٧٥٣	المقبوض من بيع استثمارات مالية
٦٢,٢٥٥	—	توزيعات الأرباح المستلمة من شركات تابعة
٧٨١,٨٨٨	—	أرباح من تخفيض نسبة المساهمة في شركة تابعة
—	٧٠,٤٢٩	المقبوض من بيع شركات زميلة
(١١٥,٧٨٤)	—	شراء استثمارات أخرى
٦٣,٤٦٤	—	المقبوض من بيع استثمارات أخرى
١٥,٠٠٠	٥٣,٢٢٠	توزيعات الأرباح المستلمة من شركات زميلة
(٧٢,١٧٨)	(١٦,٠٩٩)	شراء أصول ثابتة
٢٣	—	المقبوض من بيع أصول ثابتة
١,٧٦٦,٠٠٠	(١,٥٩٤,٥٣٤)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتج من أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٩٥٦,٠٠٣	—	مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال
٩٥٦,٠٠٣	—	المقبوض من زيادة رأس المال
١,١٧٢,١٢٣	٧,٥٦,٧٩٥	الزيادة في حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق
(١,٣٧٨,٣٧٧)	(١,١٨١,٤٦٦)	أرباح نقدية موزعة للمساهمين
—	٦٨٨,٧٢٧	أدوات صكوك تمويلية
٢,١٤٥,٧٥٢	٩,٠١٤,٠٥٦	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٣,٢٨٢,٦٧١	٤,١٣٤,٨٢٠	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها
٥,٥٤٥,٣٧٢	٨,٨٢٨,٠٤٣	رصيد النقدية وما في حكمها في بداية السنة
٨,٨٢٨,٠٤٣	١٢,٩٦٢,٨٦٣	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية السنة

٣٤- الأحداث اللاحقة

(أ) في ١٦ يناير ٢٠١١ قام المصرف المركزي بإصدار صكوك إجارة لمدة ثلاث سنوات استثمر المصرف فيها بمبلغ ٩,٠٠٠ مليون ريال قطري، هذه الصكوك تدر عائداً سنوياً ثابتاً يبلغ ٥٪ تدفع بصورة نصف سنوية.

(ب) في ١٧ يناير ٢٠١١ تسلم المصرف مبلغ ١,٩١٢ مليون ريال قطري قيمة ١٠٪ الحصة المتبقية من مساهمة جهاز قطر للاستثمار مقابل حصة في رأس مال المصرف لعدد ١٩,٦٩١,١٠٠ سهم عادي عبر إصدار خاص وذلك وفقاً لقرار المساهمين في الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨، وسيتم اعتماد تلك الزيادة وتخصيص الأسهم وتحويل تلك المبالغ إلى رأس المال بعد الاجتماع السنوي للجمعية العمومية المنعقد لاعتماد تلك القوائم المالية الموحدة.

٣٥- أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام السنة السابقة لتناسب مع طريقة العرض المتبعة في السنة الحالية.

المقر الرئيسي للمصرف والفروع

فرع جمعية اليرموك
هاتف: ٤٤٨٨٣١٦٨، فاكس: ٤٤٨٨٣١٧٠

فرع الخريطات
هاتف: ٤٤٧٨١٦٤٠، فاكس: ٤٤٧٩٠٢٢٨

فرع قناة الجزيرة
هاتف: ٤٤٨٨٢٦٠٧، فاكس: ٤٤٨٨٢٢٤٠

فرع معيذر
هاتف: ٤٤٥٠٧٨٩١، فاكس: ٤٤٤٥٨٩٠٠

فرع راس لفان
هاتف: ٤٤٧٤٨٧٥٦، فاكس: ٤٤٧٤٨٧٥٥

فرع دخان
هاتف: ٤٤٤٨٢٧٧٧، فاكس: ٤٤٧١٢١٢٩

فرع المنطقة الصناعية
هاتف: ٤٤٦٥٧٧٧، فاكس: ٤٤٦٥٩٩٥

فرع شارع سديم بن حمد
هاتف: ٤٤٤٢١٢٢٠، فاكس: ٤٤١٣١٨٨٠

مركز الاتصالات : هاتف: ٤٤٤٤٨٤٤٤
البريد الإلكتروني : info@qib.com.qa
الموقع الإلكتروني : www.qib.com.qa

فرع السد
هاتف: ٤٤٤٧٧٣٧٧، فاكس: ٤٤٤٧٨٩٤٧

فرع الشحانية
هاتف: ٤٤٧١٨٦٦٤، فاكس: ٤٤٧١٩٠٤٤

فرع الخور
هاتف: ٤٤٧٢١٦٦٦، فاكس: ٤٤٧٢١٨٨٨

**فرع الهيئة العامة
لشؤون القاصرين**
هاتف: ٤٤٣٤١١٤٧، فاكس: ٤٤٣٢٩٠٠٢

فرع الريان
هاتف: ٤٤٨٠٩٩٢٥، فاكس: ٤٤٨١١٦١٢

فرع الغويبية
هاتف: ٤٤٧٢٨٣١٨، فاكس: ٤٤٧٢٨٧٥٥

فرع المطار
هاتف: ٤٤٦٥٥١١٠، فاكس: ٤٤٦٧٥٣٢

فرع سيتي سنتر
هاتف: ٤٤٨٩٠٧٥٩، فاكس: ٤٤٨٣٤٠٣٢

فرع الوكرة
هاتف: ٤٤٦٤٧٧١، فاكس: ٤٤٦٧٥٣٢

فرع مسيبيير
هاتف: ٤٤٦٠٣٦٩٤، فاكس: ٤٤٦٠٤٠٢٨

المقر الرئيسي
(شارع حمد الكبير)
هاتف: ٤٤٤٠٩٤٠٩، فاكس: ٤٤٤١٢٧٠٠

فرع السيدات
هاتف: ٤٤٨٧٩٣٣٣، فاكس: ٤٤٨٨٨٦٥٥

**فرع الشركات والخدمات
المصرفية الخاصة**
هاتف: ٤٤٤٠٩٢٢٤ ، ٤٤٤٠٩٢٢٩
فاكس: ٤٤٣٥٠٢٩٣

فرع الدوحة الحديثة
هاتف: ٤٤٨٣٧٩٥٥، فاكس: ٤٤٨٣٧٩٨٢

فرع الفنار
هاتف: ٤٤٢٤٩٢٢٢، فاكس: ٤٤٣١٣٦٢٢

فرع مسيبيير
هاتف: ٤٤٧٧١٨١٠، فاكس: ٤٤٧٧٠٨٧٢

فرع طريق سلوى
هاتف: ٤٤٦٨١٦٦٦، فاكس: ٤٤٦٨٠١٢٣

فرع المنصورة
هاتف: ٤٤٤٣٥٧٥٢، فاكس: ٤٤٣٧٦٢٨١

فرع الغرافة
هاتف: ٤٤٨٦٦٠٥٦، فاكس: ٤٤٨٦٦٠٥٦

فرع المنتزه
هاتف: ٤٤٣٧٠٨٤٧، فاكس: ٤٤٣٧١٢٨٤